

فهيلى

السنة الثانية والعشرون - آب / أغسطس ٢٠٢١

العدد 272



من الحافلات
إلى المقابر الجماعية..

قصة أنفال البارزانيين بعد ٤٣ عاما

◀ من ينصف الكورد الفيليين؟

◀ حذف أصفار الدينار العراقي.. إصلاح نقدي أم تجميل شكلي؟

◀ جمهورية النسخ والالصق.. تستنزف الصحافة والإبداع والاستثمار

بغداد تحتضر

عندما تكون مياه هذا البلد وأرضه وسماؤه في أسوأ أحوالها، فإن الخطط والإحصائيات الموضوعية على طاولات صياغة السياسات البيئية لن تكون كافية لاستيعاب عمق الكارثة. فالتقارير الرسمية قد تقيس تراجع مناسيب دجلة والفرات أو كثافة الغبار والجسيمات الدقيقة في سماء المدن، لكن الأخطار بعيدة المدى تبدو أكبر بكثير من أن تختزل في أرقام ومؤشرات.

ما يواجهه العراق اليوم ليس مجرد تدهور بيئي، بل تراجع في الوعي التاريخي الذي قامت عليه ثقافة التكيف مع الطبيعة طوال آلاف السنين. فقد نشأت حضارة بلاد ما بين النهرين على فهم قيمة الأرض والأنهار باعتبارهما أساس الحياة والاستقرار، ومورداً ينبغي الحفاظ عليه لا استنزافه، لأن ازدهار المجتمع كان مرتبطاً دائماً بقدرته على إدارة موارده والتعايش مع حدود الطبيعة.

لكن هذا التوازن بدأ يختل عندما أصبح النفط المستخرج من باطن الأرض محور الاقتصاد، فيما تراجعت قيمة الثروات الموجودة على سطحها من مياه وأراض زراعية وبساتين وموارد طبيعية. وخلال عقود، خضعت البيئة لقرارات قصيرة النظر، حوّلت أجزاء واسعة من طبيعة العراق الخصبة إلى ساحات للبناء العشوائي والاستغلال غير المنظم، من دون رؤية بعيدة المدى تحمي ما تبقى من موارد البلاد.

وأزيلت مساحات واسعة من البساتين التي كانت تمثل رئة طبيعية للمدن ودرعاً في مواجهة الحرارة والغبار والتصحر، بينما توسعت الكتل الإسمنتية على حساب الأراضي الخضراء، وتراجعت قدرة المدن على مقاومة آثار التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة.

هذا المنعطف المؤلم تجاوز حدود سوء الإدارة، فهو لم يورث المجتمع تلوثاً وانحساراً للمياه وتراجعاً للغطاء النباتي فحسب، بل خلق أيضاً نوعاً من القطيعة الثقافية بين الأجيال الجديدة والطبيعة التي شكّلت جزءاً من ذاكرة العراق وهويته. أجيال تكبر اليوم وهي أقل اتصالاً بالنهر والبستان والهواء النظيف، وأكثر اعتياداً على الغبار والتلوث والاختناق الحضري. إن انهيار البيئة ليس مجرد نتيجة لأخطاء إدارية عابرة، بل مؤشر على خلل أعمق في مفهوم المسؤولية تجاه الوطن والأجيال المقبلة. ولذلك فإن معالجة هذا التدهور لن تتحقق بتوقيع اتفاقات مائية شكلية مع دول الجوار، ولا بتخصيص ميزانيات لمشاريع تفتقر إلى التخطيط والرقابة والفاعلية، بل تحتاج إلى تغيير في طريقة إدارة الأرض والماء والمدينة.

وبغداد اليوم تقدم نموذجاً مؤلماً لهذه النتيجة. فالأرض الملوثة والهواء المثلث بالغبار والمياه التي تواجه ضغوطاً متزايدة تكشف أن الأزمة البيئية لم تعد قضية هامشية، بل أصبحت جزءاً من أزمة نوعية الحياة نفسها، وعندما تُستنزف الطبيعة ويحول الوطن إلى سلعة، تصبح كلفة الإصلاح أكبر بكثير من كلفة حمايته، وقد تصل بعض الخسائر إلى مراحل لا تستطيع الأموال وحدها تعويضها، مهما بلغت قيمتها مستقبلاً.

رئيس التحرير

30



وطن طارد... ووافدون لا يبرحون
مفارقة الهجرة المعاكسة في العراق

40



بين التحول الرقمي وحماية الذاكرة الصحفية:
أزمة الإعلانات الرسمية في العراق

42



أرض السواد يهددها الإسمنت..
التجريف يلتهم مستقبل العراق

اقرأ في العدد ايضاً

90
السكن مع الأهل..
حل طارئ يحاصر الأزواج في العراق

94

بالقاموس والتاروت..
قراءة الطالع تصبح أون لاين في العراق

102
هجرتها أصحابها فالتهمها الزمن..
منازل في بغداد تتحول إلى بؤر للحشرات والكلاب



08

أنفال البارزانيين
البداية التي مهدت لأنفال الكبرى

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقى

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

DAILY MAGAZINE

فيلي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

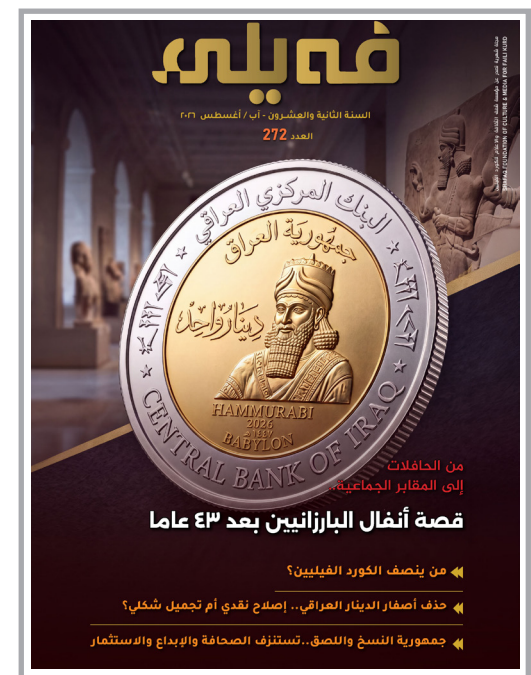
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دهزگای رۆشنبیری و راگه‌یاندنێ کوردی فه‌یلی

SHAFaq FOUNDATION OF CULTURE &
MEDIA FOR FAILI KURD

272

السنة الثانية والعشرون
آب / أغسطس ٢٠٢٦



* صورة الغلاف مولدة بالذكاء الاصطناعي

المقطعية المباشرة لتلامس التوافقات التكتيكية والمرتبطة بالتنسيق السياسي والتشريعي بين الأطراف الكوردية والكتل الاتحادية لضمان الاستقرار المؤسسي. تحصين السيادة في ظل الموازنات الإقليمية تأتي الزيارة في ظل تحولات جيو-سياسية وتصعيد أمني معقد يمس الساحة العراقية والإقليمية، يمثل التنسيق السيادي بين بغداد وأربيل ركيزة لمنع صياغة أي إملاءات خارجية وحماية الأراضي العراقية ومقراتها الأمنية ومشاريع الطاقة والاستثمار العابرة من الانزلاق إلى أتون الصراعات الإقليمية. الأبعاد والمخرجات التنفيذية المتوقعة اقتصاديا.. نزع فتيل الأزمة المالية للإقليم سيعيد الحركة للأسواق والتجار في أربيل والسلطانية ودهوك ويمنح المالية الاتحادية في بغداد آليات تنظيمية أكثر شفافية لمراقبة وتحديد الحسابات والموارد.

سياسيا ودبلوماسيا.. إرسال رسائل تطمين للشركاء الدوليين والإقليميين بوجود أدوات حوار داخلي وقدرة على حسم نقاط الخلاف بشكل ذاتي وإبرادة وطنية. أمنيا.. تعزيز التنسيق الميداني سيقطع الطريق أمام محاولات الجماعات الإرهابية والنفعية الاستفادة من أي فراغ أمني أو سياسي بين المركز والإقليم.

إجرائيا (اختيار الضمانات والتنفيذ).. يكمن الاختبار الحقيقي لهذه القمة في قدرتها على الانتقال من التوافقات السياسية العامة إلى لجان تنفيذية بجدول زمني محدد، إن تجاوز التعقيدات البيروقراطية والتنفيذية السابقة يمثل الضمانة الوحيدة لمنع تعثر المخرجات على مستوى التطبيق العملي.

ختاما، لا تقاس زيارة السيد نيجيرفان بارزاني إلى بغداد بحجم البروتوكولات الصادرة، بل بقدرتها على إعادة هندسة المعادلة السياسية في لحظة فارقة، إن نجاح هذه المبادرة مرهون بالانتقال الكامل من دبلوماسية احتواء الأزمات إلى شراكة الضمانات المتبادلة، فبينما تتصاعد الضغوط المالية والإقليمية تثبت أربيل وبغداد أن بناء الجسور لم يعد مجرد خيار دبلوماسي تكتيكي بل ضرورة سيادية وحاسمة لحماية استقرار العراق ومستقبله المؤسسي.

لمنع تحول العراق إلى عرصنة لتصفية الحسابات. من الشواغل الميدانية إلى المؤشرات الرسمية تتجاوز التدوينة الرسمية لرئيس إقليم كوردستان عقب اجتماعه المغلق مع رئيس الوزراء الأطر التقليدية للبيانات الدبلوماسية، إذ وضعت ميثاقا خماسيا يحدد الركائز الاستراتيجية لتقويض التداعيات الراهنة: تأكيد المرجعية الدستورية، معالجة الاختناقات المالية، حصر السلاح بيد الدولة، تسريع الأولويات التنموية وتوحيد الجبهة الوطنية ضد المخاطر الإقليمية.

إن التقاء إرادة أربيل وبغداد تحت مظلة ائتلاف إدارة الدولة لمواجهة أزمة النفط والتصعيد المسلح يمنح هذا الحراك شرعية سيادية مضاعفة، فهو ينقل الملفات العالقة من دهاليز المساومات التكتيكية إلى مربع المصلحة الوطنية العليا، ويؤكد أن حماية أمن العراق المالي والميداني يتطلب التزاما مؤسسيا موجها لحفظ سلطة القانون وحماية استقرار البلاد الاتحادية.

نيجيرفان بارزاني.. معمار التوازن في زمن الاستقطاب تركز هذه الحركة حضور السيد نيجيرفان بارزاني كشخصية محورية تمتلك هامش مناورة واسع وقدرة على احتواء الأزمات إن خياره الدائم بالاعتماد على الدبلوماسية الهادئة واللقاءات المباشرة يسهم في حماية أربيل من الضغوط الاقتصادية الحادة ويجعل من إقليم كوردستان شريكا فاعلا ورئيسيا في معادلة الحكم والاستقرار في بغداد.

تثبيت شرعية الأداء للمؤسسات الاتحادية بالنسبة لرئاسة مجلس الوزراء والحكومة الاتحادية، فإن إنتاج اتفاقات واضحة ومعالجة الملفات العالقة مع الإقليم يمنح الدولة نجاحا في إدارة ملف استحقاقات الشراكة الوطنية ويعكس قدرتها على بسط استقرار سياسي وتنفيذي يقلل من حجم الضغوط الإقليمية والدولية. إستراتيجية تحالف إدارة الدولة والحفاظ على التماسك يحتاج التحالف الحاكم إلى الحفاظ على تماسك حلفائه الكورد وشركائه الوطنيين، إن المباحثات الحالية تتجاوز الصفقات



نيجيرفان بارزاني.. صانع الجسور في لحظة الحقيقة

فiras بابان :

لا تُقرأ حركة الفاعلين السياسيين في لحظات الانكشاف الإقليمي بالبروتوكولات الشكلية، بل بالوزن النوعي للمبادرة وقدرتها على إعادة تشكيل قواعد اللعبة.

المباحثات إلى تجاوز التسكين الموقت نحو أطر سداد وآليات شفافة تضمن تدفق الرواتب باستدامة بالاقتران مع الدفع لإقرار قانون النفط والغاز الاتحادي. الأمن الميداني واختبار السيادة.. يكتسب الملف الأمني حساسية بالغة عقب التطورات الجسيمة المتمثلة بالضربات الأخيرة التي طالت مقرات أمنية وما رافقها من تصعيد في التهديدات الإقليمية، إن تعزيز التنسيق بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة خصوصا في الثغرات الميدانية والمناطق المشمولة بالمادة 140 يمثل ضرورة سيادية

بضبط إيقاع الحركة التشريعية وتوفير الغطاء السياسي والتوافق بين الكتل الوطنية لحماية مصالح البلاد وتجاوز المرحلة الحساسة. تفكيك الملفات الرئيسية على طاولة المفاوضات التسوية المالية واختناقات الطاقة.. تظل الإشكالية الاقتصادية المفصل الأساسي لا سيما مع تعقد أزمة السيولة وتأخر صرف الرواتب والمستحقات الاجتماعية على خلفية التداعيات المترتبة على تعطل صادرات النفط العابرة لمضيق هرمز، تسعى

والإقليمي، تجسد الزيارة رغبة أربيل وبغداد في تجاوز الانسدادات الهيكلية عبر مسارين متوازيين: المسار المؤسسي التنفيذي.. المتمثل في المباحثات المباشرة مع رئيس الحكومة والوزارات المعنية لتفكيك الشواغل المباشرة المرتبطة بالموازنة، السيولة النقدية وآليات تمويل مرتبات موظفي إقليم كوردستان والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية. المسار السيادي التوافقي.. عبر الدخول المباشر في قاعة اجتماعات ائتلاف إدارة الدولة وبحضور الرئاسة الأربع المعني

في هذا السياق تحديدا، تتجاوز زيارة رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني إلى العاصمة بغداد ودخوله المباشر إلى طاولة القرار في ائتلاف إدارة الدولة بحضور الرئاسة الأربع، حدود التنسيق الإداري الراتب، إنها عملية إعادة ضبط للبوصلية السيادية تهدف إلى الانتقال من مربع إدارة التناقضات المنهكة إلى هندسة توافقات صلبة ومستدامة. السياق السياسي وتوقيت المبادرة لا يُمكن فصل هذه الزيارة عن التحولات الحساسة في المشهد السياسي والأمني

« العراق أولًا »

آريان فرج

لم يتحدث نيجيرفان بارزاني في لقائه مع قناة الشرقية بصفته رئيساً لإقليم كردستان فحسب، وإنما بوصفه سياسياً عراقياً ينظر إلى موقع الإقليم باعتباره جزءاً من الدولة العراقية، وإلى موقع العراق باعتباره جزءاً من توازن إقليمي أوسع.



استقرار بغداد، كما أن بغداد لا تستطيع بناء استقرار مستدام وهي تتعامل مع كوردستان بمنطق المركز والأطراف. غير أن هذا الانفتاح على بغداد لا يعني قبول استمرار المركزية و تجاهل مبدأ الفدرالية؛ المطلوب دولة قوية، نعم، لكن ليست دولة مركزية؛ دولة مؤسسات، لا دولة هيمنة. وهذا هو جوهر الفيدرالية التي لم تستكمل بعد بوصفها عقداً سياسياً ومؤسسياً ينظم العلاقة بين بغداد وأربيل على أساس الشراكة، لا التنازع.

وإذا كان هذا المبدأ يحكم رؤيته للعلاقة بين بغداد وأربيل، فإنه يمتد، بالمنطق نفسه، إلى مقارنته للملف الكوردي في سوريا. فالمسألة هنا لا تتعلق بموقف منفصل عن رؤيته للعراق، بل بتصور أوسع لطريقة حماية حقوق المكونات داخل دولها: الحقوق القومية لا تصان بالضرورة عبر القطيعة مع الدولة، وإنما عبر بناء دولة تتسع لمكوناتها وتحمي حقوقها. ومن هنا تنسجم دعوته كورد سوريا إلى التوجه نحو دمشق وحل مشكلاتهم ضمن الدولة السورية مع رؤيته القائمة على الشراكة والتفاهم، لا العزلة والمواجهة.

بهذا المعنى، تبدو المقابلة أكثر من مجرد عرض لمواقف متفرقة؛ فهي تكشف عن رؤية سياسية يتكامل فيها مفهوم الدولة مع مفهوم الشراكة. فحصر السلاح بيد المؤسسات، وتحقيق الفيدرالية، وتحييد العراق عن صراعات المحاور، والحفاظ على علاقات متوازنة مع الجوار، كلها تصب في هدف واحد: أن يمتلك العراق إرادة مستقلة وقراراً سيادياً، وأن تدار علاقته بمكوناته على أساس الشراكة لا الهيمنة. ومن هنا تكتسب عبارة «العراق أولاً» معناها الأعمق؛ فهي ليست مجرد أولوية في السياسة الخارجية، بل رؤية لإعادة بناء الدولة من الداخل، وتثبيت موقعها في محيطها، بحيث يصبح العراق صاحب قرار في شؤونه، لا ساحة لقرارات الآخرين.

واحدة: تحويل العراق من ساحة للصراع بالوكالة إلى دولة تحافظ على سيادتها، وتتحول إلى مساحة للاستقرار والوساطة. ومن هذا المنظور يمكن فهم قوله إن «العراقيين جميعاً في سفينة واحدة» بوصفه التعبير الأوضح عن وحدة المصير العراقي. فاستقرار أربيل لا يمكن فصله عن

لتلخص سياسة أوسع تقوم على تحييد العراق والإقليم عن صراعات المحاور. فحياد العراق وكوردستان خلال الحرب، ورفض استخدام أراضي الإقليم والعراق عموماً لتهديد دول الجوار، والتنسيق المتبادل بين أربيل وبغداد بشأن التحركات الخارجية، كلها مواقف تندرج ضمن رؤية

يتجاوز حدود التضامن السياسي، ليؤكد أن استقرار العراق يتطلب أن تمتلك الدولة وحدها قرار الحرب والسلام. ومن هنا يأتي تحذيره من أن استمرار الفصائل خارج إطار الدولة قد يقود إلى مزيد من العزلة الإقليمية والدولية. وفي السياق ذاته، تأتي عبارة «العراق أولاً»

وربما كانت العبارة الأكثر دلالة في المقابلة هي: «حصر السلاح بيد الدولة ليس التزاماً تجاه أميركا، بل التزام تجاه العراق». ففيها يعيد بارزاني وضع القضية في إطارها الدستوري والوطني، بعيداً عن أي إحياء بأنها استجابة لإملاءات خارجية. كما أن دعمه الصريح لرئيس الوزراء في هذه المهمة

ولعل هذا ما منح اللقاء أهميته؛ إذ لم يكن مجرد عرض لمواقف آنية، بل قراءة لموقع العراق وإقليم كوردستان في مرحلة إقليمية شديدة الاضطراب، تقوم على تجاوز منطق الصدام بين المركز والإقليم نحو شراكة مصيرية باتت ضرورة لاستقرار الدولة وحماية الجميع.

أنفال البارزانيين

البداية التي مهّدت للأنفال الكبرى

عبد السلام برواري

لم يبدأ مشروع الإبادة الجماعية الذي استهدف الشعب الكوردي بحملات الأنفال عام 1988، بل بدأ قبل ذلك بخمس سنوات، عندما قرر النظام البعثي أن يوجه ضربته إلى بارزان، ليس لأنها منطقة جغرافية، ولا لأن أبنائها ينتمون إلى عشيرة بعينها، وإنما لأنها كانت تمثل، في نظره، القلب الرمزي للحركة التحررية الكوردية.



لم يستهدفوا بسبب أفعال ارتكبوها أو مشاركتهم في أعمال قتالية، وإنما استهدفوا بسبب انتمائهم إلى جماعة محددة ارتبطت بهويتها القومية ورمزيتها الوطنية. وقد كان الضحايا من المدنيين الذين اعتقلوا بصورة جماعية، ثم أخفوا قسرًا ونقلوا إلى أماكن مجهولة قبل أن يعدموا في إطار عملية منظمة ومخطط لها مسبقًا.

إن اجتماع هذه العناصر يكشف أن الهدف لم يكن معاقبة أفراد، وإنما استهداف جزء من الشعب الكوردي بسبب هويته وانتمائه، وهو ما ينسجم مع جوهر جريمة الإبادة الجماعية كما استقر عليها القانون الدولي. ومن هذا المنطلق، فإن أنفال البارزانيين لا تمثل حادثة معزولة في تاريخ النظام البعثي، بل تشكل إحدى الحلقات الأساسية في المشروع الذي استهدف الكورد، والذي بلغ ذروته لاحقًا في حملات الأنفال الكبرى عام 1988. ولذلك، فإن هذه الجريمة ينبغي أن تُقرأ بوصفها جزءًا من جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحق الشعب الكوردي، وليس مجرد فصل من فصول الصراع السياسي أو العسكري في تلك المرحلة.

ماذا أراد النظام؟

لم تكن لهذه العملية أهداف عسكرية بالمعنى التقليدي، لأن ضحاياها كانوا مدنيين عزلاً. أما أهدافها الحقيقية فكانت سياسية ونفسية واجتماعية في آن واحد. في الجانب السياسي، أراد النظام توجيه ضربة قاصمة للحركة التحررية الكوردية عبر استهداف الرمز الذي ارتبط بها تاريخيًا، معتقداً أن انهيار الرمز سيقود إلى انهيار القضية نفسها. وفي الجانب الاجتماعي، سعى إلى معاقبة البيئة الحاضنة للحركة، وإفهام المجتمع الكوردي أن أي منطقة تتحول إلى مركز للنضال الوطني يمكن أن تواجه المصير ذاته.

أما في الجانب النفسي، فقد كان الهدف نشر الرعب واليأس بين أبناء كوردستان، وإقناعهم بأن الدولة قادرة على محو جماعات بشرية كاملة دون أن تواجه رادعاً



” لم يكن استهداف البارزانيين استهدافاً لعشيرة أو لعائلات محددة، وإنما محاولة لضرب الرمز الذي التف حوله قطاع واسع من أبناء كوردستان. فقد اعتقد أن القضاء على البيئة الاجتماعية التي تمثل الحاضنة التاريخية للحركة التحررية سيؤدي إلى إضعافها، وربما إلى إنهاء مشروعها السياسي“

ولهذا فإن أنفال البارزانيين كانت، في جوهرها، رسالة موجهة إلى جميع الكورد، مفادها أن الدولة مستعدة لاستخدام أقصى درجات العنف الجماعي ضد كل من يمثل الهوية الوطنية الكوردية أو يلتف حولها. لماذا يمكن إعتبارها جريمة إبادة جماعية؟ لا يمكن النظر إلى أنفال البارزانيين بوصفها مجرد عملية أمنية أو إجراء عسكري اتخذته النظام البعثي ضد منطقة معينة، لأن طبيعة الجريمة وأسلوب تنفيذها والأهداف التي سعت إليها تتجاوز ذلك بكثير. فالضحايا

تماماً. ولذلك لم يكن استهداف البارزانيين استهدافاً لعشيرة أو لعائلات محددة، وإنما محاولة لضرب الرمز الذي التف حوله قطاع واسع من أبناء كوردستان. فقد اعتقد أن القضاء على البيئة الاجتماعية التي تمثل الحاضنة التاريخية للحركة التحررية سيؤدي إلى إضعافها، وربما إلى إنهاء مشروعها السياسي. وهي الفرضية التي قامت عليها كثير من سياسات الأنظمة الشمولية، التي تنوهم أن قتل الرمز يؤدي إلى قتل الفكرة.

الجواب على هذا السؤال الجوهرى: لا يكمن في الجغرافيا، بل في التاريخ. فقد ارتبط اسم بارزان ق البارزانيين، منذ عقود، بالحركة التحررية الكوردية، وأصبحت رمزا للنضال الوطني بقيادة الملا مصطفى بارزاني، الذي تحول إلى أحد أبرز القادة الكورد في القرن العشرين. وبذلك لم تعد بارزان مجرد منطقة، بل أصبحت في الوعي الكوردي والعراقي عنواناً لقضية سياسية ووطنية تتجاوز حدودها الجغرافية. وكان النظام البعثي يدرك هذه الحقيقة

المجمعات القسرية التي كانوا قد نقلوا إليها بعد تدمير قراهم وتهجيرهم، ثم رُجلوا إلى جنوب العراق، حيث أُعدّمو سراً ودُفِنوا في مقابر جماعية، لم يُكشف عن عدد منها إلا بعد سقوط النظام عام 2003، فيما لا يزال مصير الآلاف منهم مجهولاً حتى اليوم. ولم تكن تلك الجريمة مجرد عملية أمنية أو انتقام سياسي، بل كانت تطبيقاً عملياً لسياسة جديدة تقوم على استهداف جماعة بشرية كاملة بسبب هويتها ورمزيتها. لماذا البارزانيون بالذات؟

ومن هنا فإن فهم جريمة الحادي والثلاثين من تموز 1983 لا يكتمل إذا نظر إليها بوصفها حادثة معزولة، بل يجب قراءتها بوصفها الحلقة الأولى في مشروع متكامل استهدف كسر إرادة الشعب الكوردي، ومهد الطريق لحملات الأنفال الكبرى التي اجتاحت كوردستان بعد سنوات قليلة. في ذلك اليوم، اعتقلت سلطات النظام البعثي أكثر من ثمانية آلاف مدني بارزاني، معظمهم من الذكور الذين تراوحت أعمارهم بين الطفولة والشيخوخة. وقد جُمِعوا من

أو مسالة. ومن زاوية أخرى، يمكن النظر إلى هذه الجريمة بوصفها اختباراً مبكراً لسياسة الإبادة الجماعية التي توسعت لاحقاً في حملات الأنفال. فالنظام لم يكتفِ بمواجهة خصومه في ساحات القتال، بل انتقل إلى استهداف المجتمع نفسه، وهي المرحلة التي بلغت ذروتها بين عامي 1987 و1988 عندما شملت الأنفال مناطق واسعة من يهدينان وكرميان وسائر أنحاء كردستان، بالتزامن مع قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية وتدمير آلاف القرى.

ما الذي انتهت إليه الجريمة؟ من الناحية الإنسانية، كانت النتائج كارثية. فقد فقدت آلاف الأسر آباءها وأبناءها في أيام قليلة، وظهرت أعداد كبيرة من الأرملة والأيتام، وترك اختفاء الضحايا جرحاً مفتوحاً في الذاكرة الكردية ما زال حاضراً حتى اليوم. كما بقيت المقابر الجماعية شاهداً على واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبت في تاريخ العراق الحديث. لكن النتائج السياسية جاءت على خلاف ما أراده النظام. فبدل أن يؤدي استهداف بارزان إلى إضعاف الحركة التحررية الكردية، تعزز الالتفاف الشعبي حولها، وترسخت مكانة بارزان بوصفها رمزا وطنياً يتجاوز حدود المنطقة والانتماء الاجتماعي. كما أدرك الكورد بصورة أوضح أن ما كان يستهدف لم يكن جماعة محددة، وإنما حقهم الجماعي في الوجود والهوية والكرامة.

ولذلك فإن أنفال البارزانيين لا يمكن فصلها عن تهجير الكورد الفيليين، أو عن حملات الأنفال الكبرى، أو عن جريمة حلبجة، لأن جميعها كانت حلقات في مشروع واحد هدفه إعادة تشكيل الواقع الديموغرافي والسياسي بالقوة، عبر استخدام أجهزة الدولة لإخضاع المجتمع الكوردي. وقد أكدت الأحكام القضائية العراقية بعد عام 2003 أن حملات الأنفال تمثل جريمة إبادة جماعية وفق القانون الدولي، وهو توصيف

لا يقتصر على أحداث عام 1988 وحدها، بل يساعد أيضاً في فهم السياق الذي جاءت فيه جريمة أنفال البارزانيين باعتبارها مقدمة عملية لذلك المشروع. الذاكرة التي تبني المستقبل إن استذكر أنفال البارزانيين لا ينبغي أن يقتصر على إحياء ذكرى الضحايا، بل يجب أن يكون مناسبة لفهم الدروس التي تركتها هذه الجريمة. فالإبادة الجماعية لا تبدأ بالمقابر الجماعية، وإنما تبدأ عندما تحتكر السلطة الحقيقة، وتلغي التعددية، وتحول مؤسسات الدولة إلى أدوات للقمع بدل أن تكون مؤسسات لحماية المواطنين. ومن هنا فإن العدالة لا تكتمل بمحاكمة بعض المسؤولين فحسب، وإنما تتطلب مواصلة الكشف عن مصير المفقودين، وفتح جميع المقابر الجماعية، وإنصاف الضحايا وذوهم، وحفظ الذاكرة الوطنية باعتبارها جزءاً من مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها. كما أن حماية النظام الديمقراطي، وترسيخ سيادة القانون، واحترام التعددية القومية والدينية، وتعزيز النظام الاتحادي القائم على الشراكة الحقيقية، ليست قضايا تخص الكورد وحدهم، بل تمثل ضمانات لجميع العراقيين حتى لا تتكرر مثل هذه المآسي بحق أي مكون من مكونات الوطن. لقد أراد النظام البعثي أن يجعل من أنفال البارزانيين نهاية لرمزية بارزان، فإذا بها تصبح بداية لترسيخها في الذاكرة الوطنية الكردية، وأول شاهد على أن المشروع الذي استهدف البارزانيين لم يكن يستهدف منطقة أو عشيرة، بل كان يستهدف الحركة التحررية الكردية، ومن خلالها الشعب الكوردي بأسره. ولهذا بقيت هذه الجريمة، بعد أكثر من أربعة عقود، ليست مجرد ذكرى أليمة، بل محطة تاريخية كشفت مبكراً طبيعة المشروع الذي بلغ ذروته لاحقاً في الأنفال الكبرى، وأكدت أن الأفكار والقضايا الوطنية قد تدفع أثماناً باهظة، لكنها لا تمحى بالقوة، ولا تنتهي بإرادة الجلاد.

فينوس بابان :

الجلّ حين يمتصّ الصدمة ولا يسقط

في الجغرافيا الكردية والعراقية، لا تُقاس الجبال بارتفاعها عن سطح البحر فحسب، بل بقدرتها على امتصاص فؤوس

التاريخ ودسائس المحو دون أن تنحني. وفي 31 تموز

(يوليو) عام 1983، لم تكن الشاحنات العسكرية المقفلة

التي حاصرت المجمعات القسرية في (قشتيبة، بحركة، حرير،

وقسروك) مجرد وسيلة لنقل العُزل، بل كانت أداةً لهندسة

محو جينوسياسي استهدف اقتلاع شجرة "بارزان" الضاربة

في عمق تاريخ النضال الوطني.

أقوى

من الموت..

المرأة الجبل
وقيامة الروح
البارزانية

إن جريمة تغييب 8,000 إنسان بارزاني (من صبيةٍ بعمر التاسعة إلى شيخٍ بعمر السبعين) لم تكن مجرد حادثة انتقام عابر، بل كانت النموذج التجريبي الأول منظومة الإبادة البعثية أو ماكينه الإبادة والتي تم اختبار جدران الصمت الدولي حولها قبل توسيعها لاحقاً في عمليات الأنفال الكبرى واستخدام السلاح الكيماوي في حلبجة، لكن ما غفل عنه مهندسو المقابر الجماعية في صحاري المنى وبحر النجف هو أن استئصال الذكور من أمة لا يعني إعدام روحها، بل يعني انتقال العرش الأخلاقي والنضالي فوراً إلى صلب المرأة البارزانية التي تحولت من شاهدة على الجريمة إلى صانعة للقيامة.

هندسة المحو، نهج القيادة، ورمزية المرأة الجبل

تصريحات القيادة.. مواقف استراتيجية ورسائل حماية للوجود

إن استذكر هذه الفاجعة سنوياً من قبل قادة إقليم كردستان والعراق ليس مجرد طقس عاطفي بل هو خطاب سياسي وأخلاقي استراتيجي يوجه المستقبل:

الرئيس مسعود بارزاني (عقيدة الصمود والتحدى).. ينطلق الرئيس بارزاني في كلماته ومواقفه من مدرسة تعتبر أن دماء الشهداء هي الضمانة الوحيدة لحفظ الكرامة، تحول الخطاب البارزاني تحت قيادته من حزن الضحية إلى إرادة البناء، فلم تكن الفاجعة يوماً سبباً للانكسار بل كانت الوقود لتأسيس تجربة كردستانية حديثة وقوية تحمي أبنائها من تكرار المآسي.

السيد نيجيرفان بارزاني والسيد مسرور بارزاني (خارطة الحقوق والتنمية).. يشكل خطابهما سنوياً ارتكازاً قانونياً وسياسياً يطالب الدولة العراقية والمجتمع الدولي بتحمل المسؤوليات القانونية والمادية وتحويل ملف الإبادة إلى مبدأ أساسي لمنع التهميش ولضمان حماية الحقوق الدستورية لإقليم كردستان ككيان

”

" في ليلة وضحاها
وجدت المرأة البارزانية
نفسها بلا عائل،
بلا سند مالي وتحت
حصار أمني واقتصادي
 واجتماعي خنق كل
أشكال الحياة. المرأة
البارزانية لم تكن مجرد
ضحية تنتظر الشفقة،
بل كانت المؤسسة
البديلة والحامية
للذاكرة والأب البديل. "



الجيل الذي يُزهر مجدداً
إن تاريخ الأمم لا يُكتب فقط بانتصاراتها
العسكرية بل يُكتب بمدى قدرتها على
نهوضها من رماد الإبادة لقد أراد النظام
الدكتاتوري في عام 1983 أن يجعل من
بارزان عبءاً للخراب ودفناً للإرادة فإذا بذات
العوائل التي رُميت وأُكلت وبفضل حكمة
القيادة وصمود الأمهات، تخرج قادة وعلماء
ومهندسين وبناءة لإقليم كوردستان ولعراق
جديد قائم على الفيدرالية والشراسة.
إن جريمة إبادة البارزانيين هي جرحٌ في جدار
الضمير الإنساني والعراقي، وإعطاء هذه
الفاجعة حقها يكون بالتأكيد على رسائل
القيادة الاستراتيجية وإنصاف أمهات
الجيل قانونياً عبر المادة (132) وترسيخ دولة
المواطنة التي لا تسمح لظلم الدكتاتورية أن
يمتد مجدداً فوق أي شبر من هذه الأرض،
لقد غاب ثمانية آلاف رجل.. ولكن الجيل
بقي واقفاً لأن قيادته حافظت على البوصلة
ونساءه أبقن حراسة الروح.

التعويض المادي والمعنوي الشامل.. إقرار
تخصيصات مالية ملزمة في الموازنات
الاتحادية لتعويض العائلات التي فقدت
معيلاًها ورُميت نساؤها لستة عقود.
جبر الضرر الاجتماعي والاقتصادي.. ضخ
استثمارات مستدامة في البنية التحتية
والمؤسسات التعليمية والصحية في منطقة
بارزان والمناطق التي احتضنت التهجير
القسري.
التدويل والمناهج الدراسية.. إدراج جريمة
إبادة البارزانيين (إلى جانب الأنفال وحليجة
والمقابر الجماعية في الجنوب) في المناهج
التعليمية كجرائم ضد الإنسانية لترسيخ
الذاكرة الوطنية الجامعة.

الكرامة البارزانية وغرست في الأطفال
الذين كبروا بلا آباء أن وجودهم ونجاحهم
هو الرد الوحيد والأقوى على آلة المحو.
تفعيل القانون والدستور العراقي (المادة
132)
إن قوة الاستدكار تكتمل باستحقاق
دستوري ملزم يعطي الضحايا وذوهم
حقهم المكفول قانوناً.
تنص المادة (132 / أولاً وثانياً) من الدستور
العراقي الدائم لعام 2005 صراحة على:
تكفل الدولة رعاية أسر شهداء الجرائم
الإرهابية، وشهداء النظام البائد، والمصابين
بسببهما، وتكفل الدولة تعويضهم.
آليات الإنصاف الدستورية الواجبة:

أكثر شراسة ضد الفناء والتلاشي، في ليلة
وضحاها وجدت المرأة البارزانية نفسها
بلا عائل، بلا سند مالي وتحت حصار أمني
واقتصادي واجتماعي خنق كل أشكال
الحياة. المرأة البارزانية لم تكن مجرد
ضحية تنتظر الشفقة، بل كانت المؤسسة
البديلة والحامية للذاكرة والأب البديل.
البناء من تحت الركام.. أدارت الأمهات
والمثكولات شؤون المجتمعات القسرية
بأيديهن المجردة اشتغلن في أشد المهن
قسوة لتربية جيل جديد وعصمن العائلات
من الضياع والتشرد.
حراسة الذاكرة الهوية.. حافظت المرأة
البارزانية على اللسان والثقافة وقيم

استدكار القوى والقيادات الوطنية في
بغداد لهذه المناسبة ترسيخاً لوحدة الجرح
العراقي، فهو يربط بين مظلومية البارزانيين
وضحايا المقابر الجماعية والإعدامات
السياسية في الوسط والجنوب ليكون هذا
الدم المشترك والدستور الجامع حائط صد
منيعاً ضد عودة الشمولية أو استبداد
السلطة.
المرأة البارزانية.. من مأساة الثكل إلى إعادة
بناء الأمة
إذا كان الرجال قد اقتيدوا إلى الموت في
الصمت ودفنوا في صحاري الجنوب لترتبط
أجسادهم بالتراب العراقي من أربيل إلى
المثنى فإن النساء البارزانيات خضن حرباً

اتحادي يصون كرامة شعبه.
وزير البيشمركة السيد شورش إسماعيل
(العقيدة القتالية وحماية المكتسبات)..
يؤكد وزير البيشمركة في تصريحاته
واستدكاره لهذه الفاجعة أن المحاولات
التاريخية لكسر إرادة التحرر الوطنية قد
فشلت أمام صمود شعبنا مشدداً على أن
التضحية الجسام لثمانية آلاف بارزاني هي
التي أرسخت العقيدة الدفاعية والوطنية
لقوات البيشمركة اليوم، لتغدو المؤسسة
العسكرية درعاً حصيناً يمنع تكرار صور
الإبادة ويضمن حماية حدود الإقليم
ومكتسباته الفيدرالية والدستورية.
القادة والقوى الوطنية في بغداد.. يمثل

جريمة أنفال البارزانيين في الخطاب السياسي والذاكرة الجماعية

د. سيامند مزوري

تمثلت في اعتقال نحو ثمانية آلاف رجل وشاب وشيخ من أبناء منطقة بارزان، على أساس انتمائهم القومي والجغرافي، قبل نقلهم قسراً إلى مناطق صحراوية في جنوب العراق، حيث تعرضوا للإعدام والقتل الجماعي. ومن منظور القانون الدولي، تندرج مثل هذه الأفعال ضمن أخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لما تتضمنه من اختفاء قسري وإعدام خارج نطاق القضاء واستهداف جماعي لفئة محددة من السكان. وتسلب الرسالة الضوء كذلك على البعد الإنساني المستمر لهذه الجريمة، من خلال التأكيد على أن أثارها النفسية والاجتماعية لم تنته بانتهاء الأحداث، بل ما تزال تلقي بظلالها على عائلات الضحايا والمجتمع الكوردي عموماً. وانطلاقاً من ذلك، يؤكد الرئيس بارزاني على مسؤولية الدولة العراقية في معالجة أثار الماضي عبر تقديم تعويضات مادية ومعنوية للمتضررين، باعتبارها جزءاً من متطلبات العدالة الانتقالية، وجبر الضرر، والاعتراف الرسمي بما وقع من انتهاكات.

ومن الجوانب المهمة التي تناولتها الرسالة الإشادة بمواقف التضامن المجتمعي، ولا سيما الدعم الذي قدمه أهالي سهل أربيل وحرير وسوران للبارزانيين خلال تلك المرحلة، إضافة إلى الإشادة بصمود عائلات المؤنفلين، وخاصة الأمهات والنساء البارزانيات، اللواتي تحملن تبعات فقدان لسنوات طويلة وأسهمن في الحفاظ على تماسك الأسرة والمجتمع رغم الظروف الاستثنائية.

وفي المجلد، تعكس رسالة الذكرى الثالثة والأربعين لأنفال البارزانيين استمرار حضور هذه القضية في الخطاب السياسي والوطني الكوردي، بوصفها قضية تتجاوز البعد التاريخي لتلامس مفاهيم العدالة والإنصاف وحفظ الذاكرة الجماعية. كما تؤكد أهمية توثيق هذه الأحداث وفق المعايير القانونية والتاريخية، بما يساهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ومنع تكرار الانتهاكات الجسيمة، وترسيخ مبادئ المساءلة والعدالة في المجتمعات الخارجة من إرث النزاعات والانتهاكات.

تعد جريمة أنفال البارزانيين، التي وقعت في 31 تموز/يوليو 1983، إحدى أبرز الجرائم الجماعية التي شهدتها العراق خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، لما تمثله من انتهاك جسيم للحق في الحياة والكرامة الإنسانية، وما تركته من أثار قانونية واجتماعية وسياسية ما تزال حاضرة في الذاكرة الجماعية لشعب كوردستان. وفي الذكرى الثالثة والأربعين لهذه الجريمة، أعاد الرئيس مسعود بارزاني التأكيد على أن ما تعرض له البارزانيون لم يكن حادثة معزولة، بل كان جزءاً من سياسة ممنهجة اتبعها النظام العراقي السابق لاستهداف الكوردي.

ويبرز في رسالة الرئيس بارزاني توصيف جريمة أنفال باعتبارها الحلقة الأولى في سلسلة من الانتهاكات المنظمة التي شملت التهجير القسري للكورد الفيليين، وحملات الأنفال في مناطق كرميان وبادينان، وقصف مدينة حلبجة وغيرها من المناطق الكوردستانية بالأسلحة الكيميائية، فضلاً عن سياسات التعريب والترحيل القسري. ويعكس هذا الطرح رؤية تعتبر تلك الجرائم مترابطة في إطار سياسة رسمية هدفت إلى إضعاف الهوية القومية للكورد وتقويض تطلعاتهم السياسية. كما تؤكد الرسالة أن جريمة عام 1983



من الحافلات إلى المقابر الجماعية..

قصة أنفال البارزانيين بعد ٤٣ عاما

فيلي

في الذكرى الثالثة والأربعين لأنفال البارزانيين، تبدو صفوف القبور المتجاورة في مقبرة بارزان كأنها خاتمة قصة امتدت عقوداً. لكنها، في الحقيقة، لا تمثل سوى الجزء الذي تم العثور عليه من جريمة لا تزال معظم تفاصيلها مدفونة في الصحراء.



ففي 31 تموز 1983، اقتادت قوات النظام العراقي السابق آلاف الرجال والفتيان البارزانيين من المجمعات القسرية التي كانوا يعيشون فيها قرب أربيل. وبعد أكثر من أربعة عقود، لا تزال غالبية رفاتهم في أماكن مجهولة، فيما لا تزال عائلاتهم تحتفظ بالأسماء والصور والذكريات، من دون أن تمتلك قبوراً تزورها.

بدأت الحملة بمداهمات واسعة للبيوت والشوارع والمرافق الصغيرة بحثاً عن الذكور. فصل الجنود الرجال والفتيان عن النساء والأطفال، ثم حشروهم في حافلات انطلقت صوب مناطق في وسط العراق وجنوبه. لم يعد أحد منهم إلى منزله.

وقدّرت منظمة هيومن رايتس ووتش، بعد إجراء مقابلات مع شهود ودراسة وثائق تعود إلى النظام السابق، عدد المختفين بما يتراوح بين خمسة آلاف وثمانية آلاف من الذكور، وكان بعضهم في الثانية عشرة من العمر.

قبور ضحايا أنفال البارزانيين في بارزان جريمة بدأت قبل وصول الحافلات لم تبدأ أنفال البارزانيين في صباح 31 تموز وحده، بل سبقتها سنوات من الاقتلاع والعقاب الجماعي.

فبعد انهيار الثورة الكوردية عام 1975، إثر اتفاق الجزائر وتوقف الدعم عن الحركة الكوردية بقيادة ملا مصطفى بارزاني، هجرت السلطات العراقية عشرات الآلاف من سكان المناطق البارزانية.

هدمت قرى، ونقلت عائلات إلى مناطق صحراوية في وسط العراق وجنوبه، قبل أن يعاد قسم منها إلى مجمعات تخضع لرقابة أمنية مشددة في قوشتبة وديانا وحريز وبحركة ومناطق أخرى قرب أربيل.

وكانت تلك المجمعات تقدم رسمياً بوصفها تجمعات سكنية حديثة، لكنها أدت عملياً وظيفة السيطرة على السكان وعزلهم عن مناطقهم الأصلية. كانت الحركة محدودة، والأجهزة الأمنية حاضرة، والعائلات معروفة

بالأسماء والانتماءات.

وعندما اتخذ النظام قرار الانتقام عام 1983، كان المستهدفون مجتمعين سلفاً في أماكن يسهل تطويقها ومراقبتها.

لم يعتقل الضحايا بعد العثور عليهم في ساحة معركة، ولم تجر محاكمتهم بهم فردية، بل اختيروا على أساس انتمائهم العائلي والقومي وصلتهم المفترضة بخصوم النظام.

كان الانتساب إلى بارزان كافياً لتحويل تلميذ في المدرسة أو رجل مسن أو مريض إلى هدف للعقاب الجماعي.

وتصف الشهادات جنوداً يطوقون مجمع قوشتبة قبل الفجر، ثم يقتحمون المنازل ويفتشون خزانات المياه وأقفاص الدجاج والثلاجات بحثاً عن النساء.

وقالت إحدى النساء إن القوات أخذت رجلاً مسناً كان يعاني اضطراباً عقلياً، كما اعتقلت الرجل الذي كان متوجهاً إلى المسجد لرفع الأذان.

وروت امرأة أخرى أنها توسلت إلى الجنود كي يتركوا ابنها الأصغر، الذي كان مريضاً ويدرس في الصف الخامس، بعدما أخذوا أبناءها الآخرين. لكنها ضُربت بأخص بندقية، واقتيد الطفل معهم.

جُمِل المعتقلون في حافلات كبيرة، وقيل لبعض العائلات إن الرجال ذاهبون إلى العمل وسيعودون. انتظرت النساء أياماً، ثم شهوراً، ثم سنوات، فيما بقيت الصور المعلقة في البيوت وسيلتهن الوحيدة لمقاومة فكرة أن الذين غادروا في ذلك الصباح قد محوا من العالم بلا أثر.

نساء من عائلات الضحايا يجتمعن خلال مراسم إعادة دفن الرفات

وفي خطاب ألقاه بعد أسابيع، قال صدام حسين إن البارزانيين "تلقوا عقاباً صارماً" وإنهم "ذهبوا إلى الجحيم"، وهي عبارات رأى فيها محققون حقوقيون مؤشراً على معرفة القيادة العراقية بمصير المعتقلين.

وكشفت وثائق أمنية لاحقة أن مجموعات من البارزانيين بقيت محتجزة لدى أجهزة النظام لفترة من الزمن، ما يرجح أن بعض الضحايا لم يقتلوا فور اعتقالهم، بل نقلوا بين مواقع احتجاز قبل تنفيذ الإعدامات الجماعية.

وقعت جريمة البارزانيين عام 1983، أي قبل خمس سنوات من العمليات العسكرية الواسعة التي أطلق عليها النظام نفسه اسم "الأنفال"، ونفذها على ثماني مراحل في مناطق مختلفة من كردستان خلال عام 1988.

ولهذا تصفها تقارير حقوقية ومنظمات إنسانية بأنها مقدمة مباشرة أو نموذج مبكر لحملات الأنفال، وليست واحدة من مراحلها العسكرية الرسمية.

ومع ذلك، استقر وصفها في الذاكرة الكوردية والخطاب القانوني العراقي باسم "أنفال البارزانيين"، نظراً إلى تشابه الأهداف والأساليب التي استخدمت في العمليتين. كان النموذج واحداً تقريباً. عزل السكان في مجتمعات، وتطوير المناطق، وفصل الرجال والفتيان عن النساء والأطفال، ثم نقل المعتقلين في حافلات إلى وجهات مجهولة، وإعدامهم في مناطق صحراوية، وترك عائلاتهم سنوات من دون معلومات.

وتقول هيومن رايتس ووتش إن غياب أي رد دولي جدي على اختفاء آلاف البارزانيين ربما شجع النظام العراقي على الاعتقاد بأنه يستطيع تنفيذ عملية أوسع من دون أن يواجه عواقب حقيقية.

وبهذا المعنى، لم تكن جريمة عام 1983 مجرد فصل سبق الأنفال زمنياً، بل كانت اختباراً لما يمكن أن تفعله الدولة حين تتحول أجهزتها العسكرية والأمنية إلى أدوات لمحو جماعة مدنية، وحين يبقى العالم خارج المشهد.

أهالي بارزان يهينون القبور لاستقبال رفات الضحايا المقابر التي بدأت تتكلم

لأسر كبيرة داخل مجتمع محافظ وتحت سلطة أمنية شديدة القسوة. لم يكن الانتظار حالة نفسية عابرة. فحين لا تقدم الدولة شهادة وفاة، ولا تكشف مكان الدفن، تبقى المرأة قانونياً وعاطفياً معلقة بين الترمل واحتمال العودة. واحتفظت نساء لعقود بملابس أزواجهن وصور أبنائهن، فيما تجنبت بعضهن مغادرة المنازل في المناسبات، خشية أن يعود الغائب ولا يجد أحداً في انتظاره. لذلك لم تؤد إعادة الرفات إلى محو الألم، لكنها منحت بعض العائلات يقيناً ظل غائباً

لعقود. فالقبر لا يعيد المفقود، لكنه ينهي جزئياً عذاب السؤال عما إذا كان لا يزال حياً أو محتجزاً أو يتعرض للتعذيب في مكان ما. وضع إكليل من الزهور خلال مراسم تكريم ضحايا أنفال البارزانيين في بارزان ماذا بقي بعد 43 عاماً؟ في الثالث من أيار 2011، اعتبرت المحكمة الجنائية العراقية العليا قتل البارزانيين جريمة إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية. وكان الحكم مهماً لأنه نقل الواقعة من دائرة الرواية السياسية والذاكرة المحلية إلى توصيف قضائي صادر عن مؤسسة عراقية.

لكن الاعتراف القانوني لم يغلق ملف المسؤولية. ففي كانون الأول 2025، أصدرت المحكمة حكماً بالإعدام على الضابط السابق شاكِر طه يحيى غفور الدوري، بعد إدانته بالمشاركة في إعدام بارزانيين داخل مقابر جماعية قرب الصقلاوية في محافظة الأنبار. إلا أن الدوري توفي في أيار 2026 قبل استكمال إجراءات تنفيذ الحكم، وفق محامي القضية، لتعيد وفاته التذكير بإحدى مشكلات العدالة المتأخرة، حين يموت المتهمون والشهود وتضيع الوثائق قبل



" لم تؤد إعادة الرفات إلى محو الألم، لكنها منحت بعض العائلات يقيناً ظل غائباً لعقود. فالقبر لا يعيد المفقود، لكنه ينهي جزئياً عذاب السؤال عما إذا كان لا يزال حياً أو محتجزاً أو يتعرض للتعذيب في مكان ما "

استكمال المحاسبة. وفي ذكرى هذا العام، جدد قادة إقليم كردستان مطالبة الحكومة الاتحادية بتقديم تعويضات مادية ومعنوية لعائلات الضحايا، فيما وصف رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي الجريمة بأنها إبادة جماعية ارتكبتها النظام البعثي ضد الحركة الوطنية الكوردية.

وتنص المادة 132 من الدستور العراقي على أن الدولة تكفل رعاية ذوي الشهداء والسجناء السياسيين والمتضررين من الممارسات التعسفية للنظام الدكتاتوري السابق.

غير أن تكرار المطالبة بالتعويض بعد 43 عاماً يظهر أن الانتقال من الاعتراف الرمزي إلى جبر الضرر الشامل لم يكتمل. وجبر الضرر لا يعني الأموال وحدها، بل يشمل فتح المقابر الجماعية، وتحديد هويات الضحايا، وإتاحة وثائق أجهزة الأمن، وإعداد سجل وطني كامل للأسماء، وتدريب الجريمة ضمن تاريخ العراق الحديث، وملاحقة المسؤولين الذين لا يزالون على قيد الحياة، وحماية مواقع الدفن من العبث والإهمال.

ما نعرفه اليوم هو أن آلاف المدنيين اعتقلوا لأتهم بارزانيون، وأن النظام استخدم نشاط حركة سياسية مسلحة ذريعة لمعاينة مجتمع بأكمله، وأن الرجال والفتيان نقلوا إلى الصحراء وأعدموا ودفنوا في مقابر جماعية.

ونعرف أيضاً أن العملية تحولت إلى نموذج مبكر للأساليب التي ستستخدم على نطاق أوسع خلال حملات الأنفال بعد خمس سنوات.

أما ما لا نعرفه، ولا تعرفه عائلات الضحايا حتى الآن، فهو مكان معظم القبور، والتسلسل الكامل للأوامر، وأسماء جميع المشاركين في الاعتقال والنقل والإعدام وإخفاء الأدلة، واللحظات الأخيرة لآلاف الأشخاص الذين لم يسمح لهم حتى بتوديع عائلاتهم.

أما فيما يتعلق بمعاني كلمة "فيلي"، فيرى البعض أنها تعني "العاصي" أو "المتمرد" أو "الثائر" بشكل عام، كما تحمل معاني "المضحي" و"الشجاع". تتوزع مناطق سكن الفيليين بين العراق وإيران؛ ففي إيران يتركز وجودهم في جنوب كرمانشاه وشمال دزفول على طول جبال زاغروس. أما في العراق، فيعيشون في الوسط والجنوب وفي مناطق مثل: مندلي، زرباطية، بدره، جصان، بلدروز، السعدية، جلولا، خانقين، ديالى، كركوك، بغداد، والعديد من المدن والبلدات الأخرى. ويُقدر عددهم ما بين مليون ونصف إلى مليوني نسمة. تاريخ الكورد الفيليين مليء بالكوارث والمآسي، حيث عانوا كثيراً بسبب الصراعات بين الدولة العثمانية والفرس. الكثير من هؤلاء الكورد (مع بعض العرب أيضاً) اختاروا التبعية أو الجنسية الإيرانية للهروب من الخدمة العسكرية الإجبارية في صفوف الجيش العثماني. هذه الحالة تكررت في تاريخنا المعاصر إبان اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، حيث فرّ الكثير منهم إلى إيران لتجنب الخدمة العسكرية، مما جعل الفيليين في العراق يدفعون ضمناً ثمناً باهظاً. لطالما حمل الفيليون على عاتقهم العبء الثقيل لعدم الاستقرار الجغرافي بين العراق وإيران، مما أدى إلى تشتت العائلة الواحدة أو القبيلة الواحدة بين جانبي حدود الدولتين. وفي كلا البلدين، يواجهون مشاكل ومعوقات كثيرة؛ فإلى يومنا هذا يُنظر إليهم في إيران كـ "مهاجرين"، وفي العراق يُنظر إليهم كـ "فرس". هذا الوضع غير الطبيعي جعل الفيليين محرومين من أبسط حقوقهم، مثل تولي المناصب في الدولة، أو سحب الجنسية العراقية من أعداد كبيرة منهم. يرى الكثير من المراقبين أن أحلك فترة في حياة الفيليين كانت بين عامي 1970 و1988، حيث قام النظام العراقي آنذاك باضطهادهم وتعذيبهم وارتكاب جرائم دولية بحقهم، مثل التهجير

رمزي ميركاني

يُعد الكورد الفيليون جزءاً أساسياً وأصيلاً من الشعب الكوردي، وغالبيتهم العظمى من المذهب الشيعي. بخصوص كلمة (فيلي)، يذهب المؤرخون إلى أنها قد تكون اسماً لعائلة متنفذة ظهرت في تلك المنطقة وحكمها 12 ملكاً بالتوالي، بدءاً من الملك الايلامي (بيلي - 2200 سنة قبل الميلاد).

من ينصف الكورد الفيليين؟



القسري وتغييب الآلاف، وكان ذنبهم الوحيد أنهم "كورد" من الناحية القومية و"شيعة" من الناحية المذهبية. يقول الباحث الفيلي كمال قيتولي حول معاناة الفيليين: "بدأت عمليات تهجير هؤلاء المواطنين في 4 ابريل/ نيسان 1980، واستهلت بتجريدتهم من كافة ممتلكاتهم ووثائقهم الرسمية، مثل الجنسية العراقية، هوية الأحوال المدنية، دفتر الخدمة العسكرية، إجازة السوق،

هوية غرفة التجارة (للتجار)، هوية اتحاد الصناعات (لأصحاب المشاريع الصناعية)، سندات الملكية الخاصة، الشهادات المدرسية والجامعية وغيرها". ويضيف قيتولي: "بأمر خاص من صدام حسين والقيادة العليا، صدر ذلك القرار غير الرسمي الذي اعتبر فئات معينة من المجتمع العراقي تبعاً لإيران أو من أصول إيرانية، رغم أنهم وآباءهم وأجدادهم ولدوا جميعاً في العراق. وبحسب تقديرات الصليب الأحمر الدولي، فإن إجمالي العراقيين الذين هجروا إلى إيران بين 4 ابريل/نيسان 1980 و19 مايو/ أيار 1990 وصل إلى مليون شخص". لكن الكورد الفيليين لم يقفوا مكتوفي الأيدي

أمام هذه المآسي، بل انخرطوا في صفوف الثورة الكوردية بقيادة ملا مصطفى بارزاني، ولعبوا دوراً بارزاً ومشهوداً في التصدي لنظام البعث من أجل نيل حقوقهم المشروعة، وبرز منهم مناضلون كبار. وهذا ما دفع نظام البعث إلى القيام بتصفية جسدية لشباب الكورد الفيليين، حيث أعدم الكثير منهم واقتيد الكثيرون إلى السجون. ويتحدث الفيليون عن أساليب مروعة من التعذيب، ويروون قصصاً عن استخدام بعض أولئك الشباب في مختبرات خاصة لإجراء تجارب كيميائية عليهم. بعد سقوط نظام البعث في ابريل/نيسان 2003، تنفس الكورد الفيليون الصعداء كغيرهم من مكونات

العراق، بل كانوا أكثر استبشاراً من الجميع لأنهم "كورد" أولاً و"شيعة" ثانياً. وكما كانت معاناتهم مزدوجة، ظنوا أن فرحتهم ستكون مزدوجة أيضاً. لكنهم لاحقاً واجهوا واقعاً لم يكن أفضل من السابق، بل كانت الصدمة أكبر هذه المرة، وتمثلت في موقف الحوزة العلمية في النجف وموقف القادة الشيعة تجاههم؛ حيث لم يتم احتضانهم وعمولوا كـ "شيعة من الدرجة الثانية" بسبب قوميتهم الكردية. كان هذا على عكس موقف الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان (الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني

الكوردستاني) اللذين فتحا أذرعهما لهم، ووضعوا ممثلين عنهم في قائمة التحالف الكوردستاني، وعاملوهم كمكون أصيل من شعب كوردستان. وفي أول انتخابات برلمانية في العراق، شارك بعض الكورد الفيليين بقائمتين منفصلتين بعيداً عن التحالف الكوردستاني (الاتحاد الإسلامي لكورد الفيليين في العراق، وتحالف العدالة والمستقبل)، لكن الأصوات التي حصلت عليها القائمتان لم تتجاوز 10 آلاف صوت، أي ثلث الأصوات المطلوبة لمقعد برلماني واحد، وذلك بسبب ذهاب بقية الأصوات لصالح التحالف الكوردستاني. طالب الفيليون الدولة بإعادة النظر في قانون الجنسية العراقية لاستعادة

جنسيتهم، كما يطالبون اليوم بالتعويض عن الأراضي والممتلكات المصادرة، وتعويض عوائل الشهداء والمفقودين، والعمل على كشف مصير المغييبين، وضمان مشاركتهم في العملية السياسية وتولي مناصب عليا في الدولة. ما تبقى هو أن محاكمة صدام حسين ولدت خيبة أمل أخرى لدى الفيليين، لأنهم شعروا أن حقوقهم هُضمت مرة أخرى؛ حيث لم يُفتح ملف خاص بالجرائم الكبرى التي ارتكبتها نظام صدام بحقهم، والتي تصنف كجرائم ضد الإنسانية، ولكن يبدو أن "الإنسانية" قد تصاب أحياناً بالصمم والخرس، تماماً كما يواجه الكورد الفيليون اليوم.

“ بأمر خاص من صدام حسين والقيادة العليا، صدر ذلك القرار غير الرسمي الذي اعتبر فئات معينة من المجتمع العراقي تبعاً لإيران أو من أصول إيرانية، رغم أنهم وآباءهم وأجدادهم ولدوا جميعاً في العراق ”..

”



عقوبات بالجملة خلال ٣ أيام..

هيئة الإعلام تضيق أم تنظم؟

فيلي

أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية منذ مطلع آب/ أغسطس الجاري عدداً من الإجراءات بحق قنوات وبرامج وإعلاميين وشخصيات سياسية، ضمن سلسلة قرارات مماثلة صدرت عن الهيئة خلال 2026.



هيئة الإعلام تضيق أم تنظم؟

وبحسب رصد مجلة "فيلي" للقرارات المنشورة من الهيئة خلال 2026، فقد شملت الإجراءات عشرات الحالات من منع الظهور وإيقاف البرامج والإنذارات والغرامات، بينها 18 قراراً فردياً على الأقل بمنع إعلاميين ومحللين وشخصيات عامة من الظهور لفترات متفاوتة، إلى جانب قرارات بحق قنوات وبرامج إعلامية.

8 عقوبات في 3 أيام
وتصاعدت إجراءات هيئة الإعلام والاتصالات بصورة لافتة في النصف الثاني من آب/ أغسطس الجاري، ففي 17 من الشهر المذكور قررت إيقاف برنامج "حوار التاسعة" على قناة الفلوجة لمدة عشرة أيام، ومنع مقدمه علي فرحان من الظهور للمدة نفسها، مع فرض غرامة قدرها 25 مليون دينار عراقي وإلزام القناة بإزالة المخالفات وتقديم اعتذار.

وذكرت الهيئة أن القرار استند إلى مخالفات رصدتها في حلقات من البرنامج وبرنامج "حصار الأخبار"، تتعلق بقواعد البث الإعلامي، ومنها التحريض على العنف والكراهية والدقة والنزاهة.

وفي اليوم التالي، اتخذت الهيئة قراراً بحق قناة الرشيد شمل إيقاف برنامج "الثامنة مع أحمد الطيب" لمدة 15 يوماً ومنع مقدم البرنامج أحمد الطيب من الظهور للمدة نفسها، مع توجيه تحذير للقناة.

وأوضحت الهيئة أن القرار جاء على خلفية حلقة بثت في 12 آب/ أغسطس الجاري تضمنت تصريحات للضيف الخبير الأمني أحمد الشريفي رأت فيها تهديداً وتلويحاً باستخدام السلاح وتحريضاً على العنف، معتبرة أن مقدم البرنامج لم يتدخل لوقف التصريحات، ونشرت الهيئة القرار رسمياً في 18 من الشهر المذكور.

وفي 17 آب/ أغسطس أيضاً، صدر قرار بمنع الخبير الأمني أحمد الشريفي من الظهور في وسائل الإعلام المحلية والأجنبية العاملة داخل العراق لمدة 90 يوماً،

بداعي أن حديثه تضمن خطاباً يحرض على الكراهية ويهدد السلم الأهلي ويعرض السلامة العامة للخطر. وفي اليوم نفسه، أصدرت الهيئة إعماماً يقضي بمنع السياسي مشعان الجبوري من الظهور في جميع وسائل الإعلام المحلية والأجنبية العاملة في العراق لمدة 90 يوماً، على خلفية ظهوره في برنامج "حوار التاسعة" على قناة الفلوجة في 12 آب/ أغسطس.

وبينت الهيئة أن حديثه تضمن معلومات ذات طابع طائفي وتحريضاً على الكراهية، وعدته مخالفاً للأنظمة قواعد البث الإعلامي.

وفي 19 آب/ أغسطس أصدرت الهيئة قراراً بمنع ظهور النائب السابق سجاد سالم إعلامياً لمدة 90 يوماً، بداعي "بث معلومات كاذبة ومضللة"، و"الإساءة إلى مؤسسات الدولة"، و"تخوين مؤسسات الدولة الوطنية وإهانة بالعماللة لصالح جهات استخباراتية أجنبية".

ولا تنحصر إجراءات الهيئة في آب/ أغسطس؛ فقد أصدرت خلال الأشهر السابقة قرارات بمنع الظهور بحق شخصيات عدة، بينها بشير الحجيبي ومؤيد الجحيشي، كما فرضت إنذارات وغرامات على قنوات وبرامج أخرى، فيما أظهرت قوائم الهيئة قرارات بحق أحمد ملا طلال ومروة هاشم وسجاد القريشي وغيرهم.

تنظيم ورقابة
وتقول الهيئة إن إجراءاتها تستند إلى الأمر التشريعي رقم 65 لسنة 2004 وإلى لوائح وقواعد البث الإعلامي، وإن هدفها تنظيم القطاع وحماية الجمهور والسلم المجتمعي، وليس تقييد الرأي.

وفي 9 حزيران/ يونيو 2026 أعلنت الهيئة ضوابط للظهور الإعلامي للضيوف، أكدت فيها أن حرية التعبير حق دستوري، لكنها شددت على التمييز بين الرأي والمعلومة،

والتحقق من الأخبار، ومنع التحريض على العنف والكراهية والتمييز والتشهير. لكن منتقدين يرون أن المشكلة تبدأ عندما تتحول القواعد المهنية إلى وسيلة لمعاقبة الموقف السياسي نفسه، أو عندما تستخدم مفاهيم واسعة مثل "السلم الأهلي" و"الكراهية" و"الأمن الوطني" من دون معايير دقيقة يمكن للصحفي والمؤسسة الإعلامية توقعها مسبقاً. وفي هذا الجانب، يقول عضو مجلس نقابة الصحفيين العراقيين، هادي جلو مرعي، إن ردود الفعل على قرارات منع الظهور والتنبيهات والإنذارات لا يمكن تجاهلها، لأن "الأصل في العمل الصحفي هو حرية التعبير والوصول إلى المعلومة".

ويضيف مرعي، لمجلة "فيلي"، أن التداخل بين السياسي والإعلامي "يعقد المشهد الإعلامي" ويثير مخاوف من إجراءات أكثر شدة، داعياً الهيئة إلى مراجعة طبيعة علاقتها بوسائل الإعلام لتكون أقرب إلى

"الشراكة والتعاون منها إلى الرقابة والمنع". ويرى أن ذلك يأتي في وقت يحتاج فيه العراق إلى مزيد من المعلومات حول التطورات السياسية والأمنية والعمل الحكومي وقضايا الناس، مشيراً إلى استمرار الجدل بشأن قوانين حرية المعلومة والجرائم الإلكترونية وحق التعبير عن الرأي.

هاجس الحرية
ومن الجهة الأخرى، يقول مقدم برنامج "الثامنة" أحمد الطيب، إنه ملتزم بتوجيهات المؤسسات الحكومية المعنية برصد البرامج الحوارية، مؤكداً أن هذا الالتزام نابع من "حسي وشعوري الوطني" وإيمانه بوجود قانون نافذ يحاسب من يخالف لوائح الهيئة.

ويضيف الطيب لمجلة "فيلي"، أن الرأي العام استغرب معاقبته ومنعه من الظهور بسبب عدم تدخله في رأي أدلى به أحد الضيوف، لكنه يؤكد في الوقت نفسه احترامه لقرار الهيئة وتنفيذه.

أما الباحث السياسي خالد العرداوي، فيرى أن حرية الرأي والتعبير، خصوصاً في القضايا العامة، تحتاج إلى مساحة واسعة في الدول الحديثة القائمة على القانون والمؤسسات، باعتبارها أساساً للحوار وقبول الرأي الآخر.

وينبه العرداوي، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن بناء هذه البيئة لا يتحقق سريعاً، بل يحتاج إلى مؤسسات دستورية فاعلة تحمي حرية التعبير، محذراً من أن تتحول هيئة الإعلام والاتصالات إلى جهة "تصيد" آراء الأشخاص والقنوات وتحاسبهم على كل رأي لا ينسجم مع القائمين عليها.

وبحسب العرداوي فإن هذا النهج يمكن أن يؤدي إلى "تكميم الأفواه" وتعطيل بناء الديمقراطية، مشيراً إلى أن بعض القوانين والتعليمات المستخدمة في العراق تعود إلى حقبة النظام السابق، وبالتالي فإن فلسفتها تحتاج إلى مراجعة بما يتناسب مع النظام الديمقراطي.



ويؤكد أن العراق يحتاج إلى أنظمة وتعليمات جديدة تقوم على "فلسفة الديمقراطية والحرية"، محذراً من أن استمرار الوضع الحالي قد يعمق الفجوة بين السلطة والمجتمع.

النص والتطبيق
ويستند الجدل إلى المادة 38 من الدستور العراقي لعام 2005، التي تكفل حرية التعبير عن الرأي والصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، مع مراعاة النظام العام والآداب، وتضاف إليها المادة 42 التي تكفل حرية الفكر والضمير والعقيدة.

لكن منظمات حقوقية وصحفية تقول إن المشكلة لا تكمن في غياب النص الدستوري، بل في الفجوة بين النص والتطبيق، وفي استخدام مواد قانونية قديمة ومصطلحات فضفاضة في قضايا الرأي.

وكان المرصد العراقي لحقوق الإنسان قد دعا في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2025 إلى إعادة تعريف مصطلحات مثل "النظام السياسي" و"النظام العام"، وطالب بوقف العمل بعدد من مواد قانون العقوبات التي قال إنها تستخدم لتقييد حرية التعبير.

كما وثقت تقارير حقوقية خلال 2024 و2025 حالات اعتقال وملاحقة لصحفيين وناشطين على خلفية منشورات وانتقادات لمسؤولين، بينما حذر ناشطون من أن استخدام قوانين مثل المادة 403 الخاصة بالمحتوى المخالف للآداب يمكن أن يوسع مساحة التجريم إذا لم تكن معايير التطبيق واضحة.

وفي مؤشر أوسع على البيئة التي يعمل فيها الإعلام العراقي، جاء العراق في المرتبة 162 عالمياً من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة لعام 2026 الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، متراجعاً من المرتبة 155 في 2025.

وطن طارد

ووافدون لا يرحون مفارقة الهجرة المعاكسة في العراق

فيلي:

يعاني العراق من مشكلات كبيرة في مجال الخدمات والبنى التحتية وأماكن التسلية والترفيه، وأهم المعضلات تتمثل في الانقطاع المتواصل للكهرباء وتوقف الحركة الصناعية والزراعية، ما يضطر كثيرا من العراقيين الى الهجرة الخارجية و الداخلية.

المحلي، يرافقها في الوقت ذاته جذب واستقطاب بشري سواء كان قانونيا أم غير نظامي. هذا التناقض الظاهري يعود إلى مجموعة من الدوافع الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية التي تجعل العراق بيئة طاردة لأهلها، لكنها جاذبة للآخرين في جوانب محددة. يمكن تلخيص هذه الجاذبية عبر محاور عدة فمن النواحي الاقتصادية، يبرز ما يسمى الاقتصاد الموازي أي سوق العمل غير

عقد العمل او انهاءه؛ ويمكن وصف الوضع بـ (بلاد يتركها أبناؤها ويتمسك بها الغرباء)... فما الذي يغري الناس من جنسيات أخرى للمجيء و محاولة الاستقرار في العراق، و ربما يحاول بعضهم البقاء بصورة دائمة أو لغرض العمل... الخ تلك واحدة من أكثر المفارقات تعقيدا في المشهد العراقي الراهن، فمن النادر أن تجد دولة تعاني من أزمات حادة ومستحكمة في البنى التحتية، وانقطاع مزمن للخدمات الأساسية وأهمها الكهرباء، وتراجع الإنتاج

ولكن برغم ذلك نرى تدفقا للأجانب من شتى الدول إلى العراق، بعضهم يأخذ تأشيرة سياحية ولكنه يبقى في العراق بانتهائهما، وآخرون يدخلون بوساطة التهريب بطرق شتى حتى في أحواض وصناديق السيارات، إذ كثيرا ما يجري كشف هؤلاء والقبض عليهم، وكثير من زوار العراق في بعض المناسبات الدينية يبقون في البلد ولا يرجعون إلى بلدانهم بعد انتهاء موسم الزيارة، وبعض العمالة الأجنبية يأتون مع المستثمرين للعمل في مشاريعهم ثم يرفضون المغادرة بعد انتهاء



بنغلاديش، وباكستان، والهند، وسوريا، وفي الأونة الأخير لوحظ تسرب كبير للعمال المصرية والافغان. وتنفذ وزارة الداخلية العراقية، بالتنسيق مع مديرية شؤون الإقامة، حملات أمنية واسعة ومستمرة لملاحقة المخالفين وتسفيرهم، اذ أعلنت وزارة الداخلية عن تسفير وإبعاد أكثر

يدخلون ويستقرون بصيغة رسمية وقانونية. وباختصار يمكن تلخيص الأمر كالآتي، التواجد غير القانوني للأجانب الوافدين والمخالفين لقوانين الإقامة والعمل في العراق ينقسمون عادة إلى عدة فئات تشمل الدخول بتأشيرات سياحية أو دينية، وهو

الوافدين أن الوضع الأمني النسبي في المدن العراقية الكبرى في السنوات الأخيرة، برغم مشكلاته، يظل أهون شرا وأكثر استقرارا مقارنة بجحيم الدول التي فروا منها. باختصار، يتحول العراق في نظر هؤلاء الوافدين إلى مساحة رمادية، فوضوية في بنيتها التنظيمية، لكنها رخوة ومرنة بما

لاسيما في زيارة الأربيعين والمناسبات الأخرى. هذه الحركة الضخمة تمنح غطاء واسعا للدخول، ويستغل البعض هذا الظرف للتخلف عن العودة، بخاصة القادمين من دول آسيوية أو أفريقية يجدون في المدن الدينية ككربلاء والنجف بيئة صالحة للسكن المؤقت وتوفر الطعام المجاني في كثير من الأحيان، فتتحول تدريجيا إلى إقامة دائمة بدعم من شبكات خدمية ودينية محلية وإقليمية. ومقارنة ببعض مناطق الصراع والنزاعات الطاحنة في الإقليم المحيط التي تشهد حروبا أهلية أو مجاعات مدقعة، يرى بعض

في تسهيل الدخول غير النظامي عبر الحدود البرية المفتوحة أو عبر طرق معقدة كالتهريب في الشاحنات التي توفر ممرا آمنا نسبيا لكل يائس من الأوضاع في بلده الأصلي. وهناك اسباب تتعلق بطبيعة طبيعة المجتمع العراقي، اذ يتميز المجتمع العراقي في العموم بالتسامح وتقبل الغرباء وسهولة الاندماج في الأحياء الشعبية، حيث لا يخضع الساكن الجديد لتدقيق اجتماعي خانق، فضلا عن تواجد جاليات سابقة أسهمت في تسهيل استقرار القادمين الجدد من بلدانهم نفسها، بخاصة في المراقد الدينية، اذ يشكل العراق وجهة سنوية لملايين الزوار

الرسمي، فبرغم تراجع الصناعة والزراعة الوطنية، يعج السوق العراقي باقتصاد غير رسمي ضخيم وعمالة واسعة النطاق، ومقارنة ببعض الدول النامية أو المجاورة التي تعاني من فقر مدقع أو أزمات عمل خانقة، يمتلك العراق كتلة نقدية متأتية من العائدات النفطية التي تنعكس بطريقة أو بأخرى على حركة السوق، مما يجعل فرص الحصول على نقد يومي حتى وإن كان بأجور زهيدة متاحة في قطاعات البناء، والخدمات، والمطاعم، والتجارة بالمفرد. ولا تفرض السوق العراقية شروطا صارمة أو معقدة للحصول على فرص عمل في المهن الحرة والبسيطة مقارنة بالدول ذات الأنظمة القانونية الصارمة، مما يسهل على الوافد العثور على مصدر دخل فوري من دون الحاجة إلى أوراق رسمية معقدة في البداية. وتعاني منظومة الرقابة على الحدود والإقامات من ثغرات ومنافذ شتى، تجعل من السهل نسبيا التحايل على القوانين، أو التخلف عن مغادرة البلاد بعد انتهاء التأشيرات لاسيما تأشيرات الزيارة الدينية. وتنشط شبكات التهريب والوسطاء إذ تتواجد شبكات محلية وإقليمية متخصصة

" يتميز المجتمع العراقي في العموم بالتسامح وتقبل الغرباء وسهولة الاندماج في الأحياء الشعبية، حيث لا يخضع الساكن الجديد لتدقيق اجتماعي خانق، فضلا عن تواجد جاليات سابقة أسهمت في تسهيل استقرار القادمين الجدد من بلدانهم نفسها، بخاصة في المراقد الدينية."

من 47 ألف أجنبي من العراق منذ مطلع عام 2025 وحتى مطلع عام 2026 لمخالفتهم قانون الإقامة رقم (76) لسنة 2017. وفعلت مديرية شؤون الإقامة نظام الباركود الإلكتروني على سمات الدخول لضبط المنافذ والمطارات، ومطابقة البيانات حيوبا لمنع التلاعب والتزوير، وفرضت الحكومة تطبيق سياسة تشغيل تلزم المشاريع الاستثمارية والشركات بتوظيف 80% من العمالة العراقية مقابل 20% فقط للعمال الأجانب، للحد من الاعتماد على الوافدين غير الشرعيين وتوفير فرص عمل للعراقيين.

الأسلوب الأكثر شيوعا، اذ يدخل الأجنبي بفيزا سياحية أو لزيارة العتبات الدينية، ثم يتسرب إلى سوق العمل ويرفض المغادرة بعد انتهاء صلاحية التأشيرة، وهناك التهريب عبر الحدود يجري بالدخول بطرق غير قانونية عبر الحدود البرية البعيدة عن الرقابة المشددة. وثمت من يدخل بصفة خبراء أو مهندسين عبر إجازات استثمارية، ليتبين لاحقا أنهم عمالة غير ماهرة جاءت للهرب من اوضاعها المعيشية في بلدانها للاستقرار في العراق. وتركز أغلبية هذه العمالة غير القانونية من جنسيات دول آسيوية وعربية؛ أبرزها

يكفي لتتيح للباحث عن لقمة العيش فرصة للبقاء، متجاوزا بذلك غياب الخدمات وصعوبة العيش التي يشكو منها المواطن الأصلي الذي لا يملك خيار المغادرة أو الاكتفاء بالحد الأدنى من البقاء وبحسب الأرقام المتوفرة، تشير التقديرات شبه الرسمية والمنظمات الحقوقية في العراق إلى تواجد أكثر من مليون عامل أجنبي يعملون خارج الإطار القانوني وبصورة غير نظامية في داخل البلاد والعدد يتزايد. وتباين هذه الأرقام بشكل واسع مقارنة بالإحصاءات الرسمية لوزارة العمل، التي تسجل فقط نحو 47 ألف عامل أجنبي





والسيارات الأخرى، وهو ما يعرضها للانتهاك والأذى أحياناً".
ويشير جمال في حديثه لمجلة "فيلي" إلى "تعرض بعض السيارات التي تقودها نساء إلى الاصطدام المتعمد من قبل بعض الرجال، وقد شاهدت ذلك بنفسي في إحدى المرات".
في المقابل، تقول المواطنة وسن الخفاجي، من منطقة بغداد الجديدة: "أفضل التنقل بسيارة تكسي تقودها امرأة، لأن ذلك يجنبني مشاكل فضول وتطفل بعض السائقين، واسئلتهم غير المبررة والتي تعد تدخلا في الشؤون الشخصية".
وتتابع في حديثها لمجلة "فيلي": "كان التكسي الذي طلبته من التطبيق ذات يوم، تقوده فتاة هادئة، وحين علمت أنها تعمل تكسي عبر تطبيق شركات النقل، طلبت التواصل معها، والاتصال بها لنقلي إلى وجهتي كلما أردت ذلك"، مؤكدة أن "الكابتن رحبت بالفكرة، واقلتني مرات عديدة، حتى أصبحنا صديقتين".

وأن تكون السيارة مسجلة باسم الشخص، وتتوفر فيها سبل الراحة من التدفئة والتبريد".
ويواصل: "شركتنا تتعامل مع الكباتن من الفتيات والنساء، وتدعمن نفسياً عبر إحالة طلبات الزبونات إلى كابتن فتاة، لتخفيف الضغط، حيث أن النساء والفتيات يتقبلن بعضهن بشكل جيد".
ويشير إلى أن "الدعم الفني يتلقى العلامات التي يمنحها من الزبائن، وغالباً ما تكون علامات الكابتن الفتاة كاملة"، مبينة أن "الدعم الفني في الشركة يتلقى أيضاً شكاوى الكابتن اللواتي يتعرضن لمشاكل خلال الرحلة، بغية العمل على حلها سريعاً".
واختتم كلامها قائلاً: "نحو 1500 فتاة انضمت إلى شركتنا منذ سنتين تقريباً والعدد في تزايد".
وتتفاوت آراء المواطنين إزاء مهنة التكسي للنساء، بين مؤيد ومعارض، حيث يقول المواطن مصطفى جمال (45 عاماً) إن "مهنة التكسي للنساء جديدة على مجتمعنا، ولا أرى فيها نفعاً للمرأة خاصة بهذا الوقت، حيث تكافح الزحام ومضايقات أصحاب

متاعبها، والسياسة إحدى المهن المتعبة التي تتطلب تركيزاً وجهداً، خاصة في مدينة بغداد التي تعاني من الاختناق المروري وسوء قيادة البعض أو تطفلهم على الكباتن من الفتيات والنساء، إضافة إلى أن مهنة نقل الأطفال ليست بالسهلة فهي أمانة ثقيلة".
وتشير إلى أن "تعزيز الدعم المالي للأسرة، هو السبب وراء اختياري تخصيص سيارتي خط نقل، كما تفعل ذلك أغلب النساء العاملات بهذا المجال".
وترحب شركات النقل في بغداد بعمل الفتيات في التكسي ضمن شركاتهم، ويرون في عمل النساء نوعاً من التميز.
ويؤكد جميل كريم، أحد مسؤولي الدعم الفني في إحدى شركات النقل، لمجلة "فيلي": "لا اعتراض لدينا على تشغيل الفتيات والنساء في تطبيق الشركة للعمل ككابتن لإيصال الزبائن والطلبات، بل بالعكس فهن يلقين التشجيع الكامل من الشركة، أن استوفين جميع الشروط المطلوبة".
ويضيف أن "شروط الشركة تتلخص بأن يبلغ عمر الكابتن أكثر من 18 عاماً من العمر، ويمتلك إجازة سوق ومركبة حديثة

ولا يقتصر عمل علا فريد، على إيصال الزبائن وحسب، فهي كما تؤكد، تعمل أيضاً مع شركات توصيل طلبات من الكوزيمت ومحال الملابس إلى البيوت.
وتبين أن "مجمال دخلي الشهري من العمل يصل إلى نحو مليون ونصف المليون دينار في الشهر أحياناً، ويوفر لي هذا المبلغ تلبية حاجاتي الأساسية، ويبعدني في ذات الوقت عن الوعود الزائفة بالتعيين، واستنزاف طاقتي في العمل بالقطاع الخاص".
وتتعدد أسباب وسبل عمل النساء والفتيات بمهنة "كابتن تكسي"، فمنهن من يعملن في توصيل طلبات الثياب وأدوات الزينة فقط، ومنهن من يعملن كخطوط توصيل الموظفين إلى دوائرهم، ومنهن من يفضلن العمل كتكسي بشركات النقل.
وهنا تشير الكابتن سمر الدليبي، إلى أن "هناك أسباباً مختلفة تقف وراء عمل الفتيات والنساء ككابتن تكسي، ومنها مساعدة الأسرة على تحمل أعباء النفقات

ومع ارتفاع تكاليف المعيشة وتعدد فرص العمل المرتبطة بالنقل، اتجهت بعض النساء إلى استثمار سياراتهن عبر تطبيقات سيارات الأجرة، فيما اختارت أخريات العمل على خطوط نقل الطالبات، لتصبح السيارة أداة تساعدن على تأمين دخل يومي وتلبية احتياجات أسرهن.
وبين ساعات العمل الطويلة وتحديات الطرق والتعامل مع الزبائن، تخوض هؤلاء النساء تجربة مهنية مختلفة في مهنة لطالما ارتبطت بالرجال.
علا فريد، كابتن في أحد تطبيقات التكسي في بغداد، تقول لمجلة "فيلي"، إن "ساعات العمل مرنة جداً، لأنني أنا من تختار وقت العمل والرحلة المناسبة".
وتضيف: "لم تمنع شركة النقل من عملي معهم كابتن، ووجدت منهم الدعم والتشجيع، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه عملي، وأبرزها مزاجية الزبون وتردده في الصعود إلى السيارة ومضايقات البعض"، مشيرة إلى أن "هناك من يتردد في الصعود معي ولا يثق بقيادة الفتاة للسيارة، وهناك من يخافون ولا يرغبون الصعود في سيارة فتاة لأسباب اجتماعية ونفسية".
وتشير فريد، إلى "حدوث بعض المضايقات والمعاكسات من قبل بعض الزبائن، خاصة وأن اسمي ورقم هاتفي يظهر لدى الزبائن بمجرد موافقتها على طلب الرحلة"، متابعة: "لكنني أهوى قيادة السيارة لأنها فن وذوق ولا تخلو من المغامرة والمتاعب".
وتكمل: "أكثر ما يزعجني هو كثرة الأسئلة من قبل الزبائن حول طبيعة عملي وسبب اختياري لهذا العمل".

فيلي:

لم تعد السيارة بالنسبة إلى كثير من النساء مجرد وسيلة للتنقل أو رفاهية تبحث عنها بعض النسوة، بل تحولت إلى مصدر رزق ومساحة للعمل والاستقلال الاقتصادي.

أعدادهن بالمئات.. بحثاً عن الاستقلالية والمال

وتزايدت مؤخرا الدعوات النيابية والمحلية لتجميد عمل مجالس المحافظات تمهيدا لإلغائها حتى اذ تطلب الامر تعديلا دستوريا، لاسيما بعد انكشاف ملفات الفساد في تلك المجالس واسهام الموظفين في البلديات في إدارة عمليات الفساد، والغربة ان يجري التمسك بتلك التشكيلات برغم اخفاقها طيلة أكثر من عقدين من الزمن.

إن استمرار العمل بمجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم في العراق، وإعادة إحيائها برغم الانتقادات الشعبية الواسعة وسجلات الفشل الخدمي والإداري طيلة أكثر من عقدين، يعود إلى شبكة معقدة من الدوافع الدستورية، والسياسية، والحزبية. اذ يستند تواجد مجالس المحافظات إلى أساس دستوري لا يمكن تجاوزه بسهولة؛ إذ نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١٢٢) على أن للمحافظات التي لم تنتظم في إقليم، صلاحيات واسعة... وتدار المحافظات على أساس اللامركزية الإدارية. كما ألزم الدستور بانتخاب مجالس للمحافظات لضمان الرقابة ومشاركة السكان في إدارة شؤونهم. وبسبب هذه الصفة الدستورية، فإن أي إلغاء نهائي أو دائم لهذه المجالس يتطلب بالضرورة تعديلا دستوريا، وهو أمر يواجه عقبات سياسية وبرلمانية معقدة تتطلب توافقات وطنية واسعة يصعب تحقيقها في ظل التشكيلة البرلمانية المتغيرة. تمثل مجالس المحافظات حلقة وصل أساسية في تقاسم السلطة والنفوذ بين الأحزاب والكتل السياسية النافذة، فبرغم فشلها الخدمي، تشكل هذه المجالس مساحة حيوية لتوزيع المناصب، والمواقع الإدارية المتقدمة، والعقود المحلية، والمقاولات، مما يتيح للأحزاب الحاكمة الحفاظ على قواعدها الانتخابية وتأمين التمويل والدعم لشبكتها الانتخابية استعدادا للانتخابات النيابية والمحلية.



عقدان بلا إعمار حقيقي

لماذا يصر العراقيون على إلغاء مجالس المحافظات؟

فيلي

يؤدي الفشل الحقيقي لمجالس المحافظات في العراق في الارتقاء بأوضاع سكانها وتوفير الخدمات لهم، الى انبثاق المطالبات بإلغاء تلك المجالس واختيار المحافظ بطريقة الانتخاب المباشر، وقد برزت تلك المطالب في مناسبات عدة وقد جرى في عام ٢٠١٩ الاستغناء عن مجالس المحافظات غير انهم اثار آخر انتخابات نيابية في عام ٢٠٢٢ أعادوا احياء تلك المجالس.



يسوغ المدافعون عن النظام اللامركزي ومجالس المحافظات تواجدها بأنه ضرورة لمنع عودة الإدارة المركزية المطلقة التي عانى منها العراق عقوداً طويلة، ويروج سياسياً بأن إلغاء هذه المجالس تماماً يؤدي إلى تركيز صلاحيات واسعة بيد المحافظ وحده، ما يفتح الباب أمام تفرد بالقرار الإداري والمالي وغياب الرقابة المحلية، إذ ينظر إلى المجلس نظرياً طبعاً على أنه أداة تشريعية ورقابية محلية تحد من صلاحيات السلطة التنفيذية للمحافظ.

جاءت عودة المجالس وإحيائها بعد انتخابات عام 2022 التي أفضت إلى تشكيل حكومة الإطار التنسيقي، نتيجة تسويات سياسية تهدف إلى إعادة توزيع المكاسب بين شتى الأطراف المكونة للائتلاف الحاكم، فإلغاء المجالس كان قراراً استثنائياً اتخذ في ظرف سياسي متأزم عقب احتجاجات تشرين ٢٠١٩ واستقالة الحكومة عادل عبد المهدي، ومع استقرار النظام السياسي لاحقاً، سعت القوى الحزبية المهيمنة إلى استعادة هذه المؤسسات بصفتها جزءاً من استحقاقاتها الانتخابية والتنظيمية.

برغم الإخفاقات المستمرة في الارتقاء بالواقع الخدمي وغياب الكفاءة الإدارية في كثير من الدوائر المحلية، يظل الإبقاء على مجالس المحافظات مدفوعاً بضرورة الالتزام بالنصوص الدستورية من جهة، ورغبة الكتل السياسية الحاكمة في الحفاظ على أدوات النفوذ، وتقاسم المصالح، وتوزيع المواقع الإدارية من جهة أخرى.

في العالم تختلف نماذج إدارة المديرية المحلية (المحافظات، الأفضية، والبلديات) باختلاف الأنظمة السياسية والإدارية (مركزية كانت أم فدرالية). ولتكوين صورة واضحة عن الفروق الجوهرية وكيفية تقديم الخدمات البلدية بكفاءة بعيداً عن التعقيد الحزبي، يمكن استعراض تجارب

بالشراكة مع القطاع الخاص لإدارة المياه، والكهرباء، والنقل العام، وإدارة النفايات، وغير ذلك.

الأداء في ألمانيا مبني بحت، والمحاسبة تخضع لمعايير كفاءة مالية صارمة، إذ تربط الموازنات بمستوى جودة الخدمة المقدمة للسكان وليس بالمحاصصة الحزبية.

النموذج الفرنسي، يجمع بين التمثيل المحلي والدعم المركزي التقني، و يعرف النظام الفرنسي بالتقليد العريق في الإدارة المحلية، ويتكون من ثلاثة مستويات أيضاً، البلديات والمقاطعات، والمناطق. والبلديات هي أساس النظام الإداري، وينتخب فيها

دول رائدة في هذا المجال.

النموذج الألماني ترتبط فيه الإدارة المهنية مع اللامركزية القوية، إذ تعتمد ألمانيا على نظام إداري محلي صارم يوزع السلطات بدقة بين مستويات ثلاثة، الولايات، والمقاطعات والبلديات. تدار البلديات الصغيرة والكبيرة عبر مجالس منتخبة تمارس دوراً تشريعياً وتوجيهياً، فيما يتولى الإدارة التنفيذية واليومية عمدة محترف غالباً ما يكون مختصاً في الإدارة العامة أو الاقتصاد، وينتخب بشكل مباشر أو يختار لخبرته الإدارية، وتعتمد البلديات على شركات خدمية مملوكة بالكامل للبلدية أو

الصلاحيات، مع خضوع مالي وإداري دقيق لديوان المحاسبة الفرنسي.

نموذج دول إسكندنافيا، السويد والدنمارك، يتميز باللامركزية المالية والخدمية المطلقة. وتصنف دول الشمال الأوروبي كواحدة من أكثر مناطق العالم كفاءة في الإدارة المحلية. تدار الشؤون المحلية فيها عبر مستويات واسعة الصلاحيات (البلديات والمقاطعات الإقليمية)، وتنتخب المجالس المحلية بطريقة التمثيل النسبية، لكنها توكل إدارة الدوائر التنفيذية لمديرين تنفيذيين محترفين. وتقع على عاتق البلديات مسؤوليات ضخمة تشمل التعليم، والرعاية

مجلس بلدي يقوم بدوره بانتخاب العمدة الذي يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة جداً على مستوى القضاء أو البلدية، ويعد ممثلاً للدولة وللمجتمع المحلي في آن واحد. تتولى البلدية تقديم الخدمات الأساسية، ولكن المتميز في التجربة الفرنسية هو تواجد وكالات دعم تقني حكومية مثل وكالات المياه والهندسة التابعة للدولة، تقدم الاستشارات وتمتلك ملاكات متخصصة.

وبرغم تواجد مجالس محلية منتخبة، إلا أن المسؤولية التنفيذية واضحة ومحددة بيد العمدة، مما يمنع تشتت القرارات وتضارب

الصحية الأولية، والخدمات الاجتماعية، والبنى التحتية، وإدارة النفايات. وتتمتع هذه البلديات باستقلال مالي واسع، إذ تحصل جزءاً كبيراً من ضرائب الدخل المحلية بشكل مباشر، مما يجعلها مسؤولة أمام مواطنيها بشكل مباشر.

ويتميز هذا الأسلوب بالشفافية العالية، والاعتماد على الحكومة الإلكترونية الشاملة في تتبع المناقصات وإنجاز المعاملات، وانعدام البيروقراطية الورقية، إذ يقاس نجاح المجلس المحلي بمدى رضا المستفيدين عن الخدمة العامة.

بين التحول الرقمي وحماية الذاكرة الصحفية:

أزمة الإعلانات الرسمية في العراق

فيلي

إن التوجه الحكومي الأخير في العراق

بتحويل الإعلانات الرسمية، لاسيما

المناقصات والعقود الحكومية، نحو

المنصات الرقمية، مثل بوابة أور

الإلكترونية، والنافذة الالكترونية

الموحدة للإعلانات والمناقصات

لوزارة التخطيط، يمثل نقلة نوعية

في إدارة المال العام ومأسسة

العمل الحكومي الرقمي، ولكنه

في الوقت ذاته يضع قطاع الصحافة

الورقية أمام أزمة وجودية حادة.



لثلاثم العصر الرقمي؛ كما يمكن منح الصحف الورقية مهلة زمنية أو إبقاء حد أدنى من الإعلانات الإرشادية المبسطة بالتوازي مع المنصات الرقمية ريثما تستطيع الصحف ترتيب أوضاعها المالية والاقتصادية، فالمشكلة لا تكمن فقط في مجرد الانتقال من وسيط إلى آخر، بل في هشاشة السوق الإعلاني الرقمي البديل وضعف ثقافة الإعلان التجاري لدى القطاع الخاص، مما يجعل هذا التحول بمنزلة رصاصة الرحمة على الصحافة الورقية. في الدول المتقدمة، حين تراجعت الإعلانات الورقية، وجدت الصحف أسواقا إعلانية رقمية ضخمة بصيغة شركات تكنولوجياية كبرى، ومنصات تجارة إلكترونية، وتسويق رقمي واسع النطاق، تعوضها عن خسائر الورق. أما في العراق فان سوق الإعلان

الصحفية عن دفع التكاليف التشغيلية الباهظة للورق والطباعة، مما ينذر بإغلاق صحف عريقة وتشتريد مئات الصحفيين والفنيين العاملين في قطاع الصحافة المكتوبة. ولتحقيق المعادلة الصعبة بين رغبة الحكومة في التحول الرقمي الشامل ومكافحة البيروقراطية، وبين حماية الصحافة الوطنية من الاندثار، تطرح عدة خيارات ومعالجات، منها إيجاد صيغ بديلة لدعم الصحافة بقيام الحكومة بتخصيص صندوق لدعم الصحافة الوطنية والثقافية بدل الإعلانات الإجبارية لضمان استمرار دورها التنويري والتاريخي، و مساعدة الصحف الورقية على التحول نحو النماذج الرقمية المستدامة (منصات الصحافة الرقمية المدفوعة) وتطوير مهارات طواقمها

في المقابل، يواجه ذلك اعتراضات واسعة من إدارات الصحف الورقية، ويمكن تلخيص التذاعيات السلبية على الصحف في فقدان المورد المالي الأكبر وهو شريان حياتها، اذ تعتمد غالبية الصحف الورقية في العراق الرسمية والحزبية والأهلية، بشكل شبه كلي على أجور نشر الإعلانات والمناقصات الحكومية كأهم مصدر لديمومتها المالية وتمويل طباعتها ودفع أجور العاملين فيها، وان سحب هذا المصدر يعني حرمانها من السيولة النقدية المطلوبة للبقاء. وتعاني الصحافة الورقية أصلا من تراجع كبير في مبيعاتها لصالح المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي، وكان الدعم الإعلاني الحكومي هو الجدار الأخير الذي يحتمي من الانهيار التام. سيؤدي هذا التحول حتما إلى عجز عديد المؤسسات

يحمل هذا التوجه من الناحية الاقتصادية والإدارية عدة مزايا لصالح الدولة والمستثمرين، ومن أبرز تأثيراته، ان هذا الانتقال يضمن وصولا متكافئا وسريعا إلى المنصات الرقمية لجميع الشركات والمقاولين للمناقصات، مما يحد من عمليات التلاعب أو المحاباة أو تأخير وصول الإعلانات لجهات محددة. وتتيح المنصة إمكانية شراء وثائق المناقصات، وتقديم العروض، ودفع الأجور، ومتابعة حالات التمديد أو الإحالة إلكترونيا بالكامل من دون الحاجة للمراجعات الروتينية، ودخول شريحة واسعة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والموردين للاطلاع على طلبات الشراء الحكومية وتوسيع قاعدة البيانات الخاصة بالدعوات المباشرة.

الرقمي غير ناضج، وما يزال الاعتماد الإعلاني للقطاع الخاص محدودا ومشتتا بين منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، إنستغرام، تيك توك) وغالبا ما يوجه للمؤثرين وأصحاب المحتوى الترفيهي بدلا من المؤسسات الصحفية والمهنية. كما يغيب العائد المادي للصحافة الرقمية، فالمواقع الإلكترونية العراقية حتى النشطة منها، تعاني من ضعف شديد في جذب الإعلانات التجارية الخاصة، لعدم توفر بيئة استثمارية رقمية مدعومة بقوانين واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية والإعلانية الرقمية.

ومع غياب الدعم الحكومي التقليدي الذي كان متمثلا بالزام المؤسسات بنشر الإعلانات والمناقصات في الصحف، وانسحاب القطاع الخاص الذي يفضل الإعلان المباشر عبر "السوشيال ميديا" لسرعته وقدرته على الوصول المباشر للجمهور المستهدف، ستفقد الصحف الورقية المورد المالي الوحيد الذي كان يغطي تكاليف الطباعة الباهظة وأجور التوزيع وأروقة التحرير. وان تراجع نسبة القراء الأفراد واقتصارها على ما يسمى "شيخوخة القراءة" أو المؤسسات الرسمية التي ستلغي اشتراكاتها أصلا بمجرد تحول الإعلانات رسميا، ومنصات الدولة إلى الأرشيف الرقمي، يعني أن استمرار الإصدار الورقي سيتحول إلى خسارة مالية تراكمية لا تستطيع أي مؤسسة تحملها لمدة طويلة. الواقع يشير إلى أن شكل الصحافة الورقية التقليدية بصفتها وسيلة إخبارية أو إعلانية يومية يتجه نحو الموت الحتمي في العراق إذا استمرت الأمور من دون تدخل جذري. فالأرقام والمعطيات على الأرض تبين أن معظم الصحف توقفت تباعا في السنوات الماضية، وأن ما تبقى منها كان يعتاش على منحة الإعلانات الحكومية.

إن استمرار هذا التوجه الحكومي الرقمي وهو حق أصيل للدولة لتنظيم المال العام ومحاربة الفساد والبيروقراطية بحسب المختصين في الاعلام، يجب أن يقترن بمسؤولية حكومية وأخلاقية تجاه تاريخ الإعلام العراقي، وذلك بأن تقتطع نسبة رمزية أو ثابتة من أرباح أو عوائد المنصات

الرقمية الحكومية مثل بوابة أور ومنصة التخطيط، لتصب في صندوق لدعم الصحافة الثقافية والمهنية، لضمان بقائها كذاكرة وطنية ومنصات للرأي الرصين، و تشريعات تلزم الشركات الكبرى المستفيدة من عقود الدولة بتخصيص جزء من ميزاتها الإعلانية لدعم الصحافة الوطنية كجزء من المسؤولية المجتمعية. فالعامل الحاسم في نجاح أي انتقال رقمي للصحافة في العراق هو عدم فرض جباية أو اشتراكات مالية مباشرة على المتابعين، وذلك لطبيعة سلوك المستهلك الرقمي، فالثقافة السائدة في العراق والمنطقة تعتمد على المجانية المطلقة في استهلاك المحتوى الإخباري عبر الإنترنت، وأي فرض لرسم مالية يدفع الجمهور فوراً نحو البدائل المجانية المتاحة بكثرة على منصات التواصل الاجتماعي.

القارئ المرتبط بالصحافة الورقية تقليديا ينتمي غالبا إلى الجيل القديم الذي يفتقر أحيانا لآليات الدفع الإلكتروني أو لا يفضل التعامل المالي الرقمي أصلا، فيما الجيل الجديد يعتمد كلياً على السوشيال ميديا والمواقع المجانية السريعة. وبالنتيجة، فإن نجاح الصحف العراقية في التحول الرقمي لا يمكن أن يعتمد على نموذج الاشتراكات المدفوعة من القارئ، بل يجب أن يرتكز على نماذج بديلة ومبتكرة، مثل تطوير مواقع الصحف لتكون منصات جذب تجاري عبر تقديم خدمات إعلانية متكاملة للشركات والجهات التجارية بأسعار تنافسية تناسب السوق المحلي، وتقديم الصحافة الاستقصائية، والتحليلات السياسية والاقتصادية العميقة، والملفات الخاصة التي تبحث عنها النخب ورجال الأعمال والباحثون، التي قد تكون مستعدة أحيانا لدفع ثمن لقاء محتوى رصين وموثوق غير متوفر في وسائل التواصل الاجتماعي السريعة، و تحويل الدعم الحكومي من شكل إعلاني إجباري إلى صندوق دعم استثماري يمنح قروضا ميسرة أو منحاً تشجيعية لتطوير البنى التحتية الرقمية للصحف، من دون المساءلة عن استقلاليتها التحريرية.



أرض السواد يهددها الإسمنت.. التجريف يلتهم مستقبل العراق الزراعي بذريعة السكن

في

امتازت مناطق وسط وجنوب العراق بتربة طميية (أي رسوبية ناعمة خصبة) داكنة وغنية، تكونت بفعل الفيضانات المتكررة لنهر دجلة والفرات، وجعلت المنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم إنتاجاً للزراعة منذ الحضارات القديمة، والتي كان يسميها العرب القدامى بـ"أرض السواد".

لكن هذه الصورة التي صنعت هوية العراق الزراعية تواجه اليوم خطر التراجع، بعدما تحولت مساحات واسعة من البساتين والأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية ومشاريع استثمارية. وأثارت هذه الظاهرة مخاوف حكومية وبرلمانية وبيئية من فقدان جزء كبير من الثروة الزراعية، وزيادة التصحر، وتراجع قدرة البلاد على تحقيق أمنها الغذائي. زحف العمران وخلال العقدين الأخيرين، شهد العراق، ولا

سيما بغداد والمحافظات القريبة من المدن، عمليات واسعة لتجريف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى استخدامات غير زراعية، وسط تصاعد الطلب على السكن وارتفاع أسعار العقارات داخل المدن. وفي هذا السياق، يقول الخبير الزراعي، خطاب الضامن، لمجلة "فيلي"، إن "هذه التجاوزات أدت إلى تحويل مئات الآلاف من الدونمات الصالحة للزراعة والخصبة والقريبة من مصادر المياه إلى مناطق سكنية".

وبحسب الخبير، فإن ذلك "تسبب في تقليص المساحات المزروعة، خصوصاً المحاصيل ذات الطلب العالي في السوق العراقية، مثل الخضروات والبطاطم والبطاطا وغيرها من المحاصيل الأساسية". ويكمل قائلاً: "كلما استمرت عمليات التجريف، أنخفض الإنتاج الزراعي، واتجه العراق إلى تعويض النقص من خلال الاستيراد من الخارج، وهذا يؤدي إلى استنزاف العملة الصعبة بدل توجيهها إلى الإنتاج المحلي".

كما يتسبب، وفق الضامن، في "فقدان مئات الآلاف من فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة والفقر بسبب زيادة أسعار المواد الزراعية المستوردة". ضوابط التجريف من جانبها، تؤكد وزارة الزراعة العراقية، أنها لا تسمح بتحويل جنس الأراضي الزراعية من زراعي إلى سكني أو تجريفها إلا بعد المرور بسلسلة من الإجراءات القانونية والموافقات الرسمية. ويقول المتحدث باسم الوزارة، قصي

الخطاب، إن "وزارة الزراعة تمنع تجريف الأراضي الزراعية أو تحويل جنسها من زراعي إلى سكني أو أي استخدام آخر ما لم تحصل على موافقات من جميع الجهات التي لها علاقة بالأرض". وبين الخطاب لمجلة "فيلي"، أن "الطلبات تحال بعد ذلك إلى لجنة مختصة برئاسة الأمانة العامة لمجلس الوزراء للنظر فيها، سواء بالموافقة أو الرفض، وفق التعليمات والضوابط النافذة". ويضيف أن "الجهات التنفيذية في المحافظات

هي المعنية بإيقاف أو إزالة التجاوزات على الأراضي الزراعية"، مشيراً إلى أن "التجريف يعد من المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على الواقع الزراعي". وبين الخطاب أن "الوزارة تعاملت أيضاً مع تجاوزات حدثت في أراض زراعية تعرضت سابقاً للاضطراب الأمني خلال فترة سيطرة تنظيم داعش، حيث باشرت الدوائر القانونية بعد استقرار الأوضاع بإقامة دعاوى ضد المتجاوزين". تهديد الأمن الغذائي



بايز إسماعيل زراري: "تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات سكنية يمثل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائي"، لكنه يشير إلى أن "حجم الخطر يرتبط بطريقة إدارة هذا التحول العمراني".



بدوره، يحذر رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية والأهوار والبيئة في مجلس النواب العراقي، بايز إسماعيل زراري، من أن "تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات سكنية يمثل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائي"، لكنه يشير إلى أن "حجم الخطر يرتبط بطريقة إدارة هذا التحول العمراني".

ويوضح زراري لمجلة "فيلى"، أن "التحويل قد يكون أقل ضرراً إذا اقتصر على المناطق التي فقدت وظيفتها الزراعية بالفعل بسبب التوسع العشوائي، مع حماية الأراضي الزراعية المنتجة".

لكن النائب يحذر من أن "استمرار فقدان الأراضي الخصبة دون ضوابط يضعف القدرة المحلية على إنتاج الغذاء ويزيد الاعتماد على الاستيراد".

ولفت زراري إلى أن "مجلس النواب وجه بمفاتيحة مديريات الزراعة في المحافظات للالتزام بالتشريعات التي تمنع إهمال البساتين وتجريفها، ومنها قرار مجلس الثورة المنحل رقم 634 لسنة 1981، الذي ينظم وضع البساتين المهمة".

ويكمل: "إضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم 50 لسنة 2016 الذي ألزم الجهات المعنية بإيقاف تجريف البساتين والأراضي الزراعية ومنع تحويلها إلى استخدامات أخرى إلا وفق الصلاحيات القانونية".

ضغط سكاني ولا ينفصل ملف تجريف الأراضي الزراعية عن أزمة السكن التي تعاني منها المدن العراقية، وفي مقدمتها بغداد التي تستحوذ على نحو ربع سكان البلاد.

وبالعودة إلى ما يطرحه الخبير الزراعي خطاب الضامن، فإن العراق يواجه معادلة صعبة بين الحاجة إلى توفير السكن للملايين السكان وبين ضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية.

ويشير الضامن إلى أن "العراق يسجل نمواً سكانياً يتجاوز مليون نسمة سنوياً، ما يخلق طلباً متزايداً على الوحدات السكنية، لكنه يرى أن الحل لا يمكن أن يكون على حساب

ومبادرة المليون قطعة سكنية، فإن نجاحها يبقى مرتبطاً بتوفير التمويل والخدمات والبنى التحتية، بما يتيح تلبية الطلب السكني بعيداً عن التوسع على حساب البساتين والأراضي الخصبة.

مدن بديلة وفي هذا الجانب، يرى الضامن أن معالجة أزمة السكن تتطلب بناء مدن جديدة في المناطق الصحراوية أو الأراضي غير الصالحة للزراعة بدل التوسع على حساب البساتين. ووفقاً للخبير، فإن العراق يحتاج إلى "خطط استراتيجية بعيدة المدى تشترك فيها وزارات الإعمار والإسكان والمالية والتخطيط، لتوفير أراضٍ مخدومة بالبنى التحتية من مياه وكهرباء ومجاري وطرق".

ويقترح أن "توزع هذه الأراضي مباشرة على المواطنين أو يتم إشراك شركات التطوير

العقاري في تنفيذ مشاريع سكنية منظمة، بما يزيد المعروض من الوحدات السكنية ويقلل الضغط على الأراضي الزراعية". ويضيف أن "دولاً أخرى واجهت تحديات مشابهة، مثل مصر، اتجهت إلى بناء مدن جديدة خارج المناطق الزراعية"، معتبراً أن "العراق بحاجة إلى تجربة مماثلة".

قوانين بلا تنفيذ وتؤكد وزارة الزراعة وجود قوانين تمنع تجريف البساتين وإزالة الأشجار، أبرزها قانون الغابات والمشاجر رقم 30 لسنة 2009، وقانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009، إضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم 50 لسنة 2016.

لكن خبراء ومراقبين يرون أن المشكلة لا تكمن في غياب القوانين فقط، بل في ضعف تطبيقها على أرض الواقع، خصوصاً مع

ارتفاع قيمة الأراضي القريبة من المدن. وكانت وزارة الزراعة قد أعلنت سابقاً خسارة أكثر من 82 ألف دونم زراعي بسبب عمليات تجريف وصفتها بأنها "ممنهجة"، فيما تشير تقديرات أخرى إلى تقلص مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في العراق إلى نحو 18 مليون دونم من أصل 32 مليون دونم صالحة للزراعة.

التهديد البيئي وفي بغداد، تحولت مناطق واسعة من حزام العاصمة إلى ساحات للبناء بعد إزالة البساتين، فيما شهدت محافظات أخرى الظاهرة نفسها بدرجات متفاوتة.

وفي البصرة، أدى تجريف مساحات واسعة من بساتين النخيل إلى تراجع أحد أهم رموز المحافظة الزراعية، بينما فقدت مناطق أخرى جزءاً من غطاءها النباتي بسبب

التوسع العمراني. كما تضررت زراعة النخيل التي كانت تمثل ثروة وطنية للعراق، بعدما تراجعت أعداد الأشجار مقارنة بالعقود الماضية بسبب الحروب والجفاف والتجريف.

ولا يقتصر أثر تجريف الأراضي الزراعية على خسارة المحاصيل، بل يمتد إلى البيئة والمناخ، حيث يحذر خبراء البيئة من أن فقدان البساتين والأحزمة الخضراء يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة داخل المدن، وزيادة العواصف الترابية، وتراجع التنوع الإحيائي، وزيادة معدلات التصحر، وضعف قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه.

ويحتاج العراق، بحسب مختصين، إلى برامج واسعة لإعادة التشجير وحماية الغطاء النباتي، خصوصاً مع تصنيفه بين أكثر الدول تأثراً بالتغيرات المناخية.

إن الرهان على الضغط الشعبي الواعي، وحراك المجتمع المدني، وكتلة الرأي العام الضاغطة هي المراهنة الأصدق والأكثر تأثيراً في تاريخ الصراع مع منظومة المحاصصة والامتيازات؛ فالطبقة السياسية لا تتنازل عن امتيازاتها طوعاً، بل تستجيب فقط عندما تشعر أن كلفة الرفض والمماطلة باتت أعلى بكثير من كلفة القبول والإصلاح.

وفي هذا السياق، يمكن إبراز كيف يمكن للتظاهرات والضغط المدني الشعبي تحقيق هذا التغيير، لكسر الاحتكار السياسي للمجال العام، فعندما تخرج الشوارع والساحات للمطالبة بإصلاح محدد وواضح كاعتماد البطاقة الموحدة وتسهيل الانتخابات وكذلك عندما يوجه الاعلام بهذا الاتجاه، فإنها تسحب البساط من تحت ذرائع القوى السياسية وتجبرها على الخروج من غرف التفاوض المغلقة إلى العلن. وان تنظيم الندوات، والحملات الإعلامية، والوقفات الاحتجاجية من قبل منظمات المجتمع المدني والنخب الفكرية يسهم في تحويل القضية من مجرد نقاش إداري محض إلى معركة وطنية كبرى تتعلق بحق المواطن الأصيل في تقرير مصيره.

ولكي تؤدي التظاهرات والاحتجاجات ثمارها وتدفع النخب نحو التعديلات المطلوبة، يشترط أن ترفع شعاراً محدداً ومركزياً مثل "لا لوصاية البطاقات الحزبية، نعم للبطاقة الوطنية الموحدة في الانتخابات" لئلا تنتشت الجهود أو يجري امتصاص الغضب الشعبي بشعارات فضفاضة. ويتوجب دعم الشارع بالأوراق البحثية، والمطالعات القانونية الرصينة التي يصيغها الباحثون والمختصون، لتفنيد حجج السياسيين القائلة بمخالفة الدستور، وإثبات أن القانون والدستور وجدا لخدمة الشعب لا لحماية مقاعد النافذين. كما يجب التكامل بين النخب والشارع بأن يكون هناك ترابط وثيق بين الصحفيين، والكتاب، وأصحاب الرأي الذين يوثقون الخلل ويكشفونه، وبين الحركات الشعبية والمجتمعية التي تنقل هذه المطالب إلى أرض الواقع.



وبعد أكثر من عقدين من التجربة التي أكملت عامها الثالث والعشرين، أثبتت الوقائع أن العقلية الإدارية والسياسية المهيمنة غير قابلة للإصلاح من داخل النسق الحالي ما لم يفرض عليها ضغط شعبي أو إرادة سياسية عليا حازمة توجب وقائع جديدة على الأرض، مثل دمج السجلات وتسهيل إجراءات الاقتراع عبر وثائق المواطن الأساسية. إن المعركة الدائرة اليوم بشأن البطاقة الوطنية ليست معركة بين نصين قانونيين، بل هي معركة بين دولة المؤسسات والشفافية، وبين دولة المحاصصة والامتيازات. فإذا نجحت الحكومة في كسر هذا الطوق وفرض البطاقة الموحدة، فستكون قد أسست لأول أساس حقيقي في إعادة هندسة الثقة المفقودة بين المواطن وصندوق الاقتراع.

تقليدياً؛ فعندما يتعلق الأمر بتقويض مصالحهم، يصبحون حراساً أشداء لنصوص القانون، متغاضين عن حقيقة أن الغاية الأساسية من التشريعات والدستور هي ضمان تمثيل حقيقي للشعب العراقي الذي عبر عن فقدان الثقة بمقاطعة واسعة للعملية الانتخابية، والسياسية برمتها. إن إصلاح النظام الانتخابي لم يعد ترفاً سياسياً، بل هو استحقاق وجودي للدولة. وإذا كانت القوانين الحالية أو البنية الدستورية الحالية تفصل تفصيلاً مقاساً على مصالح الفئة الحاكمة التي أدارت البلاد طوال العقدين الماضيين، فإن تعديل القانون أو حتى الذهاب لتعديلات دستورية جوهرية يصبح ضرورة وطنية ملحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.



بين البطاقة الوطنية والبيومترية:

هل يخشى الساسة تعديل الدستور أم خسارة احتكار السلطة؟

فيلي

مبالغ مالية تستغل من قبل وسطاء الأحزاب. ولكون البطاقة الوطنية وثيقة رسمية شخصية لا يمكن الاستغناء عنها أو رهنها لأنها تستعمل في الدوائر والمستشفيات والسفر والمصارف، بنعدم سوق بيع البطاقات بشكل شبه تام بحسب التوقعات، وتضمن البطاقة الوطنية الموحدة بالتعاون مع المنظومة الإلكترونية المطابقة لبصمة الإصبع والوجه، منع أي محاولات للتصويت المزدوج أو انتحال الهويات، كما يمكن للعراقيين في الخارج ممن يمتلكون البطاقة الموحدة المشاركة في الانتخابات، مما يضيف موثوقية عالية تفتقر إليها البطاقات الانتخابية التقليدية. وبرغم أهمية هذا القرار الذي من المحتمل أن تطبقه الحكومة، إلا أن نجاحه الفعلي على الأرض يشترط عدة عوامل فنية وتنظيمية، من أبرزها، وجوب توفير شبكة إلكترونية آمنة وعالية السرعة تربط محطات الاقتراع كافة في عموم العراق بقاعدة بيانات الأحوال المدنية الوطنية للتحقق الفوري من البطاقة الوطنية لمنع أي تلاعب، كما تتطلب التكامل التام بين المفوضية العليا للانتخابات ووزارة الداخلية (مديرية الجنسية والمعلومات المدنية).

كما يستدعي الأمر إطلاق حملات إعلامية واسعة لطمأنة الشارع العراقي بأن بطاقته الوطنية الشخصية كافية

إن قرار اعتماد البطاقة الوطنية الموحدة في الانتخابات العراقية المقبلة فيما لو طبق على وفق توجيه رئيس مجلس الوزراء، يعد خطوة استراتيجية جريئة، وكانت قد برزت كمطلب لمدة طويلة على طريق الإصلاح الانتخابي، وستؤدي دوراً محورياً في معالجة أزمة ثقة الناخبين وتطهير العملية الديمقراطية من الشوائب. البطاقة الوطنية الموحدة مستخرجة بالفعل وتتواجد في جيب كل مواطن تقريباً كونها مطلوبة للمعاملات اليومية، بخلاف البطاقة البيومترية الخاصة بالانتخابات، التي أدت سابقاً إلى استبعاد ملايين المواطنين، مثلما حدث في محطات الانتخابات السابقة وشطب ملايين الناخبين لعدم تحديث بياناتهم. باستعمال البطاقة الموحدة يجري دمج قاعدة بيانات السجل المدني مع المفوضية العليا للانتخابات تلقائياً؛ ما يعني أن كل مواطن يبلغ السن القانونية ويحمل البطاقة الوطنية يعد ناخباً مسجلاً ومؤهلاً للاقتراع من دون الحاجة لمراجعات روتينية شاقة لمراكز التسجيل الانتخابي، وهذا من شأنه إعادة ملايين المقاطعين.

ان النسبة الأكبر من عمليات بيع وشراء البطاقات الانتخابية كانت تجري استغلالاً لإهمال بعض السكان بطاقاتهم أو حاجة العائلات الفقيرة لبيعها مقابل

إلى مصادرها، وإعطاء صاحب الجهد حقه المعنوي، لكن اقتصاد المنصات الرقمية خلق حافزاً مختلفاً السرعة والتفاعل والوصول إلى الترنس.

ويقول شلال إن ثقافة النسخ واللصق تضر "بجوهر العمل الصحفي"، لأنها تجعل من ينتج المادة الأصلية في منافسة مع من يكتفي بإعادة الاستحواذ عليها.

ويضيف أن استمرار الظاهرة في ظل ضعف المسألة يضرب أيضاً مبدأ المنافسة العادلة، إذ تصبح كلفة إنتاج المحتوى عبئاً على المؤسسة الأصلية، بينما يحصل الناسخ على منتج جاهز.

معركة الإثبات

وفي النقاش المتعلق بالقضاء، يبرز مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، الذي يمنع القاضي من إنشاء جريمة أو عقوبة لا تستند إلى نص قانوني نافذ.

لكن ذلك لا يعني أن القضاء العراقي لا يملك أي أساس قانوني للنظر في الاعتداء على حقوق المؤلف؛ فقانون حق المؤلف يتضمن حقوقاً استثنائية للمؤلف، بينها النسخ والترجمة والتحويل والتوزيع ونقل المصنف إلى الجمهور، كما يتضمن أحكاماً جزائية وتدابير تتعلق بالاعتداء على هذه الحقوق.

وتكمن الإشكالية الأوسع في البيئة الرقمية في التكييف والإثبات والإنفاذ، فالمادة التي تنشر على منصة اجتماعية لا تختفي فقط إذا حذفها صاحب الحساب؛ إذ قد تكون محفوظة في لقطات شاشة، أو أرشيفات، أو نسخ إلكترونية، أو خوادم، أو حسابات أخرى، وقد يصبح إثبات تاريخ النشر الأصلي وأسبعية صاحبه جزءاً أساسياً من النزاع.

وفي هذا الجانب، يشير المتحدث باسم نقابة الصحفيين العراقيين، رعد المشهداني، إلى أن نسخ المحتوى الصحفي وإعادة نشره دون إذن أو إشارة إلى المصدر يمثل "تجاوزاً على حقوق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية"، ولا ينسجم مع القواعد المهنية والأخلاقية. ويؤكد المشهداني لمجلة "فيلي"، أن النقابة

للجمهور بوسائل سلكية أو لاسلكية.

من جهتها، تقول رئيسة مركز النخيل للحقوق والحريات الصحفية، زينب ربيع، إن سرقة المواد الصحفية والثقافية "أصبحت واحدة من أبرز مشاكل العصر الحديث"، مشيرة إلى أنها لا تقتصر على العراق، لكنها تبدو "أكثر انفلاتاً" فيه بسبب ضعف القوانين والتشريعات وضعف الردع القانوني، فضلاً عن استغلال البعض لمساحة الحرية المتاحة.

وتضيف ربيع لمجلة "فيلي"، أن المطلوب هو تضافر الصحفيين والمثقفين والفنانين والمختصين لوضع تشريعات تواكب العصر وتحمي أصحاب المنجز الصحفي والفكري والثقافي، لكنها ترى أن الطريق أمام ذلك "طويل ومعقد".

"جمهورية النسخ واللصق"

في البيئة الرقمية، لم يعد الاعتداء على حقوق المؤلف مقتصرًا على إعادة طباعة كتاب أو نسخ مقال في صحيفة أخرى، فالمادة الصحفية قد تنسخ كاملة، أو تجزأ إلى فقرات، أو يعاد إنتاجها في فيديو أو منشور، ثم تنشر في عشرات الصفحات خلال وقت قصير.

وكانت صحفية عراقية، بحسب وقائع أوردتها تقارير صحفية سابقة، قد اكتشفت بالصدفة أجزاء كاملة من مقالاتها منشورة ضمن أعمال شخص آخر من دون نسب، لتجد بعد تتبع حساباته أن مواد أخرى له تقوم على أجزاء من أعمال صحفيين مختلفين.

وتقول شهادات صحفيين ومثقفين إن الظاهرة لا تقف عند المقالات، بل تمتد إلى الشعر والنثر والكتب والأبحاث الجامعية والأعمال البصرية، وصولاً إلى المواد الاستقصائية التي تتطلب أسابيع أو أشهراً من العمل.

وهنا تظهر مشكلة تتجاوز حقوق المؤلف إلى أخلاقيات المهنة، فالمبدأ الصحفي التقليدي يقوم على التحقق من المعلومات، ونسبها

ولم تعد المشكلة، وفق متابعين، مجرد خلاف مهني على نسب خبر أو صورة إلى صاحبها، بل تحولت إلى قضية تمس اقتصاد صناعة المحتوى وأخلاقيات الصحافة وحوافز الاستثمار في الإعلام الرقمي، في وقت تتقدم فيه أدوات النسخ والتوزيع الرقمي بسرعة أكبر من قدرة المؤسسات على التوثيق والملاحقة والإنفاذ.

وفي هذا السياق، يرى الباحث الإعلامي، حيدر شلال، أن المشكلة تجاوزت حدود الممارسة غير المهنية، قائلاً إن "النسخ واللصق لم يعد مجرد ممارسة غير مهنية، بل تحول إلى مشكلة تهدد جوهر العمل الصحفي"، موضحاً أن جهود الصحفيين "تسرق من دون نسب أو قيمة مضافة، فيما يحصل الناسخ على الانتشار والتفاعل". ويضيف شلال لمجلة "فيلي"، أن الأخطر يتمثل في ضعف المسألة المهنية والقانونية، الأمر الذي "يشجع على استمرار الظاهرة ويخلق منافسة غير عادلة بين من يستثمر في إنتاج المحتوى ومن يكتفي بالاستحواذ عليه"، داعياً إلى تفعيل الحماية القانونية وتعزيز الرقابة المهنية وترسيخ ثقافة احترام الملكية الفكرية والمصدر الصحفي.

القانون في العصر الرقمي

وتعود النواة الأساسية لقانون حماية حق المؤلف العراقي إلى عام 1971، لكن وصفه بأنه قانون "ورقي" بالكامل لم يعد دقيقاً بعد التعديلات التي أدخلت عليه، ولا سيماً أمر سلطة الائتلاف رقم 83 لسنة 2004.

فالقانون رقم 3 لسنة 1971 يحمي المصنفات الأصلية في الآداب والفنون والعلوم، وتشمل الحماية المصنفات المكتوبة، وبرامج الحاسوب، والمصنفات الفوتوغرافية والسينمائية، وأعمال الإذاعة والتلفزيون، والتسجيلات الصوتية والبيانات المجمعة وغيرها.

كما وسع تعديل 2004 نطاق بعض الحقوق ليشمل صراحة الاستنساخ والتخزين في وسط رقمي أو إلكتروني وإتاحة المصنف



العراق.. جمهورية النسخ واللصق

تستنزف الصحافة والإبداع والاستثمار

فيلي:

يعاني العراق من فجوة متنامية بين حقوق الملكية الفكرية التي تكفلها القوانين وبين قدرتها على الصمود أمام واقع رقمي سريع التحول، حيث بات نسخ المقالات والتحقيقات والصور والفيديوهات وإعادة نشرها دون إذن أو نسب المصدر ممارسة متكررة يشكو منها صحفيون ومثقفون وصناع محتوى ومؤسسات إعلامية ناشئة.

تنظر إلى الموضوع بجدية، لكنها تشدد على ضرورة التعامل مع الحالات ضمن الأطر المهنية والقانونية، "وعدم إطلاق الأحكام أو الاتهامات إلا بعد التحقق من الوقائع". ويقول إن لجنة الانضباط ولجنة المراقبة في النقابة تعمل على رصد المخالفات المتعلقة بسرقة المحتوى أو إعادة نشره بصورة تخل بحقوق صاحبه، وتوثيقها ورفعها إلى مجلس النقابة لاتخاذ ما يلزم وفق النظام الداخلي والأطر القانونية النافذة.

ويرى أن حماية الحقوق في البيئة الرقمية تبدأ أيضاً من الصحفي نفسه، عبر توثيق المواد المنشورة وحفظ الأدلة المتعلقة بالمحتوى الأصلي وتاريخ نشره، بما يساعد في إثبات الحقوق عند حدوث التجاوز.

تشريعات بلا إنفاذ

ويعد العراق عضواً في المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO" منذ عام 1976، وتظهر بيانات المنظمة أن لديه مكاتب وطنية مختصة بالملكية الفكرية، بينها المركز الوطني لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، إلى جانب جهات معنية بالبراءات والعلامات التجارية.

ولا تقتصر المنظومة على حق المؤلف؛ فهناك قانون براءات الاختراع والنماذج الصناعية رقم 65 لسنة 1970، وقانون العلامات والبيانات التجارية الذي ترصد المنظمة نسخته المعدلة حتى عام 2010. لكن تعدد القوانين وتفاوت أعمارها لا يحل

وحده مشكلة الإنفاذ في عصر المنصات. ويقول رئيس المرصد العراقي للحريات الصحفية، هادي جلو مرعي، إن ما يحدث مرتبط أيضاً بـ"سطوة السياسة والفاعل السياسي وصانع القرار الذي لا يرى في الصحافة شريكاً موثقاً لبناء دولة المؤسسات".

لكن مرعي يتحفظ خلال حديثه لمجلة "فيلي"، على تحميل القضاء وحده مسؤولية التجاوزات، قائلاً إن "ليس من المنصف القول إن القضاء يتغاضى عن كل تلك التجاوزات الفكرية والسطوة على الحقوق". ويعتبر أن المسؤولية تقع بدرجة كبيرة على النظام السياسي، ولا سيما السلطة التشريعية التي يجب أن توفر الحقوق من خلال تشريعات ملزمة وتطبيق صارم للقوانين.

ويضيف أن الفوضى "لم تكن صدفه أو سلوكاً فردياً"، بل ساهمت فيها جماعات سياسية سعت إلى مد نفوذها والتحكم بالمشهد، في وقت ضاعفت فيه مفاهيم الملكية الفكرية وسط فضاء وسائل التواصل والتقنيات الحديثة.

كلفة المحتوى ولا تتوقف القضية عند حق الصحفي في ذكر اسمه، فالمحتوى الصحفي أصبح أصلاً اقتصادياً يتطلب تمويلاً، حيث إن إنتاج تحقيق استقصائي قد يحتاج إلى فريق بحث وتصوير ومونتاج وتنقل ووثائق

ووقت طويل، بينما تستطيع منصة أخرى الحصول على المنتج النهائي بمجرد نسخه. وفي هذه المعادلة، يتحمل المنتج الأصلي تكلفة الإنتاج والمخاطرة، فيما يستطيع الناسخ تحقيق الوصول والتفاعل والإيرادات من مادة لم يدفع كلفتها. ويؤدي ذلك إلى إضعاف الحافز على إنتاج الأعمال المكلفة، خصوصاً لدى المؤسسات الصغيرة التي لا تملك موارد المؤسسات الكبرى.

وتقول نقابة الصحفيين إن حماية المحتوى لا ينبغي أن تتحول إلى ذريعة لتقييد تداول المعلومات.

ويؤكد المشهيداني أن "حرية الصحافة لا تعني إهدار حقوق الصحفي أو المؤسسة الإعلامية"، كما أن حماية الحقوق "لا ينبغي أن تكون على حساب حرية تداول المعلومات"، داعياً إلى تحقيق التوازن بين الحق في الوصول إلى المعلومات واحترام حقوق أصحاب المحتوى وترسيخ الأمانة الصحفية ونسب المعلومات والمصادر إلى أصحابها.

العقود وحقوق المبدع ويبرز جانب آخر في علاقة الملكية الفكرية بالاقتصاد الإبداعي، وهو العلاقة التعاقدية بين صانع المحتوى والمؤسسة الإعلامية.

ففي سوق يفتقر فيه المبدع المستقل إلى قدرة تفاوضية كبيرة، يمكن أن تصبح العقود الوسيلة التي تحدد من يملك

المصنف، ومن يحق له إعادة استخدامه أو تعديله أو توزيعه، وما إذا كان المقابل المالي يشمل الاستخدام الحالي فقط أم حقوقاً مستقبلية.

ولهذا يدعو متخصصون إلى أن تتضمن العقود بوضوح صاحب الحق، ومدة الترخيص، ونطاق الاستخدام، والمقابل المالي، وحقوق إعادة الاستخدام، بدلاً من ترك هذه المسائل غامضة.

ولا يعني ذلك أن كل عقد بين مؤسسة ومبدع هو "عقد إذعان"، لكن اختلال القوة التفاوضية بين الطرفين يمكن أن يضع المبدع الفرد أمام خيارات محدودة، خصوصاً عندما يحتاج إلى التمويل أو التوزيع أو الحماية التي تملكها المؤسسة الأكبر.

وينقسم النقاش حول ما إذا كان العراق يحتاج إلى قانون جديد أم إلى إنفاذ أفضل؛ فبينما يرى فريق أن التشريعات القائمة، رغم قدمها، تكفي لمعالجة جانب من الاعتداءات، وأن المشكلة الأساسية تكمن في ضعف التوثيق والإنفاذ والخبرة الفنية، يدعو فريق آخر إلى تحديث أوسع للمنظومة لمواكبة المصنفات الرقمية والأدلة الإلكترونية والاعتداءات العابرة للحدود.

ويشدد مدافعون عن الحقوق الرقمية على ضرورة ألا تتحول قوانين الملكية الفكرية أو الجرائم الإلكترونية إلى أدوات لتجريم الرأي

أو التحقيق الصحفي، مع الفصل بين حماية المصنف من النسخ غير المصرح به والجرائم المرتبطة بالمحتوى السياسي، واعتماد تعويضات فعالة واستثناءات واضحة للنقد والتعليم والتغطية الصحفية.

كما يدعون إلى تنظيم الأدلة الرقمية، كبيانات النشر والملفات الأصلية وسجلات المنصات، والاستفادة من البصمة الرقمية وسلاسل الكتل في التوثيق دون اعتبارها أدلة قاطعة بذاتها.

تجارب عربية

وتظهر تجارب الإمارات والسعودية ومصر أن تطوير منظومة الملكية الفكرية لا يقتصر على العقوبات، بل يشمل تنظيم الاستخدام الإلكتروني، وتوفير آليات للشكاوى وفرض المنازعات، وتعزيز الخبرة القانونية والفنية، مع مراعاة حرية التعبير. ولا يعني ذلك نقل هذه التجارب كما هي، بل الاستفادة من عناصرها، مثل إنشاء بوابة موحدة للشكاوى، وتنظيم الأدلة الرقمية، وربط العقوبات بحجم الضرر، وتطوير آليات فض المنازعات، مع الحفاظ على ضمانات حرية الصحافة.

وفي ظل بطء التشريع، يضغط الحراك المدني والنقابي باتجاه قوانين رقمية تفصل بين حماية الملكية الفكرية والجرائم السياسية، وتجنب العبارات الفضفاضة التي قد تقيد الرأي.

ويؤكد هذا الاتجاه ضرورة حماية صاحب العمل من السرقة، من دون تحويل قانون الملكية الفكرية إلى وسيلة لمنع الاقتباس المشروع أو النقد أو السخرية أو التغطية الصحفية.

ويقول رعد المشهيداني في الختام إن النقابة "تدعم أي توجه تشريعي أو تنظيمي يساهم في تعزيز حماية المحتوى الصحفي ومحاسبة المتجاوزين وفق القانون"، مؤكداً أن التطور المتسارع في وسائل النشر الرقمي يفرض مراجعة الإجراءات والتشريعات ذات الصلة.

”

" ينقسم النقاش حول ما إذا كان العراق يحتاج إلى قانون جديد أم إلى إنفاذ أفضل؛ فبينما يرى فريق أن التشريعات القائمة، رغم قدمها، تكفي لمعالجة جانب من الاعتداءات، وأن المشكلة الأساسية تكمن في ضعف التوثيق والإنفاذ والخبرة الفنية "



من الشلالمجة إلى خسروي

كيف قتل رؤساء الحكومات العراقية ميناء الفاو؟

فيلي

على الخرائط الرسمية، يبدو ميناء الفاو الكبير بوابة العراق إلى العالم، ونقطة انطلاق لطريق تجاري يفترض أن ينقل البضائع من الخليج إلى أوروبا خلال فترة أقصر من المسارات التقليدية بنحو ٢٠ يوماً.



مواصل الإبحار عبر البحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط. وهكذا، أصبح العراق أمام خطين محتملين يربطان شبكته الداخلية مباشرة بإيران، أحدهما في أقصى الجنوب قرب ميناء الفاو، والآخر في الوسط عبر ديبالي. المشروع الذي تأخر عشرين عاماً والخبر في الحدود والنقل الدولي، اللواء المتقاعد جمال الحلبوسي، يرى أن مشروع الربط السككي عبر الشلالمجة لم يكن نتيجة الممرات المنافسة، وعدم فتح خطوط تمنح

عميق قادر على استقبال السفن العملاقة، وربطه بما عرف لاحقاً باسم "القناة الجافة"، وهي شبكة من الطرق السريعة والسكك الحديدية تمتد من البصرة إلى تركيا، مع تفرعات محتملة باتجاه سوريا وأوروبا. وكانت الفكرة بسيطة في ظاهرها وطموحة في نتائجها، حيث تصل السفن القادمة من آسيا والخليج إلى الفاو، ثم تنقل حمولتها براً عبر العراق إلى تركيا وأوروبا، بدلاً من

هكذا وجد المشروع الذي روجت له بغداد باعتباره ركيزة لتحويل العراق إلى مركز عالمي للنقل، نفسه محاصراً بممرات منافسة صنعتها القرارات العراقية ذاتها. خط يبدأ بالزائرين وينتهي بالبضائع بدأت قصة ميناء الفاو الكبير في عام 2006، عندما طرحت الحكومة العراقية مشروع إنشاء ميناء استراتيجي في أقصى جنوب البلاد. وكان التصور يقوم على بناء ميناء

لكن على الأرض، كانت الحكومات العراقية المتعاقبة ترسم خطوطاً أخرى. فبينما تنفق بغداد مليارات الدولارات على بناء الميناء وطريق التنمية الممتد نحو تركيا، مضت في الوقت نفسه نحو إنشاء خطوط سكك حديد تربط العراق بالموانئ الإيرانية والكويتية، بما يتيح للبضائع القادمة من دول الجوار دخول الأراضي العراقية من دون المرور بميناء الفاو.

حاجة عراقية خالصة، بل جاء تحت تأثير ضغوط سياسية.

ويقول لمجلة "فيلي" إن المشروع قدم في بدايته على أنه مخصص لنقل الزائرين، قبل أن يتطور إلى خط قادر على نقل البضائع، وهو تحول يضعه في منافسة مباشرة مع الحركة التجارية التي يفترض أن تمر بميناء الفاو.

وبحسب الحلبوسي، فإن خطوط الشلالمجة وخسروي يمكن أن تتيح مستقبلاً نقل البضائع القادمة من موانئ إيرانية، مثل بندر عباس وميناء الإمام الخميني، وربما من ميناء غوادر الباكستاني، إلى الأراضي العراقية ومنها باتجاه سوريا ودول الشام. وفي هذه الحالة، لن تكون السفن مضطرة إلى الوصول إلى الفاو. يمكنها تفريغ حمولتها في موانئ إيرانية، ثم إرسالها بالقطارات عبر الحدود العراقية، مستفيدة من شبكة السكك والطرق التي تمولها بغداد.

ويقول الحلبوسي إن هذا المسار قد يتحول إلى "رصاصة رحمة" لميناء الفاو إذا لم يكتمل المشروع بسرعة، ولم تعتمد الحكومة سياسات تجعل الموانئ العراقية أكثر قدرة على المنافسة.

فالموانئ، وفقاً له، لا تتنافس بالموقع الجغرافي وحده. تتنافس أيضاً برسوم المناولة والتخزين، وسرعة الإجراءات الجمركية، وجودة الخدمات اللوجستية، وكلفة النقل الداخلي.

وإذا بقيت كلفة استخدام الموانئ العراقية مرتفعة، فيما قدمت موانئ الدول المجاورة خدمات أرخص وأسرع، فإن الشركات الدولية ستختار المسار الأقل كلفة، حتى لو كان ميناء الفاو أقرب جغرافياً إلى بعض الأسواق.

ويرى الحلبوسي أن ميناء الفاو وطريق التنمية يمثلان معاً الأساس الحقيقي لتحويل العراق إلى مركز إقليمي للنقل والتجارة.

ويقوم طريق التنمية على إنشاء خط سكك حديد حديث وطريق بري يمتدان من ميناء

الموانئ المجاورة طريقاً مباشراً إلى الأسواق العراقية أو شبكة النقل المؤدية إلى تركيا وسوريا.

هذا الشرط لم يتحقق في عام 2023، وضع رئيس الوزراء السابق محمد شياع السوداني حجر الأساس لمشروع الربط السككي بين البصرة وإيران عبر منفذ الشلالمجة الحدودي.

وقدمت الحكومة المشروع في حينه باعتباره خطاً مخصصاً لنقل الزائرين والمسافرين، وليس البضائع، في محاولة لتهدئة المخاوف من تأثيره في ميناء الفاو والموانئ العراقية. لكن تفاصيل التصميم الهندسي للسكة أثارت لاحقاً أسئلة بشأن الغرض الحقيقي منها.

فقد ظهر أن قدرة تحمل الخط، المعروفة فنياً باسم "الأكسل لود"، تصل إلى 25 طناً، وهي مواصفات تستخدم عادة في خطوط نقل البضائع الثقيلة، في حين تبلغ قدرة خطوط نقل الركاب في العادة نحو 14 طناً. بالنسبة لمنتقدي المشروع، لم تكن تلك مجرد أرقام هندسية، بل دليلاً على أن الخط الذي بدأ تحت عنوان نقل الزائرين صمم منذ البداية ليستوعب قطارات الشحن أيضاً.

وقبل أيام، عاد السيناريو نفسه من بوابة أخرى.

خلال زيارة رئيس الوزراء الحالي علي فالح الزبيدي إلى طهران، وقع الجانبان اتفاقاً لإنشاء خط سككي جديد عبر منفذ خسروي المقابل لمحافظة ديالى. وسرعان ما تحدث مسؤولون ونواب عن استخدام الخط لنقل الزائرين والبضائع معاً.

وهكذا، أصبح العراق أمام خطين محتملين يربطان شبكته الداخلية مباشرة بإيران، أحدهما في أقصى الجنوب قرب ميناء الفاو، والآخر في الوسط عبر ديبالي.

المشروع الذي تأخر عشرين عاماً والخبر في الحدود والنقل الدولي، اللواء المتقاعد جمال الحلبوسي، يرى أن مشروع الربط السككي عبر الشلالمجة لم يكن نتيجة

كيف قتل رؤساء الحكومات العراقية ميناء الفاو؟

الفاو إلى الحدود التركية، عبر مسار يبلغ طوله نحو 1200 كيلومتر داخل الأراضي العراقية.

ومن المخطط أن يمر الطريق بمحافظات البصرة وذي قار والمثنى والديوانية والنجف وكربلاء وبغداد وصلاح الدين ونيوى، قبل وصوله إلى تركيا، ومنها إلى الأسواق الأوروبية. لكن المشروع الذي طرح للمرة الأولى قبل نحو عشرين عاماً ما زال يواجه التأخير، في ظل مشكلات إدارية واهتمامات بالفساد والتلكؤ في العقود والتنفيذ.

ويقول متخصصون إن المشكلة لا تتعلق فقط بسرعة إنجاز الأرصفة البحرية أو حفر القناة الملاحية، بل بغياب منظومة متكاملة تربط الميناء بالسكك والطرق والمناطق الصناعية والمخازن والمنافذ الحدودية. فالميناء من دون شبكة نقل حديثة لا يصبح مركزاً تجارياً، بل مجرد محطة لإنزال الحاويات.

حلم إيراني قديم عبر العراق لم تبدأ فكرة الربط السككي مع إيران في عهد السوداني. فقد ظهرت بصورة واضحة عام 2014، خلال حكومة حيدر العبادي، عندما دفعت طهران باتجاه إنشاء خط يربط البصرة بميناء الإمام الخميني الإيراني، ثم يمتد عبر العراق إلى ميناء اللاذقية السوري.

كان المشروع جزءاً من تصور أوسع لممر بري وسككي يصل الموانئ الإيرانية بالبحر المتوسط، مستفيداً من الأراضي العراقية بوصفها الحلقة الوسطى في الطريق.

وفي حال اكتمال هذا المسار، يمكن للبضائع القادمة إلى الموانئ الإيرانية أن تنتقل عبر العراق إلى سوريا، من دون الحاجة إلى المرور بالموانئ العراقية.

ومعنى ذلك أن العراق قد يوفر الأرض والسكك والحماية والبنية التحتية، بينما تذهب إيرادات المناولة البحرية إلى موانئ دولة أخرى.

وفي الجنوب، تسعى الكويت أيضاً إلى ربط شبكة السكك العراقية بميناء مبارك الكبير، وهو المشروع الذي يثير المخاوف ذاتها.

فإذا أصبحت البصرة مرتبطة مباشرة

بميناء مبارك، يمكن للبضائع أن تفرغ في الكويت ثم تدخل العراق بالقطارات، بدلاً من التوجه إلى الفاو أو أم قصر. وهكذا، يجد العراق نفسه ممولاً لممرات تخدم موانئ إيرانية وكويتية، بينما لا يزال ميناءه الأكبر ينتظر اكتمال الطرق والخطوط التي تمنحه الجدوى الاقتصادية. الخبير في النقل الدولي زياد الهاشمي يرى أن أي ربط سككي مع دول الجوار يمكن أن يؤثر في ميناء الفاو إذا لم يكن جزءاً من استراتيجية عراقية شاملة.

ويقول لمجلة "فيلي" إن شركات الشحن ستختار الموانئ التي تمنحها أفضل خدمة وأقل كلفة، وإذا وجدت خطوطاً مباشرة تنقل البضائع من الموانئ الإيرانية أو الكويتية إلى العراق، فقد تراجع الحاجة إلى تفريغ السفن في الموانئ العراقية.

ويضيف أن ذلك سيضعف حجم المناولة ويقلل النشاط التجاري المرتبط بالموانئ المحلية، من التخزين إلى النقل والتأمين والخدمات البحرية. ويرى الهاشمي أن الأولوية يجب أن تكون لإنشاء خطوط ملاحية مباشرة إلى الموانئ العراقية، وربط الفاو وأم قصر بشبكة النقل الداخلية، سواء بالسكك الحديدية أو الشاحنات.

لكن الهاشمي يشير أيضاً إلى أن تحويل الخط الإيراني العراقي إلى ممر تجاري دولي ليس أمراً محسوماً، بسبب ضعف ارتباط بعض الموانئ الإيرانية بشبكة سكك فعالة ومتكاملة تصل إلى الحدود العراقية. وهذا الضعف قد يمنح العراق وقتاً إضافياً، لكنه لا يلغي الخطر على المدى البعيد، خصوصاً إذا استكملت إيران مشاريعها الداخلية وربطت موانئها بمنافذ الشلامجة وخسروي.

أما الربط مع الكويت، فيرى الهاشمي أنه يمكن أن يجذب جزءاً من الشحنات البحرية إلى ميناء مبارك، ولاسيما إذا أصبحت الموانئ الكويتية محطة لإعادة توزيع السلع إلى العراق والمنطقة.

ويؤكد أن دراسة أي خط جديد يجب ألا تقتصر على كلفة إنشائه أو فوائده

الثنائية، بل يجب أن تتضمن تأثيره في الموقع الاستراتيجي لميناء الفاو والموانئ العراقية الأخرى.

ميناء قبل السكك

وزير النقل العراقي الأسبق سلام المالكي يختصر المعضلة بالقول إن "لا قيمة استراتيجية لأي خط سككي أو طريق بري ما لم يستند إلى ميناء محوري عالمي".

ويرى المالكي أن ميناء الفاو يمثل "استحقاقاً وطنياً" يجب أن تبدأ منه أي رؤية عراقية لشبكات النقل الإقليمية، لا أن يأتي في نهاية قائمة المشاريع.

ويحذر من أن تأخر استكمال الميناء سيزيد الضغط على ميناء أم قصر، الذي لا يمتلك القدرة اللازمة لاستيعاب طموحات العراق الاقتصادية أو حجم التجارة المتوقع عبر طريق التنمية.



”

" دفعت طهران باتجاه إنشاء

خط يربط البصرة بميناء الإمام

الخميني الإيراني، ثم يمتد عبر

العراق إلى ميناء اللاذقية السوري.

كان المشروع جزءاً من تصور

أوسع لممر بري وسككي يصل

الموانئ الإيرانية بالبحر المتوسط،

مستفيداً من الأراضي العراقية

بوصفها الحلقة الوسطى في

الطريق "

حمولة ثقيلة، فيما تمتلك إيران موانئ جاهزة يمكنها إرسال بضائعها عبر هذا المسار.

وبينما تستمر الحكومات العراقية في التأكيد أن الربط مع دول الجوار سيعزز التجارة والتكامل الإقليمي، يقول منتقدون إن التكامل لا يكون متوازناً عندما تملك دولة الميناء وتملك الأخرى الأرض التي تعبرها البضائع فقط.

وعلى مدى عقدين، تحدث رؤساء الحكومات العراقية عن الفاو باعتباره مشروعاً سيغير موقع البلاد على خريطة التجارة العالمية. لكن الحكومات ذاتها وقعت اتفاقات يمكن أن تمنح الموانئ المجاورة القدرة على استخدام العراق ممراً لبضائعها، مما جعلها تشكل مفارقة في المشروع الأكبر للعراق.

بدورها تقدم رئاسة لجنة النقل والاتصالات النيابية زهرة البجاري رواية مختلفة بشأن خط الشلامجة.

وتقول لمجلة "فيلي" إن المشروع صمم أساساً لدعم النقل البري وتسهيل حركة المسافرين، وإن تمويل الجزء العراقي منه جاء من موازنة وزارة النقل، بينما تولت إيران بناء الجسر وإزالة المخلفات الحربية في الجانب المرتبط بالمشروع.

وتوضح أن تأخر التنفيذ يعود إلى الشركة الإسبانية المتعاقدة على المشروع، مؤكدة أن العقد معها لم يفسخ حتى الآن.

لكن هذه التفاصيل تفتح سؤالاً أكبر بشأن الجهة التي ستستفيد اقتصادياً من الخط عند اكتماله.

فالعراق يمول السكة الواقعة داخل أراضيه، ويهيئها لاستقبال قطارات ذات

وبحسب المالكي، فإن الاعتماد المستمر على أم قصر، مع فتح خطوط مباشرة إلى موانئ الدول المجاورة، قد يحول العراق إلى مجرد ممر لعبور البضائع، من دون أن يحصل على القيمة الاقتصادية الحقيقية الناتجة عن عمليات الشحن والتفريغ والتخزين والتصنيع.

فالفرق كبير بين دولة تمر عبرها القطارات ودولة تتحكم في سلسلة النقل بأكملها.

الأولى تحصل على رسوم عبور محدودة، أما الثانية فتدير الموانئ والمخازن والمناطق الصناعية وشركات النقل والتأمين والخدمات المالية.

ويقول المالكي إن الهدف يجب أن يكون تحويل العراق إلى "مركز تجاري ولوجستي متكامل"، لا ساحة تعبرها بضائع الدول الأخرى.

بين الزينة والادخار.. تذبذب أسعار الذهب ترك خيارات المواطنين العراقي

فيلي

تشهد أسواق الذهب في العراق حالة من الترقب، بعد الانخفاض الذي سجلته الأسعار مؤخراً، بالتزامن مع عودة أسعار المعدن النفيس إلى الارتفاع، ما وضع المواطنين في حيرة بشأن توقيت الشراء، خصوصاً الراغبين بالاقتران أو أجل المناسبات أو بهدف الادخار.



ويقول الخبير الاقتصادي محمد الحسني، في حديث لمجلة "فيلي"، إن عودة أسعار الذهب إلى الارتفاع تأتي في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تفرضها التطورات الاقتصادية والجيوسياسية على الأسواق العالمية.

ويضيف أن الذهب يبقى من أبرز الملاذات الآمنة التي يلجأ إليها المستثمرون خلال الأزمات، مبيناً أن استمرار التوترات الجيوسياسية يمكن أن يدعم الطلب على المعدن الأصفر ويدفع أسعاره إلى مواصلة الصعود.

ويشير إلى أن الطلب العالمي، لا سيما من الصين والهند، يمثل عاملاً مهماً في دعم أسعار الذهب، الأمر الذي ينعكس بدوره على الأسواق المحلية.

الدولار والفائدة يحران الأسعار بدوره يؤكد المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، في حديث لمجلة "فيلي"، أن أسعار الذهب تتأثر بشكل رئيسي بحركة الدولار الأمريكي ومستويات أسعار الفائدة، موضحاً أن ارتفاع العوائد على الأصول المقومة بالدولار يقلل من جاذبية الذهب، بينما يمكن أن توفر توقعات خفض أسعار الفائدة دعماً للمعدن الأصفر.

ويبين أن أسعار الذهب في السوق العراقية ترتبط بالأسعار العالمية وسعر صرف الدولار، نظراً لاعتماد العراق على استيراد الذهب من الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعل أي تغير في الأسواق الدولية ينعكس على الأسعار المحلية.

وبينما عاد الذهب إلى الصعود بعد الانخفاض الأخير، يجد المواطن العراقي نفسه أمام قرار أكثر صعوبة: هل يشتري الآن خشية ارتفاعات جديدة، أم ينتظر أملاً بتراجع آخر؟ وفي سوق لا يمنح أحداً ضماناً بشأن السعر المقبل، يبقى توقيت الشراء رهناً بحاجة المواطن وقدرته على الانتظار.

يقول زيد الطائي، صاحب محل لبيع الذهب، في حديث لمجلة "فيلي"، إن انخفاض الأسعار خلال الفترة الماضية شجع بعض المواطنين على الشراء، لكن عودة الذهب إلى الارتفاع دفعت آخرين إلى التريث ومراقبة السوق. وينبه إلى أن المواطن أصبح أكثر حذراً في اتخاذ قرار الشراء، خصوصاً مع سرعة تغير الأسعار، مبيناً أن شريحة من الزبائن ترى في الانخفاض فرصة للشراء، فيما تنتظر شريحة أخرى سعراً أقل.

ويبين أن الذهب لا يزال يحافظ على مكانته كوسيلة للادخار، فضلاً عن استخدامه للزينة والمناسبات، واصفاً إياه بأنه "زينة وخزينة" في الوقت نفسه.

ويختم الطائي بالقول إن حسابات من يشتري الذهب للادخار طويل الأجل تختلف عن حسابات من يراقب الأسعار بهدف تحقيق ربح سريع من فروقات الأسعار. التوترات تدفع المعدن الأصفر

أما أم أنس، فتوضح أنها اشترت الذهب في وقت سابق بهدف الادخار، وهي تتابع ارتفاع الأسعار لكنها لم تبع ما لديها. وتبين في حديثها لمجلة "فيلي": "عندما ارتفعت أسعار الذهب قلت سأنتظر فربما ترتفع أكثر، ولذلك لم أبيع ذهبي وبقيت محتفظة به. والآن بعد هبوط الأسعار أيضاً لم أقرر البيع، ففي المحصلة النهائية هو ذهب ويمكن ادخاره".

ولفت إلى أن ارتفاع أسعار الذهب عززت قرارها بالاحتفاظ بما لديها، موضحة أن هدفها من شراء الذهب كان الادخار وليس المضاربة على تحركات الأسعار اليومية. وتضيف أن أنس: "إذا بعث ذهبي الآن وبعد أيام ارتفعت الأسعار سأشعر بالندم، وإذا ما بعته واشترت غيره أخشى أن أشتري بأسعار أعلى. لذلك رأيت من الأفضل الاحتفاظ بما لدي من ذهب حالياً". الذهب "زينة وخزينة"

إنها كانت تتابع أسعار الذهب خلال الأيام الماضية بانتظار سعر مناسب للشراء، إلا أن عودة الأسعار إلى الارتفاع جعلها أكثر تردداً. وتضيف في حديث لمجلة "فيلي": "كل ما هبطت أسعار الذهب أقرر الشراء لكنني في الوقت نفسه أتردد خشية هبوط الأسعار أكثر فأندم"، مبينة أنها لا تريد الشراء بسعر ثم ترى الأسعار تتراجع بعد أيام.

وتابعت: "أنا بحاجة لشراء مصوغات جديدة لهذه المناسبة وليس للترفيه منه"، مشيرة إلى أنها تسأل أصحاب محال الذهب عن توقعاتهم، لكنها تجد آراء مختلفة بين من يرى أن الوقت مناسب للشراء بعد الانخفاض، ومن يفضل الانتظار تحسباً لأي تراجع جديد.

وتؤكد أم آدم: "المشكلة ليست بالشراء نفسه، بل في أننا لا نعرف هذا الارتفاع هل سيستمر أم لا، ولهذا نبقى في حيرة". ذهب للادخار

وبينما يرى مواطنون أن التراجع الأخير كان فرصة مناسبة للشراء، يفضل آخرون الانتظار خشية أن تعود الأسعار إلى الانخفاض، في وقت أدى فيه استئناف الذهب للصعود إلى زيادة المخاوف من تفويت فرصة الشراء عند مستويات أقل. ولا تقتصر الحيرة على الراغبين بالشراء، إذ يصل التذبذب إلى أصحاب محال الذهب بشأن البيع بعد الارتفاعات الأخيرة، أم الاحتفاظ بما لديهم تحسباً لمزيد من الصعود.

وتتأثر أسعار الذهب المحلية بحركة الأسواق العالمية، لا سيما تحركات الدولار وتوقعات أسعار الفائدة والتطورات الاقتصادية والجيوسياسية، إلى جانب سعر صرف الدولار في السوق العراقية.

مخاوف المواطنين وتقول المواطنة أم آدم، التي كانت تنوي شراء مصوغات ذهبية استعداداً لمناسبة عائلية،

العمل الأكبر لعقود، في وقت يتزايد فيه عدد الداخلين إلى سوق العمل بوتيرة أسرع من قدرة الجهاز الحكومي على استيعابهم. ويرى أن التعامل مع آلاف الخريجين المتظاهرين لا ينبغي أن يكون بين خيارين، هما "تعيين الجميع" أو "رفض الجميع"،

أن تقوم على التعيين الحكومي وحده، كما لا يمكن حلها بمجرد مطالبة الخريجين بالتوجه إلى القطاع الخاص من دون إصلاح بيئة الأعمال. ويضيف صالح لمجلة "فيلي"، أن المشكلة ترتبط بنموذج اقتصادي جعل الدولة رب

يدخل مئات آلاف الشباب سوق العمل سنوياً. معالجة البطالة وفي هذا السياق، يقول المستشار المالي والاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي، مظهر محمد صالح، إن معالجة البطالة لا يمكن

الدولية. وتبقى البطالة بين النساء أعلى من الرجال، في ظل مشاركة محدودة للنساء في سوق العمل، ويأتي ذلك في بلد تجاوز عدد سكانه 46.1 مليون نسمة وفق النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن، بينما

وتشير البيانات الرسمية إلى أن معدل البطالة يدور حول 13%، مقابل نحو 13.5% وفق تقديرات دولية، ونحو ربع هذه النسبة يمثلها الشباب، وفق البيانات العراقية، وتصل إلى قرابة 32% (من أصل 13% نسبة البطالة) وفق بعض التقديرات

بطالة مليونية وقطاع خاص يحتضر

يقدّر عدد العاطلين عن العمل في العراق بنحو 1.5 إلى 1.73 مليون شخص كحد أقصى، وفق اختلاف قواعد احتساب قوة العمل بين الإحصاءات الرسمية والدولية. في وقت تواجه فيه الحكومة تحديات مالية متزايدة تحد من قدرتها على التوسع في التعيين الحكومي، بينما يواجه آلاف الخريجين التظاهر للمطالبة بفرص عمل.





”
الأطباء والثلاثة
الأوائل من الخريجين
يمثلون طاقات لا يجوز
التفريط بها، خصوصاً
في ظل التطورات
التكنولوجية والتحديات
الصحية، الحكومة
مطلوبة باستيعاب من
تستطيع استيعابهم
في القطاع العام.“

ضمن شروط المشاريع بتشغيل الخريجين العراقيين، بحيث لا يقتصر أثر الاستثمار على رأس المال أو الإيرادات، وإنما يمتد إلى سوق العمل. أزمة القطاع الخاص

ويأتي ذلك في وقت تشير فيه تقديرات اقتصادية إلى ضعف النشاط غير النفطي، رغم ارتفاع الكتلة النقدية، مع تحذيرات من أن تباطؤ الناتج غير النفطي قد ينعكس على قدرة القطاع الخاص على خلق الوظائف.

ويرى خبراء أن قطاع التجارة، الذي يعد من أكبر مكونات الاقتصاد غير النفطي، تأثر بتعقيدات التعرفة الجمركية ونظام "الأسيكودا" والمشكلات اللوجستية والنقل والشحن، بينما تراجعت مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية مقارنة بالعام السابق، في مؤشر على ضعف النشاط التجاري.

وكان الخبير الاقتصادي، منار العبيدي، قد دعا، في تحليل اقتصادي نشره الأسبوع الماضي، إلى حزم تحفيزية عاجلة للقطاعين التجاري والصناعي، تشمل تسهيل بيئة الأعمال وإعفاءات ضريبية وجمركية، محذراً من أن الحفاظ على تضخم منخفض لا ينبغي أن يتم على حساب القطاع الخاص الذي يمثل المحرك الأساسي لخلق فرص العمل.

وتأتي هذه التحذيرات في وقت تشهد فيه بغداد ومحافظات عراقية أخرى، بين

القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع الطاقة والكهرباء والنقل والإسكان والصناعة والخدمات، بما يخفف العبء المالي عن الدولة ويتيح للقطاع الخاص المشاركة في تمويل وإدارة المشاريع. لكن الخبراء يحذرون من أن الاستثمار وحده لا يكفي ما لم يرتبط بتوظيف محلي فعلي، حيث يقول الخبير الاقتصادي، صفوان قصي، إن من الضروري إلزام أصحاب الشركات والأنشطة الاقتصادية، بما فيها المطاعم والمصارف والصيدليات والمستشفيات وورش الصيانة وغيرها، بتشغيل متخصصين من حملة الشهادات المطلوبة وفق طبيعة النشاط.

ويقترح قصي خلال حديثه لمجلة "فيلي"، ربط تجديد إجازات الشركات والتراخيص المهنية بمدى الالتزام بتشغيل الكفاءات المتخصصة، مع منح الشركات الملتزمة سماعات أو حوافز ضريبية تشجعها على التوظيف الرسمي.

كما يدعو إلى طرح فرص استثمارية داخل القطاع الحكومي، مع إلزام المستثمرين

قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين يتطلب معالجة هذه المشكلات بصورة متزامنة، وليس الاكتفاء بإصدار قرارات تخص سوق العمل.

الاستثمار مقابل الوظائف ويأتي هذا النقاش في وقت تراهن فيه الحكومة على الاستثمار وتنوع الاقتصاد والشراكة مع القطاع الخاص، بعد الإعلان عن 48 اتفاقاً ومذكرة تفاهم وإعلان شراكة مع الولايات المتحدة، في قطاعات تشمل الطاقة والصناعة والبنية التحتية والاتصالات والخدمات.

وكان صالح قد أكد، في وقت سابق، أن القيمة الحقيقية لهذه الاتفاقات ستوقف على تحويلها من وثائق تفاهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، لافتاً إلى أن دخول الشركات الدولية يمكن أن ينقل التكنولوجيا والخبرات ويوفر فرص عمل، لكنه اشترط لذلك إصلاح بيئة الاستثمار وتبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية والاستقرار التشريعي والأمني.

كما تراهن الحكومة على الشراكة بين

عمل لكل من يحتاج إليها، سواء في القطاع العام أو الخاص.

ويستند كوجر إلى أن العمل والعيش بكرامة حق مكفول للمواطن، داعياً الحكومة إلى جعل فرص العمل في القطاع الخاص جزءاً من الاستحقاقات التي توفرها الدولة لمواطنيها.

غير أن النائب يرى أن القطاع الخاص نفسه يواجه مجموعة من العقبات التي حدت من قدرته على خلق الوظائف والاستثمار، بينها السلاح المنفلت، وتدخل القوى السياسية في النشاط الاقتصادي، وعدم الاستقرار الإقليمي، وغياب الموازنات الاستثمارية الكافية، إضافة إلى تقييد قدرة المصارف على تمويل القطاع الخاص بسبب الاقتراض الحكومي الكبير منها.

وبشير كذلك إلى ضعف الالتزام بسداد القروض، وضعف الدور الرقابي وعدم تطبيق مخرجات الرقابة بالشكل المطلوب، معتبراً أن هذه العوامل دفعت القطاع الخاص إلى حالة وصفها بـ"الموت السريري". ويرى كوجر أن فتح باب الاستثمار وتوسيع

النفط، بحيث يصبح خلق الوظائف نتيجة للنمو والإنتاجية وليس قراراً إدارياً. استحقاقات التعيين

لكن هذا التوجه لا يعني إلغاء التعيينات الحكومية بالكامل، إذ يرى عضو اللجنة المالية النيابية، جمال كوجر، أن هناك شرائح ملزمة الدولة بتعيينها بموجب القوانين، وفي مقدمتها بعض التخصصات والفئات التي تمثل حاجة مباشرة للمؤسسات العامة.

ويقول كوجر لمجلة "فيلي"، إن الأطباء والثلاثة الأوائل من الخريجين يمثلون طاقات لا يجوز التفريط بها، خصوصاً في ظل التطورات التكنولوجية والتحديات الصحية، مشدداً على أن الحكومة مطالبة باستيعاب من تستطيع استيعابهم في القطاع العام.

لكن النائب يوضح أن توفير فرصة العمل لا يعني بالضرورة أن تكون الوظيفة حكومية، إذ "لا توجد حكومة في العالم تستطيع توظيف كل الخريجين"، معتبراً أن نجاح الحكومة يقاس بقدرتها على توفير فرصة

بل عبر برنامج انتقالي يخفف العبء عن الدولة ويمنح القطاع الخاص فرصة لاستيعاب أعداد أكبر.

ويقترح في هذا الإطار تدريباً مدفوعاً مرتبطاً بالتوظيف، ودعماً مؤقتاً للأجور تتحمله الدولة لتحفيز الشركات على تشغيل الخريجين، إلى جانب قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة، مع إعطاء الأولوية للتخصصات التي يحتاج إليها الاقتصاد فعلياً.

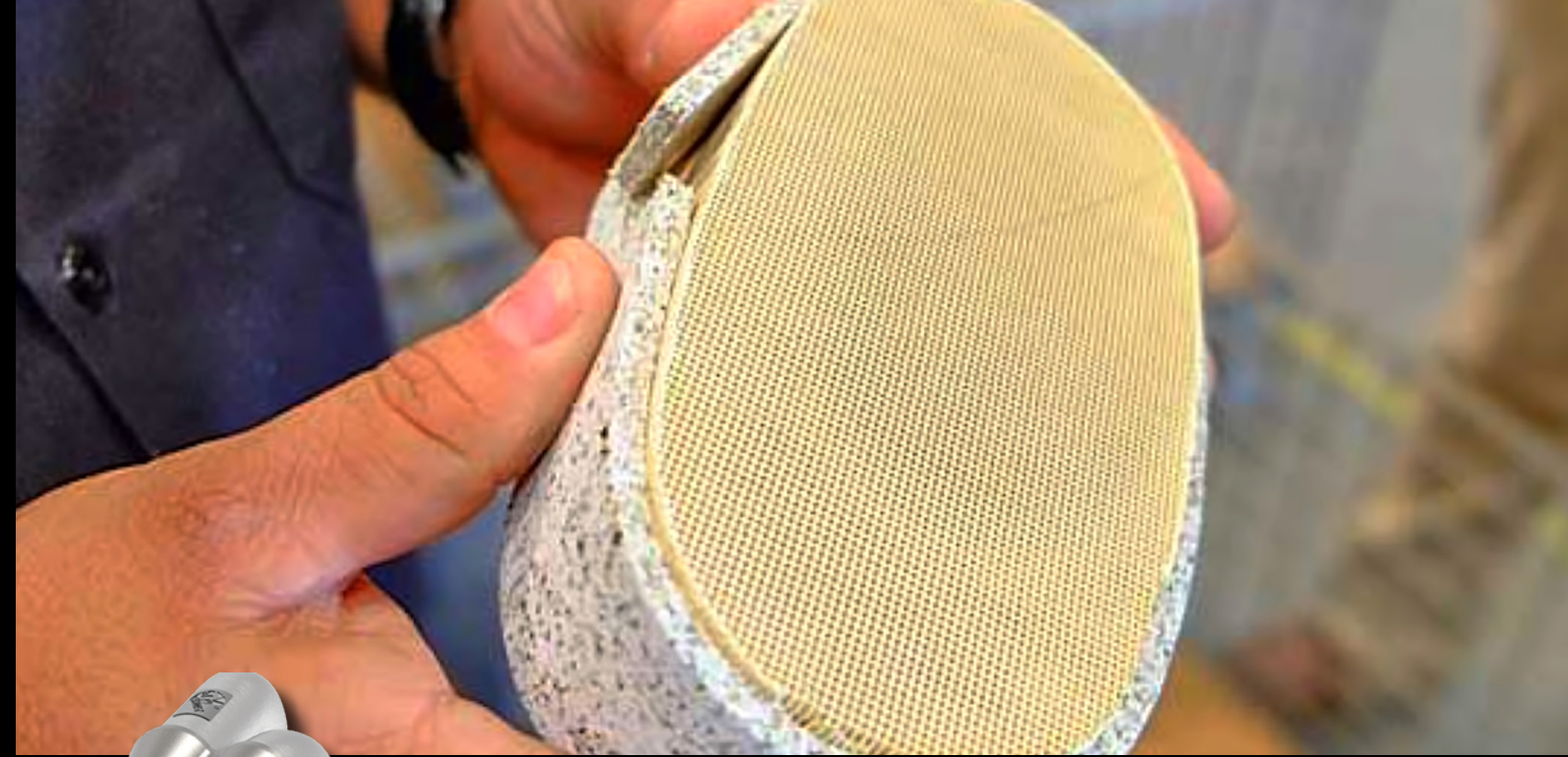
ويؤكد أن الدولة يمكنها من خلال هذه الأدوات تحمل جزءاً من كلفة انتقال الخريجين إلى سوق العمل، من دون تحويلها إلى رواتب حكومية دائمة، محذراً من أن التعيين الحكومي قد يؤول مشكلة البطالة لكنه لا يحلها، إذ يضيف العراق كل عام أعداداً كبيرة من الخريجين لا تستطيع أي موازنة استيعابهم جميعاً.

ويخلص صالح إلى أن المعادلة المطلوبة تتمثل في دولة أصغر في التوظيف وأقوى في التنظيم والاستثمار، وقطاع خاص أكبر وأكثر إنتاجية، واقتصاد أقل اعتماداً على

سرقة حجر البيئة..

تجارة سوداء تُهدد سلامة السيارات والهواء

فيلي:



وتضيف أن سرقة هذه القطعة باتت منتشرة بسبب ارتفاع سعرها، مشيرة إلى أن بعض أصحاب المعارض أو حتى مالكي السيارات يعمدون إلى نزعها وبيعها قبل عرض المركبات للبيع، إذ يصل سعر الحجر الواحد إلى نحو 500 دولار.

من جهته، يؤكد سمير راضي، وهو صاحب ورشة لصيانة السيارات في منطقة البيع، أن ورش الصيانة تتلقى بشكل شبه يومي عروضاً لشراء أحجار البيئة من قبل أشخاص.

ويبين لمجلة "فيلي" أن أسعارها تختلف بحسب نوعها وحجمها وسلامتها، فيما تتجاوز قيمة بعض الأنواع 500 دولار. بدوره، يوضح لفظة منتصر عباس، صاحب ورشة آخر، لمجلة "فيلي"، أن بالإمكان التمييز بين الأحجار المسروقة وتلك المستخرجة من سيارات "التفصيخ"، لافتاً إلى أن الأحجار المسروقة تكون غالباً بحالة جيدة وخالية من الأعطال.

وعن أضرار إزالة هذا الحجر من العجلات، يبين عباس أن سرقة حجر البيئة تؤدي إلى زيادة استهلاك الوقود، وعدم احتراقه بشكل كامل، فضلاً عن التسبب بمشكلات في محرك السيارة.

من جهته، يوضح يحيى إبراهيم، إنه اشترى أكثر من ثلاث سيارات مستوردة من الولايات المتحدة، لكنه اكتشف في كل مرة عدم وجود حجر البيئة فيها.

وبلغت في حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن غياب هذه القطعة لا يقتصر على زيادة التلوث، بل يرفع استهلاك الوقود، ويتسبب بانبعاث روائح غازات إلى داخل مقصورة السيارة، فضلاً عن تأثيره السلبي في أداء المحرك، مؤكداً أنه أصبح يتجنب شراء السيارات المستعملة لهذا السبب.

وفي الجانب الرسمي، يؤكد رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، فياض الدليبي، لمجلة "فيلي"، أن الجهاز يتولى فحص المركبات الجديدة والمستعملة لضمان مطابقتها للمتطلبات البيئية.

ويضيف أن إجراءات الفحص تشمل التأكد من سلامة نظام الانبعاثات وعدم إزالة أو تعطيل حجر البيئة إلى جانب إجراء فحص للعوادم قبل تسجيل المركبات.

من جانبه، يقول مدير شعبة الإعلام في مديرية المرور العامة، العقيد حيدر شاكر، لمجلة "فيلي"، إن هناك توجهاً لإصدار تعليمات تلزم أصحاب المركبات بوجود حجر البيئة خلال الفحص الدوري المعروف

بـ"الهزة".

ويضيف أن المديرية تعمل حالياً على هذا الملف في بغداد، في ظل توفر أجهزة متخصصة لفحص العوادم والحفاظ على البيئة.

ومن الناحية البيئية، تحذر الخبيرة البيئية إقبال لطيف، في حديث لمجلة "فيلي"، من أن إزالة حجر البيئة تؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من الغازات السامة، مثل أول أكسيد الكربون وأكاسيد النتروجين والمواد الكربونية الضارة.

وتوضح أن حجر البيئة يعمل على امتصاص هذه الغازات وتحويلها إلى انبعاثات أقل ضرراً، مشيرة إلى أن الشركات العالمية تواصل تطويره لزيادة كفاءته في الحد من التلوث.

وتنبه إلى أن الدخان الأسود المنبعث من المركبات التي تفتقد هذه القطعة يلتصق بأوراق الأشجار ويؤثر سلباً في البيئة، داعية الجهات الحكومية إلى فرض غرامات وإجراء فحوصات إلزامية للمركبات التي لا تحتوي على حجر البيئة.

وتؤكد الجهات المختصة أن عمليات فحص حجر البيئة للمركبات المستوردة والمستعملة مستمرة، في إطار حماية المستهلكين والحد من التلوث البيئي.



ومعادن. يقع في نظام العادم "الصالصة" بين المحرك وأنبوب خروج العادم، وظيفته الأساسية تحويل الغازات السامة الناتجة عن احتراق الوقود إلى غازات أقل ضرراً مثل بخار الماء وثنائي أكسيد الكربون.

سارة عبد علي، إحدى الضحايا الذين وقعوا في فخ هذه السرقة. تقول لمجلة "فيلي"، إنها اشترت سيارة حديثة من أحد المعارض، لكنها فوجئت بعد إخضاعها للفحص الإلكتروني (السونار) بأن "حجر البيئة" قد أزيل منها قبل بيعها.

تحولت سرقة "حجر البيئة" من المركبات الحديثة إلى ظاهرة متنامية في العراق، مدفوعة بارتفاع قيمته التي قد تصل إلى 500 دولار، وفيما تؤكد الجهات الرسمية استمرار إجراءات الفحص عند الاستيراد، مع توجه لإلزام المركبات بوجوده خلال الفحص الدوري، تتصاعد التحذيرات من أضرارها على محركات السيارات وزيادة الانبعاثات الملوثة. "حجر البيئة" في السيارة أو "دبة التلوث"، هو قطعة معدنية تحتوي على مادة خزفية

لا يكشف بالضرورة ما يحدث بعد أن يعود الإنسان في نهاية اليوم إلى منزل لا ينتظره فيه أحد.

لقاء بعد القداس

تبلغ باربل درومان 64 عاماً، وهي أم لثلاثة أبناء وتعيش مع زوجها في إحدى مدن ولاية شمال الراين وستفاليا. وتقول إن معاناتها من إعاقة جسدية جعلت مساعدة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية صعبة أمراً قريباً منها منذ سنوات.

لكن علاقتها المباشرة باللجئين بدأت عام 2017، في وقت كانت ألمانيا لا تزال تتعامل مع تداعيات واحدة من أكبر موجات اللجوء في تاريخها الحديث. ففي عامي 2015 و2016، سجل أكثر من 1.16 مليون طلب لجوء أولي، وفق بيانات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، بعدما أصبحت البلاد إحدى الوجهات الرئيسية للفارين من الحروب والاضطرابات في الشرق الأوسط وآسيا.

بعد انتهاء قداس في كنيسة الإنجيلية، التقت درومان مجموعة من اللاجئين كانوا يتحدثون عن تجاربهم الشخصية. عرضت هي وزوجها مساعدة من لديه أسئلة بشأن حياته في ألمانيا أو يحتاج إلى دعم في التعامل مع ظروفه الجديدة.

وبعد أسبوع، التقيا رجلين، أحدهما أفغاني والآخر إيراني.

تحدثا عن رحلة اللجوء، وعن العائلات التي تركاها وراءهما، وعن المشكلات التي واجهاها مع الدوائر الألمانية. كان الاثنان يعيشان في مراكز إيواء ويرغبان في الانتقال إلى سكن مستقل، لكنه لم يكن متاحاً لهما في تلك المرحلة، فيما كانا يتعلمان الألمانية من دون أن تكون لديهما صورة واضحة عما سيأتي بعد انتهاء دورات اللغة.

بعد فترة قصيرة جاء عيد الميلاد، ودعت عائلة درومان الرجلين إلى منزلها.

كانت تلك المرة الأولى التي يشاهدان فيها شجرة عيد ميلاد ألمانية مزينة ويجلسان إلى مائدة مع عائلة محلية. وكان كل منهما،



أن يغادر البلاد متجهاً إلى بريطانيا. ما زالت قصة سالم عالقة في ذاكرة درومان. ليس لأنها الأكثر مأساوية بالضرورة بين ما شهدته، بل لأنها رأت فيها كيف يمكن لاستقرار بُني بصعوبة أن يبدأ بالتفكك بسرعة، وكيف أن وظيفة ومسكن ومحاولات طويلة لبناء حياة جديدة قد لا تكون كافية دائماً لحمايتهم.

وسالم لم يكن سوى واحد من أشخاص كثيرين مروا في حياة هذه المرأة الألمانية خلال نحو ثماني سنوات من مساعدة اللاجئين. بعضهم نجح. وبعضهم تعثر. وبعضهم خرج من حياتها من دون أن تستمر العلاقة التي نشأت بينهم.

وبين هذه التجارب جميعاً، تقول درومان التي تحدثت لمجلة "فيلي"، إنها تعلمت أن الاندماج أكثر تعقيداً من الحصول على وظيفة أو تعلم اللغة، وأن النجاح الذي يمكن قياسه بعقد عمل أو شهادة مهنية

لكن ذلك الاستقرار لم يدم. البداية، كما ترويها الألمانية باربل درومان التي رافقت سالم خلال تلك المرحلة، كانت خلافاً في مكان العمل. كان صاحب العمل يرى أن رجلاً يعيش في ألمانيا من دون عائلته يستطيع العمل أيام السبت وقضاء ساعات إضافية في وظيفته. أما سالم، فكان يريد أن تبقى له حياة بعد انتهاء الدوام. ومع الوقت، اتسع الخلاف. أصبح مستوى لغته الألمانية موضع انتقاد، وقيل إنه لا يبذل جهداً كافياً في تعلم المفردات، فيما لم يعد الجهد البدني الذي كان يقدمه في العمل يحظى بالتقدير نفسه.

توالت حالات سوء الفهم، ثم الإجازات المرضية، إلى أن خسر وظيفته. ولم تكن خسارة العمل بالنسبة إليه مجرد فقدان لمصدر الدخل. تقول درومان إن وضعه في ألمانيا أصبح بعدها أكثر هشاشة، وإنه واجه احتمال إعادته إلى العراق، قبل

العمل والمال لا يصنعان وطناً.

باربل الألمانية تفتح سجل ثمانى سنوات مع اللاجئين

فيلي :

ظن "سالم" أنه نجا أخيراً.

وسالم، وهو اسم مستعار لرجل عراقي تجاوز الخمسين من عمره، بدا وكأنه وصل أخيراً إلى شيء من الاستقرار في ألمانيا. حصل على وظيفة جيدة، وأصبح لديه مسكن، وتمكن من السيطرة على مشكلة إدمان عانى منها. كانت حياته، للمرة الأولى، تأخذ شكلاً طبيعياً.

باربل الألمانية تفتح سجل ثماني سنوات مع اللاجئين

بحسب درومان، قد جاء من أسرة تضم سبعة أبناء، فيما أصبح ذلك الشعور بالعائلة والأمان الذي اعتاده بعيداً في ألمانيا. حاولت أسرة درومان أن تخفف من ذلك الفراغ، بدعوتها إلى الطعام بصورة متكررة، ومساعدتهما في متطلبات الحياة اليومية، وحتى إعاره سيارة عندما يحتاجان إلى نقل أغراضهما.

مع الوقت، بدأت حياة الرجلين تتغير. تمكن الإيراني من مغادرة مركز الإيواء، ثم بدأ تدريباً مهنيًا في مجال الصناعات المعدنية. أما الرجل الأفغاني، فساعده درومان وزوجها في العثور على تدريب في مجال الكهرباء، ثم على فرصة للتأهيل المهني في دورتموند، بعد ما تصفه بصراع طويل مع الإجراءات الرسمية المتعلقة بانتقاله. أنهى الرجلان تدريبهما، وعملاً لاحقاً في تخصصيهما، ثم حصلوا على مؤهلات مهنية إضافية.

وتصف درومان ذلك بأنه "قصة نجاح"، لكنها اكتشفت أن النجاح المهني لا يحل كل شيء.

فالعامل ينتهي في ساعة معينة، ثم يعود الإنسان إلى منزله. وهناك كانت المشكلة التي لم تستطع الوظيفة أو الراتب أن تعالجها. "الأمر لا ينتهي بالعمل وكسب المال"، تقول درومان، مشيرة إلى أن الشعور بالوحدة بعد انتهاء يوم العمل بقي حاضراً، وأن عائلتها لم تستطع، رغم قربها من الرجلين، أن تزيله بالكامل.

ومن هنا بدأت تشكل لديها نظرة مختلفة إلى الاندماج.

فالوظيفة والسكن والشهادة المهنية يمكن أن تقول الكثير عن قدرة الإنسان على بناء حياته، لكنها لا تقول بالضرورة شيئاً عن شعوره بأنه أصبح جزءاً من المكان الجديد.

13 لاجئاً انتشرت أخبار مساعدة درومان وزوجها داخل مجتمع اللاجئين في مدينة فيرنه. ومع الوقت، أصبحت على تواصل مع نحو 13 لاجئاً، وساعدا بعضهم في تحسين ظروف السكن، وآخرين في تقديم الطلبات

والحصول على تصاريح الإقامة أو تمديدتها. لكن المشكلات لم تكن إدارية فقط. تقول درومان إن بعض الأشخاص الذين عرفتهم وصلوا إلى ألمانيا وهم يحملون معهم مشكلات نفسية مرتبطة بما عاشوه في بلدانهم، سواء بسبب الظروف السياسية أو الدينية أو أوضاع أسرية صعبة.

وكانت تلك المشكلات تظهر بقوة عندما تعود الوحدة في المساء، ولا يجد الشخص من يتحدث إليه، بينما لا يستطيع أفراد عائلته في بلده الأصلي أن يفهموا تماماً ما الذي يعيشه في ألمانيا.

وترى درومان أن طول الانتظار يزيد هذه الأوضاع تعقيداً. فبدلاً من بقاء اللاجئ فترة طويلة بعيداً عن سوق العمل، تعتقد أنه ينبغي منحه فرصة أسرع لتعلم اللغة أو دخول العمل بالتوازي معها.

"اللغة تتعلم أيضاً عندما يتعامل الإنسان مع الناس ويعمل معهم"، تقول.

فالعامل، من وجهة نظرها، لا يوفر المال فقط. إنه يضع الإنسان وسط المجتمع، ويمنحه روتيناً يومياً ويخرجه من الفراغ. وتقول إن الملل والعزلة قد يدفعان بعض الأشخاص إلى الإدمان، مشيرة إلى توفير برامج للمساعدة في التعامل مع إدمان الكحول بلغات من بينها الفارسية.

لكن الدخول إلى سوق العمل نفسه ليس سهلاً دائماً.

تقول درومان إن ألمانيا تعتمد كثيراً على الشهادات والوثائق التي تثبت التأهيل، وإن العامل الذي لا يحمل مؤهلات معترفاً بها ولا يجيد الألمانية جيداً يجد نفسه أمام صعوبات أكبر.

لم تكن درومان وزوجها مجرد شخصين يساعدان اللاجئين في ملء الاستمارات أو مراجعة الدوائر، مع مرور السنوات، أصبحت قصص من يساعدهم جزءاً من حياتهما أيضاً: "قصص النجاح كانت تمنحنا القوة للاستمرار".

لكن المشكلات النفسية والتجارب الشخصية القاسية، إلى جانب المراجعات

المتكررة مع دوائر الأجانب والعمل والصحة، استنزفت طاقتهم ووصلت أحياناً إلى ليالٍ من دون نوم، كما تشير. واليوم، تقول إنها تشعر بالارتياح لأن كثيراً ممن ساعدتهم يعيشون في أوضاع آمنة ولم يعودوا بحاجة إلى دعمها المباشر.

ومع ذلك، ما زالت تحب أن تعرف أين يعيشون وما إذا كانوا بخير. لكن ليست كل العلاقات استمرت.

خبيرة كان الرجل الأفغاني الذي عرفته درومان منذ عام 2017 من أوائل الأشخاص الذين دخلوا حياة العائلة.

استمرت العلاقة سنوات، ثم وصلت زوجته إلى ألمانيا، وتقول درومان إن الزوجين زارا منزلها مرة واحدة، وبعد ذلك انقطع الاتصال بهما تماماً، أحزنها ذلك. ومع مرور الوقت، ترك لديها أيضاً شعوراً بأنها ربما تعرضت للاستغلال.

وتقول إن المساعدة شملت أيضاً إنفاق

"كانت تلك المشكلات تظهر بقوة عندما تعود الوحدة في المساء، ولا يجد الشخص من يتحدث إليه، بينما لا يستطيع أفراد عائلته في بلده الأصلي أن يفهموا تماماً ما الذي يعيشه في ألمانيا"

أموال على تجهيز مساكن وتوفير وسائل نقل والمساهمة في تكاليف الحصول على رخص القيادة. ومع الوقت، دفعها بعض هذه التجارب إلى إعادة النظر في حدود المساعدة التي يمكن أن تقدمها.

كانت هناك أيضاً مواقف جعلت الاختلاف الثقافي أكثر وضوحاً كما تشير في حديثها: "لم أكن مرتاحة عندما كان بعض الشبان اللاجئين ينادوني "ماما"، ربما تعبر عن محاولة لصنع شعور بالقرب، كما رفضت عندما طلب مني مساعدة بعض الشبان في

يصارعون الوحدة والإدمان والاضطرابات النفسية، وعاشت هي نفسها خيبة انقطاع علاقات ظنت أنها ستدوم سنوات. ورأت أيضاً أن الاختلاف الثقافي حاضر دائماً، وأن محاولة الاندماج لا تعني اختفاءه.

لكن أكثر ما تنتقده درومان في كل ما عاشته ليس وجود هذا الاختلاف، بل الانتظار. فإبقاء الإنسان بعيداً عن العمل والحياة اليومية لفترة طويلة، كما ترى، لا يساعده على تعلم اللغة، ولا على بناء علاقات، ولا

على الشعور بأنه جزء حقيقي من المجتمع. ولهذا، حين تنظر اليوم إلى السنوات التي بدأت بذلك اللقاء العابر أمام كنيسة عام 2017، لا تتذكر درومان فقط الأشخاص الذين ساعدتهم في الحصول على وظائف أو مساكن أو إقامات. هناك، بعيداً عن الملفات وشهادات اللغة وعقود العمل، كان يبدأ الاختيار الأصعب، أن يجد الإنسان مكاناً آمناً يعيش فيه. وأن يشعر، فوق ذلك، بأن هذا المكان صار حياته.

العثور على نساء للزواج". بعد قرابة ثماني سنوات، لم تعد درومان تتحدث عن اللاجئين بوصفهم قصة نجاح واحدة، ولا بوصفهم مشكلة واحدة. تجربتها تركت لديها صورة أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

رأت رجلاً أفغانياً وآخر إيرانياً ينتقلان من مركز الإيواء إلى التدريب فالتقدم المهني. ورأت رجلاً عراقياً في الخمسين من عمره يستعيد استقراره، ثم يخسره من جديد، ويغادر ألمانيا. شهدت أشخاصاً



حذف أصفار الدينار العراقي..

إصلاح نقدي أم تجميل شكلي؟

■ فيلي

عاد الحديث مجدداً عن مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي، بعد سنوات من بقاءه قيد الدراسة، وسط أزمة سيولة تواجه الحكومة وضغوط على تمويل النفقات والرواتب، وفي ظل نقاش أوسع بشأن الأموال المنهوبة وحجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

لأن العراق يواجه ضغوطاً مالية ونقصاً في السيولة وارتفاعاً في الالتزامات الحكومية، بينما ينبغي أن تكون الأولوية لمعالجة أسباب الأزمة وليس تغيير الشكل الاسمي للعملة.

ويقول عيد لمجلة "فيلي"، إن حذف الأصفار "لا يوفر سيولة جديدة ولا يمول الرواتب ولا يخفف العجز والدين العام"، كما لا يرفع القوة الشرائية للمواطن أو القيمة الحقيقية للدينار.

"فلو جرى حذف ثلاثة أصفار، فإن 1000 دينار قديم سيصبح ديناراً جديداً، وستعاد تسمية الرواتب والأسعار والمدخرات والديون والعقود بالنسبة نفسها، من دون أن تتغير الثروة الحقيقية"، بحسب عيد. ويحذر الاقتصادي من أن التوقيت قد يفاقم المخاطر، خصوصاً في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على التعامل النقدي، مع ضعف الثقافة المالية والرقابة على الأسواق، ما قد يفتح الباب أمام تقريب الأسعار إلى الأعلى والمضاربة والارتباك في العقود والمدخرات والمعاملات.

ويؤكد أن الاعتراض "ليس على مبدأ حذف الأصفار" باعتباره أداة نقدية يمكن استخدامها في ظروف مناسبة، وإنما على ربطه بالأزمة المالية الحالية، لأن تغيير

ويرى مؤيدون أن إعادة تسمية العملة قد تبسط التعاملات وتساعد على تنظيم النقد، فيما يحذر اقتصاديون من تحويلها إلى علاج لأزمة مالية لا تعالجها الأرقام الجديدة.

وأثار وزير الاتصالات العراقي، مصطفى سند، جدلاً واسعاً بعدما كشف عن قرار حكومي يتعلّق بحذف الأصفار أو تغيير العملة، رابطاً الخطوة بمشكلة الأموال المنهوبة من الدولة، والتي قدرها بنحو 8 تريليونات دينار، في محاولة لجعل تلك الأموال عديمة الفائدة عند الانتقال إلى العملة الجديدة.

لكن التصريح جاء بعدما نفى المتحدث باسم الحكومة العراقية، حيدر العبودي، في 22 حزيران/يونيو 2026، وجود أي توجه أو نية حكومية لتغيير العملة الوطنية أو حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، مؤكداً أن الأنباء المتداولة بهذا الشأن عارية عن الصحة ولا تستند إلى أي قرارات رسمية. ويعود مشروع حذف ثلاثة أصفار إلى سنوات طويلة، إذ بدأ البنك المركزي دراسة الفكرة منذ عام 2007، وقال محافظه السابق علي العلاق في 2024 إن المشروع "ما يزال قائماً"، من دون تحديد موعد لتنفيذه. لكن الملف عاد بقوة في آب/أغسطس

والراتب الذي يبلغ مليون دينار، على سبيل المثال، يصبح 100 ألف من الوحدة الجديدة إذا كان الحذف يقتصر على صفر واحد في المثال، أو ألفاً عند حذف ثلاثة أصفار.

ويشدد زيدان خلال حديثه لمجلة "فيلي"، على أن العملية "لن تعالج أي اختلالات في الاقتصاد"، مشيراً إلى أن من يملك أموالاً غير مشروعة قد يحولها قبل الاستبدال إلى الذهب والفضة والعقارات أو الدولار، وهي أصول يمكن تداولها في السوق الموازية، ما يحد من قدرة تغيير الأوراق النقدية وحده على كشف الأموال الفاسدة.

ومن الناحية العملية، سيحتاج أي مشروع إلى طباعة أوراق جديدة وتحديث أنظمة المصارف والصراف الآلي والدفع الإلكتروني والحسابات الحكومية والشركات، فضلاً عن تحديد فترة للتعامل بالعملتين وتوضيح الأسعار والعقود والرواتب للناس.

وفي ظل هذه المعطيات، تبرز حقيقة الأزمة المالية التي يأتي الحديث عن حذف الأصفار في سياقها، إذ يقول المختص في الشأن المالي والمصرفي، مصطفى حنتوش، إن الإنفاق الحالي يجري وفق قاعدة 12/1 من المصروف الفعلي للسنة السابقة، بما يتيح الإنفاق ضمن سقف يقارب 152 تريليون دينار من سنة 2025، إلا أن الوصول إلى هذا المستوى من الإنفاق سيكون صعباً في ظل الإيرادات الحالية.

ويضيف حنتوش لمجلة "فيلي"، أن الحكومة تسعى إلى الضبط المالي وحصر الصرف في النفقات الأساسية والحاكمة، مع الاستعانة بالدين عبر البنك المركزي وخصم الحوالات لتغطية عجز يقدره بنحو 6 تريليونات دينار شهرياً، في ظل انخفاض حاد في الإيرادات النفطية، بسبب تداعيات إغلاق مضيق هرمز.

ويعتمد العراق على النفط لتوفير النسبة الأكبر من إيرادات الموازنة، ما يجعل المالية العامة شديدة التأثر بتراجع الصادرات أو انخفاض الأسعار.

ولهذا يرى خبراء أن إصلاح الإنفاق وتنويع الإيرادات وتنشيط القطاعات الإنتاجية والمصرفية أكثر تأثيراً في استقرار الدينار من تغيير وحدته الحسابية.

أهداف ومخاطر الحذف

وقد تكون لحذف الأصفار أهداف أخرى تتصل بمستقبل العملة وحجم الأموال المتداولة في السوق، حيث يرى الخبير الاقتصادي، كريم الحلو، أن الأصفار الثلاثة ارتبطت تاريخياً بفترة الحروب والعقوبات، وأن مشروع حذفها طرح سابقاً، بما في ذلك خلال ولاية نوري المالكي، لكنه لم يُنفذ.

ويعتقد الحلو خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن طباعة عملة جديدة قد تستهدف إعطاء "قوة جديدة" للعملة، إلى جانب محاولة كشف الأموال الموجودة في السوق، لكنه يقر بأن جزءاً كبيراً من أموال المهتمين بالسرقة قد يكون موجوداً في صورة ذهب ودولار وعقارات، وليس نقداً عراقياً.

ويحذر من أن مطالبة المواطنين بإثبات مصدر أموالهم عند تسليم العملة القديمة قد تخلق اضطراباً واسعاً إذا لم توضع آليات دقيقة، قائلاً إن السوق قد يتوقف في حال تطبيق الإجراءات بصورة مفاجئة. ومع ذلك، يرى الاقتصادي أن القرار قد يصبح حتمياً رغم صعوباته، وأن نجاحه يمكن أن يعزز قوة الدينار.

وتتوافق هذه الرؤية مع مقترحات طُرحت أخيراً لإعادة جزء من النقد الموجود خارج المصارف إلى الجهاز المصرفي، فقد قدرت الكتلة النقدية في إحدى الطروحات بنحو 113 تريليون دينار، منها نحو 106 تريليونات خارج المصارف، مع حديث عن استهداف سحب نحو 10 تريليونات دينار وإعادة تدويرها إلى الدورة المصرفية.

ولا تتوقف المخاوف عند الجانب المالي، ففي 2025 حذر خبراء من أن حذف الأصفار يحتاج إلى أشهر من التحضير، وضوابط مصرفية وأمنية ومراقبة للحدود والمطارات ومصادر الأموال، كما طالبوا بحماية القدرة الشرائية للموظفين وإطلاق حملات توعية.

وفي 2024 رأى خبراء أن المشروع يحتاج إلى استقرار في سعر الصرف واستقرار سياسي، فيما حذر آخرون من كلف طباعة العملة الجديدة ومخاطر التزوير وغسل الأموال والارتباك الاجتماعي.

وكان من بين المطالب آنذاك تعزيز القطاعات الإنتاجية، لأن قوة العملة لا تنشأ من عدد الأصفار، بل من اقتصاد قادر على إنتاج السلع والخدمات.

الأرقام لا يعالج الاختلالات الحقيقية في الاقتصاد.

آلية حذف الأصفار

من جهته، يقول الصحفي الاقتصادي، سلام زيدان، إن الوظيفة الأساسية لحذف الأصفار هي تقليل عدد الأرقام وتسهيل الحسابات؛ فبدلاً من أن تُقر الموازنة بأرقام تبلغ تريليونات الدنانير، تصبح بمليارات،

أشجار معمرة تقطع بدم بارد

بدائل فاشلة وصفقات مشبوهة

تغرق بغداد في التغير المناخي

صادق الأزرقى

" أثارت حادثة قطع شجرة معمرة لاستعمالها كحطب، جدلا كبيرا في العراق بخاصة أن البلد يعاني من التصحر الذي يتمدد فيه، وانحسار المساحات الخضراء، وتجريف الأراضي الزراعية، ما أدى إلى تفاقم أزمة المناخ بحيث وصلت الحرارة في الصيف الحالي حتى ٥٢ درجة مئوية بعد أن كانت لا تتجاوز ٤٣ درجة في عهود سابقة."



وفضلا عن ذلك فإن الجهات المعنية بالتشجير في الدوائر البلدية، تشتري الأشجار غير الملائمة للزراعة في الشوارع مثل النخيل بسبب فرق السعر، إذ لا يتعدى سعر شتلة شجرة الألبيزيا الملائمة للشوارع 750 دينار. 15,000 دينار، فيما يصل سعر الفسيلة الواحدة من النخيل إلى 165,000 دينار، بحسب وصولات الجهات المعنية وما كانت تمارسه المحافظات والبلديات في تجارب سابقة فاشلة، إذ ينتفع المسؤولون الفاسدون من فرق السعر مستغلين انعدام الرقابة والمتابعة.

في جميع عمليات قطع الأشجار التي تجري بصورة مكثفة في السنوات الأخيرة لم يحاسب أي شخص يقوم بهذا الفعل الشائن، وكان على الجهات المعنية أن تمارس سلطتها وتعاقب عملا مدمرا للبيئة، في الأقل اسوة بما تقوم به الجهات المعنية في إقليم كردستان مثلا، إذ أعلنت شرطة الغابات والبيئة في السليمانية، في شهر آب عن إصدار أمر بالقبض على متهم بقطع شجرة عمرها 300 عام في قضاء دوكان.

إن حادثة قطع شجرة معمرة تعود لعقود مضت ليست مجرد اعتداء بيئي عابر، بل هي انعكاس صارخ لخلل عميق في سياسات الإدارة البيئية والتخطيط الحضري في البلاد، فالتراجع الملحوظ في المساحات الخضراء وتمدد التصحر، وارتفاع درجات الحرارة القياسية التي باتت تلامس أو تتجاوز نصف درجة الغليان صيفا،

تشكل جميعها ناقوس خطر حقيقي يهدد الأمن المناخي والصحي للمجتمع. والمفارقة المؤلمة تكمن في أن الأزمة لا تقف عند حدود التغيرات المناخية العالمية أو قلة الموارد المائية فحسب، بل تتفاقم بسبب سوء الإدارة الإدارية والمالية، وغياب الرؤية العلمية المستدامة؛ فاستبدال الأشجار الظليلة والملائمة للبيئة الحضرية بأخرى غير مجدية، أو الهدر المالي الممنهج عبر تضخيم عقود الشراء والاستفادة من فروقات الأسعار على حساب المصلحة العامة، يعكس غياب الوعي بأهمية التشجير الاستراتيجي الذي لا يقتصر على الشكل الجمالي، بل يعد خط الدفاع الأول ضد العواصف الترابية وموجات الحر الشديدة.

إن هذا التماهي والإهمال يضعان المؤسسات المعنية أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية جسيمة، فمواجهة التصحر واختلالات المناخ تتطلب اليوم وقفة جادة تبدأ بفرض رقابة صارمة على المال العام المخصص للبيئة، وتفعيل التشريعات الصارمة لحماية الأشجار المعمرة والمساحات الخضراء، واعتماد معايير علمية دقيقة في اختيار أنواع الأشجار الملائمة للبيئة المحلية، بعيدا عن أطماع الفساد والهدر الإداري، ما لم يجري تدارك ذلك سريعا، فإن الكارثة البيئية والاجتماعية لن تكون مجرد احتمال مستقبلي، بل واقعا مائلا يصعب إصلاحه. تجري منذ سنين كثير من عمليات قطع أشجار معمرة وكبيرة في مناطق متفرقة من العراق، منها في بغداد والموصل وغيرهما، شملت حتى المدارس والمستشفيات وأثارت الجدل والاستياء الشعبي والرسمي، وتداول الناشطون صور ومقاطع فيديو توثق إزالة تلك الأشجار، مما دفع الجهات الرسمية للرد وسط مطالبات بالتحقيق وحماية الغطاء النباتي. وظهرت أفلام الفيديو التي نشرها ناشطون آليات حكومية تقطع أشجارا ضخمة ومعمرة في شوارع رئيسية، ما أثار اتهامات للجهات البلدية بالإضرار بالبيئة وتقليل المساحات الخضراء في المدن. أما عن الموقف الرسمي ومسوغات القطع،

فعرزته الجهات المعنية مثل أمانة بغداد في حوادث سابقة، إلى أن بعض الأشجار جرت إزالتها بسبب إصابتها بالمتقدمة بحشرات مثل الأرضة خشية سقوطها على المارة، بحسب تصريحات لمسؤولي الأمانة، التي أشارت إلى تواجد خطط لتعويض المساحات المزالة عبر زراعة أشجار بديلة ومستدامة، فيما تلفت المطالبات الشعبية إلى ضرورة معالجة الأخطاء الزراعية بالمبيدات بدلا من قطع الجذور المعمرة.

يشار إلى أن وزارة الزراعة العراقية، كانت قد حددت عقوبات إزالة الأشجار عشوائيا في داخل وخارج المدن، فيما أكدت تواجد 3 قوانين وقرارات خاصة لحماية الأشجار والغابات في الأماكن العامة، وبحسب مستشار وزارة الزراعة في تصريح سابق، إن حماية الأشجار والغابات في داخل المدن وخارجها، نظمت بـ3 قوانين، الأول هو قانون الغابات والمشاجر رقم 30 لسنة 2009 الذي يمنع بموجبه قطع الأشجار والشجيرات أو تجريفها من دون موافقات أصولية، والثاني هو قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009، الذي يتضمن حماية التنوع الحيواني ويمنع قطع الأشجار المعمرة في المناطق العامة وداخل المدن وكذلك قطع أشجار الغابات، وبخلاف ذلك يتعرض المخالف إلى المساءلة القانونية وتصل العقوبة إلى السجن أو الغرامة المالية.

أما القانون الثالث فهو قرار مجلس الوزراء رقم 50 لسنة 2019 الذي ينص على إلزام وزارتي الإعمار والإسكان والزراعة والمحافظات بأخذ الإجراءات الكفيلة لإيقاف تجريف البساتين والأراضي الزراعية ومنع تحويلها إلى أراض سكنية أو تغيير استعمالها لأغراض أخرى مع السماح بتحويل جنسها وفقا لصلاحيات مجلس الوزراء استنادا للقرار رقم 1187 لسنة 1982 بشروط معينة، طبقا للتعليمات. وأشار مستشار وزارة الزراعة، إلى أن الوزارة ليست بحاجة إلى تشريع قانون جديد لتجريم إزالة الأشجار عشوائيا بقدر ما تحتاج إلى تطبيق القوانين والقرارات النافذة، على حد وصفه.

ياقوت جبال زاغروس.. البلاوك كنز دفين في قلب صخور كرمانشاه

فيلي :

يعدّ "البلاوك" أو الكرز الهندي (الكرز البري) الياقوت الأحمر لصخور جبال زاغروس، والذي يمثل إلى جانب خواصه الدوائية والعلاجية الفريدة، فرصة ذهبية لتنمية الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل في المناطق الريفية.

ياقوت جبال زاكروس.. كنز دفين في قلب صخور كرمانشاه

وبحسب تقرير لوكالة "مهر" الإيرانية ترجمته مجلة "فيلي"، فإنه على امتداد الصخور الصلبة وبين ثانيا غابات البلوط والبطم (الحبة الخضراء) الكثيفة في سفوح جبال زاكروس بمحافظة كرمانشاه، يكمن موطن بكر لواحد من أثري هدايا الطبيعة. إنها شجيرة برية مقاومة يعرفها السكان المحليون بأسماء محببة مثل "بلالوك" أو "برالو". وتعرف هذه السلالة النباتية في النصوص الرسمية باسم "الكرز البري"، وهي ليست مجرد ثمرة غابية بسيطة، بل هي رمز لصمود طبيعة الجبال وجزء لا يتجزأ من هوية وثقافة والطب الشعبي لأهالي غرب البلاد.

تنمو حبات "البلالوك" الصغيرة واللامعة كالياقوت في ظروف قاسية وتربة صخرية ضئيلة العمق، متضمنة جوهر الحيوية والانتشاش الجبلي. وإلى جانب قيمتها البيئية الفريدة ودورها الهام في الحفاظ على التنوع البيولوجي في زاكروس، تتمتع هذه النبتة بإمكانيات اقتصادية وغذائية هائلة ومخبأة. وفي عصر يتزايد فيه الاهتمام العالمي بالنباتات الطبية والمنتجات العضوية، يمكن لـ"البلالوك" -عبر تخطيط مدروس- أن يتحول من مجرد ثمرة جبلية برية إلى محصول إستراتيجي يعزز اقتصاد المجتمعات المحلية.

ورغم ذلك، فإن استدامة هذا المخزون الجيني الثمين مرهونة بالتعرف الدقيق عليه، والاستغلال المنظم، وحماية موطنه الطبيعية. إن دمج المعارف المحلية للموروث الشعبي مع الاكتشافات العلمية الحديثة لن يماط للثام عن الخواص الدوائية المذهلة لهذا النبات فحسب، بل سيمهد الطريق أيضا للتنمية المستدامة، وتوفير فرص العمل الريفية، ومنع انقراض هذه السلالة الأصلية في كرمانشاه.

وأوضح رئيس شؤون المراعي بالمجلس العام للموارد الطبيعية وإدارة المساقط المائية في محافظة كرمانشاه، بهزاد رستمي، الخصائص النباتية لهذه السلالة المحلية قائلا: "البلالوك أو الكرز البري المعروف علمياً باسم (Prunus incana)، هو شجيرة لا يتجاوز ارتفاعها مترين في أقصى الحالات.

يفضل هذا النبات النمو في المناطق الحصوية والصخرية من زاكروس ذات التربة قليلة العمق، والملفت أنه يتخذ أحيانا من أشجار البلوط والبطم الضخمة في الغابات الكثيفة دعامة لنموه وارتقائه".

وأضاف: "تتفتح براعم هذه الشجيرة في أواخر الربيع بلون أبيض وعطر شجي يشبه اللوز المر. أما ثمارها التي يبلغ قطرها خمسة مليمترات فتمر بمرحلة تحول جذابة؛ إذ تتغير من اللون الأخضر والمذاق الحامض أول الأمر، لتتحول في فصل الصيف إلى اللون الأصفر ثم الأحمر، وأخيرا إلى الأسود

مضادة للتقلصات ومهدئة، بل إن نوى هذه الثمار يعصر لاستخراج زيت يتمتع بخصائص علاجية استثنائية".

وحذر رستمي من المخاطر التي تهدد هذا النوع الثمين، قائلا: "الموطن الرئيسي للبلالوك هو المناطق الجبلية البكر، بما في ذلك مرتفعات أوراامانات. وبما أن هذه الشجيرة تنمو برياً وتجدها في الطبيعة يتطلب وقتاً طويلاً، فإن القطاف غير الرسمي والجائر قد يهدد أعداد هذا النوع بشكل جدي، وتتطلب حمايتها اهتماماً خاصاً من المجتمعات المحلية".

بنك جيني ثمين لمقاومة النباتات

وأضاف: "لا تقتصر أهمية البلالوك على خواصه العلاجية فحسب؛ بل إن هذه السلالات البرية تمثل بنكاً وخزاناً جينياً غنياً لتطوير النباتات بفضل قدرتها العالية على التكيف مع الإجهادات البيئية كالحديث والجفاف والبرد الآفات. كما تعد الطبقة الزغبية على أوراقها ميكانيكية طبيعية للحد من النتج ومواجهة أشعة الشمس القوية في المرتفعات".

"معجزة طبيعية" وأشار المعاون الفني للموارد الطبيعية بكرمانشاه إلى الوصفات العلاجية المدونة

والذي يعتبر دواء قويا لإزالة التهابات وعفونة الكلى ومشاكل المثانة؛ وكل هذه الخواص تظهر مدى الأهمية والمكانة الخاصة التي يمكن أن يحتلها مشروب البلالوك في السلة الصحية للأسر".

إن التنوع البيولوجي في زاكروس والكنوز مثل "البلالوك" هي هبة إلهية لمحافظة كرمانشاه، يمكن أن تؤسس لاقتصاد أخضر ومستدام في المنطقة. ونظراً لخصائص الدوائية والغذائية المثبتة لهذه الشجيرة، فقد حان الوقت لتقوم الجهات المعنية بوزارة الزراعة ومراكز أبحاث الموارد الطبيعية باتخاذ



خطوات عملية ومحددة لنقل هذه السلالة البرية إلى مرحلة "الاستئناس" و"الزراعة المحمية أو الحقلية".

إن إنشاء ورش معالجة المحلية، وتصنيع المشروبات المعيارية، والاستخلاص العلمي للزيوت من النوى، يعد مطلباً ملجأً لن يمنع بيع المواد الخام وانقراض هذا النوع في الطبيعة فحسب، بل سيفتح آفاقاً واسعة من الأمل، وتوفير فرص العمل، والتمكين الاقتصادي لسكان القرى والمراعي في كرمانشاه، وفقاً للتقرير.

لهذا النبات بين السكان المحليين، موضعاً أن "مزيج ثمار البلالوك ونواتها المطحونة مع السمن الحيواني يشكل معجوناً فريداً لعلاج قرحة المعدة، ومشاكل الأمعاء، والإمساك المزمن. كما أن طحن هذه الثمرة مع الزعتر الجبلي وغلها يساعد في علاج اضطرابات وسواس وتقوية الذاكرة".

واختتم زكنه تصريحه بالإشارة إلى استعانة أخرى مذهلة بهذا النبات: "من الاستخدامات المدهشة لهذا النبات أيضاً خلط مغليته مع زهور البابونج والسندج (الزيتون الروسي)،

من جانبه، أكد المعاون الفني للمجلس العام للموارد الطبيعية وإدارة المساقط المائية بمحافظة كرمانشاه، هوشنگ زكنه، على الأهمية البيئية للكرز البري قائلا: "تنتهي هذه السلالة إلى الفصيلة الوردية، وتحتاج لنموها الأمثل إلى برودة الشتاء، وأشعة الشمس الكاملة، وتربة جيدة التصريف. ويتراوح العمر الإنتاجي لهذه الشجيرة نفضية الأوراق بين 25 و35 عاماً، وتنتشر عادة على حفاف الغابات والمواطن الجبلية شبه المفتوحة بالمحافظة".

بطعم حلو ومستطاب".

تهديدات القطف الجائر

وأشار رئيس شؤون المراعي في كرمانشاه إلى مكانة "البلالوك" في الطب التقليدي، مبيناً: "وفق المعارف المحلية، يصنّف طبع هذه الثمرة بأنه بارد ويابس. ويستخدم مغلي الثمار والأوراق وحتى أغصان هذا النبات بشكل واسع كمسكن قوي لآلام المفاصل، وآلام الظهر، وتحسين وظائف الرئتين. كما أن وجود مركبات مثل الفلافونويد والتانينات في قشورها وأخشابها يمنح مشروباتها خواص

"الدولة عاجزة هيكلية عن استيعاب أعداد إضافية في ظل تضخم الجهاز الإداري وارتفاع النفقات التشغيلية، وفي الوقت نفسه يغيب القطاع الخاص القادر على توفير البديل الحقيقي".

بدائل مضيق هرمز..

كيف يخطط العراق لتحرير صادراته النفطية من "المنفذ الواحد"؟



فيلي:

لم تعد أزمة تصدير النفط العراقي مجرد تحدٍّ يتعلق بإيصال الخام إلى الأسواق العالمية، بل تحولت إلى اختبار حقيقي لقدرة الدولة على حماية مواردها المالي الرئيس في ظل المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، وفي مقدمتها اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، الذي أعاد إلى الواجهة سؤالاً ظل مطروحاً لسنوات: هل يستطيع العراق التخلص من الاعتماد على منفذ تصدير واحد؟

وقال مصدر نفطي، في تصريح لمجلة "فيلي"، إن وزارة النفط شرعت بإعداد خطة متكاملة لتنويع منافذ التصدير، تركز على أكثر من مسار، أبرزها تطوير خطوط الأنابيب القائمة، ودراسة إنشاء

العامة والإنفاق الحكومي، وهو ما دفع الحكومة إلى تبني رؤية تقوم على تنويع طرق التصدير، بدلاً من رهن الصادرات بمسار واحد قد يتأثر بأي تطور سياسي أو أمني أو فني.

لتطوير البنية التحتية النفطية. ولا تأتي هذه التوجهات من فراغ، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية، ما يجعل أي تراجع في الصادرات ينعكس مباشرة على الموازنة

كما وجه بالإسراع في تأهيل وتطوير أنابيب نقل النفط، والتعاقد مع الشركات العالمية لتسويق وبيع النفط العراقي، وتوسيع منافذ التصدير البديلة، والعمل على مدار الساعة لتحويل الأزمة الحالية إلى فرصة

لا تريد أعماراً بقدر ما تريد حلولاً عملية ونتائج ملموسة خلال فترة قصيرة، لأن كل برميل نفط لا يصل إلى الأسواق يمثل خسارة مباشرة لخزينة الدولة وتأخيراً في تمويل الرواتب والخدمات.

هذا السؤال كان محور الاجتماع الموسع الذي عقده رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزبيدي مع قيادات وزارة النفط، والذي طالب خلاله بالانتقال من مرحلة التشخيص إلى التنفيذ، مؤكداً أن الحكومة

استقطاب الشركات العالمية، ليس فقط لتنفيذ خطوط الأنابيب، وإنما أيضاً للمشاركة في التمويل والإدارة ونقل التكنولوجيا، عبر عقود وشراكات طويلة الأمد تضمن للعراق الاستفادة من الخبرات الدولية مع الحفاظ على سيادته على ثروته النفطية.

ويشير خبراء اقتصاد إلى أن تنوع منافذ التصدير لا يقتصر أثره على حماية الإيرادات النفطية، بل يمتد إلى تحسين القدرة التفاوضية للعراق مع الأسواق وشركات النقل، وتقليل مخاطر توقف الصادرات، فضلاً عن جذب استثمارات جديدة في مجالات التخزين والصناعات البتروكيمياوية والنقل والخدمات اللوجستية.

كما أن بناء شبكة متكاملة من الأنابيب والمنافذ يمنح العراق مرونة أكبر في توجيه صادراته بحسب الظروف، بحيث لا يؤدي تعطل أحد المسارات إلى توقف الصادرات بالكامل، وهو ما يمثل تحوّلًا جذريًا في إدارة قطاع النفط مقارنة بالنموذج التقليدي القائم على الاعتماد على منفذ رئيسي واحد. ويجمع الخبراء على أن نجاح هذه الاستراتيجية لن يقاس بعدد الأنابيب التي ستنشأ، بل بقدرة العراق على تحويل ثروته النفطية من مورد يعتمد على تصدير الخام إلى قاعدة لإقامة صناعات متقدمة وسلاسل قيمة مضافة، تعزز الإيرادات وتوفر فرص العمل وتدعم التنوع الاقتصادي.

وبين توجهات رئيس الوزراء التي شددت على الحلول العملية، ورؤية الحكومة لتعزيز القيمة المضافة، وآراء المختصين بضرورة تنوع المسارات، يبدو أن العراق يقف أمام فرصة لإعادة رسم خريطة صادراته النفطية، ليس فقط لمواجهة أزمة آنية، بل لبناء منظومة أكثر مرونة واستدامة، قادرة على حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات السياسة والجغرافيا، وتحويل النفط من مجرد سلعة تصديرية إلى محرك رئيس للتنمية الاقتصادية في العقود المقبلة.

« تصنيع برميل واحد من النفط الخام قد يحقق قيمة اقتصادية تعادل في متوسطها قيمة سبعة براميل من الخام، وهو ما يعكس أهمية التكامل الصناعي وتعميق المحتوى المحلي في قطاع الطاقة » ..

مشروع الربط مع ميناء بانباس، واستكمال مشروع البصرة - حديثة، بما يسمح للعراق مستقبلًا بتوزيع صادراته بين أكثر من منفذ وفقًا للظروف السياسية والأمنية

ومتطلبات الأسواق.

وأضاف أن النقل بالشاحنات يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا خلال المرحلة الانتقالية، خصوصًا في نقل الخام من الحقول إلى مراكز التجميع أو المنافذ الحدودية، لكنه لا يمثل حلًا دائمًا بسبب ارتفاع كلفته مقارنة بخطوط الأنابيب، فضلًا عن محدودية الكميات التي يمكن نقلها، والحاجة إلى بنية لوجستية متكاملة تشمل أساطيل نقل ومحطات تحميل وخزن وأنظمة تتبع إلكترونية.

وأكد خليل أن نجاح هذه الخطة يتطلب

النفط، بل يتحول إلى ركيزة لبناء مناطق صناعية ومراكز خزن وخدمات لوجستية ترفع القيمة المضافة للقطاع النفطي. من جانبه، قال الخبير النفطي علي خليل، في تصريح لمجلة "فيلي"، إن تنوع منافذ تصدير النفط لم يعد خيارًا فنيًا أو مشروعًا طويل الأمد يمكن تأجيله، وإنما أصبح ضرورة اقتصادية وأمنية، لأن استمرار الاعتماد على منفذ واحد يجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات. وأوضح أن خط كركوك - جيهان يمثل الحل الأسرع في المرحلة الحالية، لكنه لا يكفي وحده، مشيرًا إلى ضرورة المضي بالتوازي في

وأشار صالح إلى أن هذه الرؤية تمثل استراتيجية وطنية لربط قطاع الطاقة بالصناعة والنقل والخدمات اللوجستية والتجارة، مؤكدًا أن مستقبل الطاقة لم يعد يقاس بحجم الاحتياطيات والإنتاج فقط، بل بقدرة الدول على تحويل مواردها الطبيعية إلى منظومات صناعية ولوجستية وتقنية متكاملة تحقق الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ويرى مراقبون أن هذا الطرح يتقاطع مع التحركات الحكومية الرامية إلى إنشاء شبكة تصدير متعددة المسارات، بحيث لا يقتصر دور الأنابيب الجديدة على نقل

متوسطها قيمة سبعة براميل من الخام، وهو ما يعكس أهمية التكامل الصناعي وتعميق المحتوى المحلي في قطاع الطاقة. وأضاف أن العالم يشهد تحوّلًا متسارعًا من مفاهيم "الجغرافيا السياسية" إلى "الجغرافيا الاقتصادية"، إذ لم تعد الدول تركز فقط على مواقع إنتاج النفط، بل أصبحت تهتم بإقامة الصناعات النفطية قرب الموانئ والأسواق الاستهلاكية الكبرى، وإنشاء خزانات استراتيجية للنفط الخام والمشتقات في مراكز التخزين العالمية، بما يعزز مرونة الإمدادات ويقلل من تأثير الأزمات الجيوسياسية.

خطوط جديدة، إلى جانب استخدام النقل بالشاحنات كحل مرحلي يضمن استمرار تدفق الخام إلى حين إنجاز المشاريع الاستراتيجية.

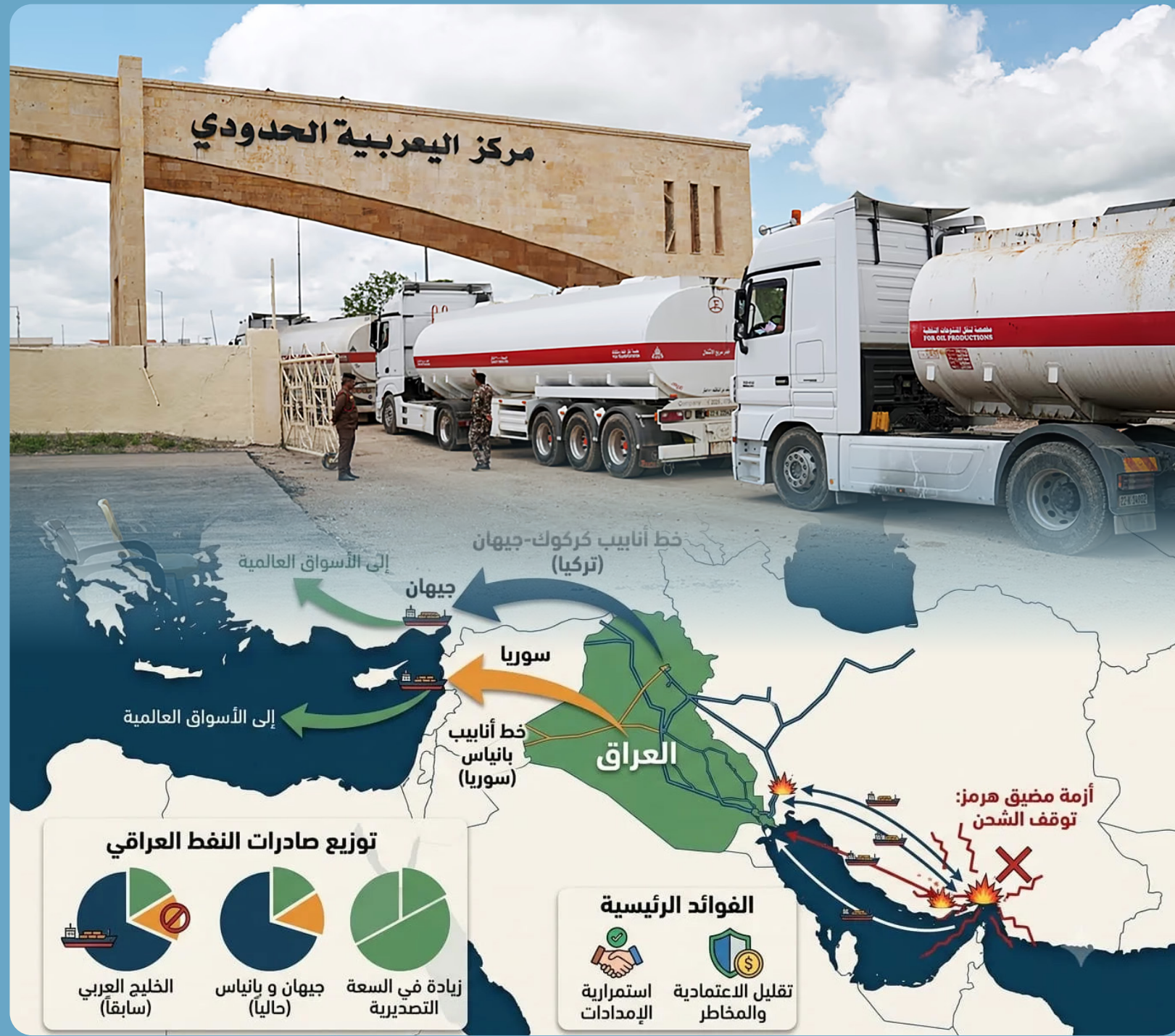
وأوضح المصدر أن خط كركوك - جيهان التركي يمثل الخيار الأسرع من الناحية الفنية، لوجود بنية تحتية جاهزة يمكن تطويرها وزيادة طاقتها الاستيعابية، فيما تواصل الحكومة دراسة إعادة تفعيل المسار الغربي باتجاه ميناء بانباس السوري، إضافة إلى مشروع البصرة - حديثة الذي يمكن أن يتحول مستقبلًا إلى عقدة استراتيجية تربط حقول الجنوب بالمنافذ الغربية والشمالية، وصولًا إلى الأردن والبحر الأحمر.

وأضاف أن تنفيذ هذه المشاريع يتطلب تعاونًا واسعًا مع الشركات العالمية المتخصصة في تصميم وإنشاء وتشغيل خطوط الأنابيب، فضلًا عن توفير التمويل والخبرة الفنية، لأن العراق بحاجة إلى استثمارات كبيرة لا يمكن أن تتحملها الموازنة العامة وحدها.

وبينما ينصب الاهتمام على إيجاد منافذ جديدة لتصدير النفط الخام، تؤكد الحكومة أن الرؤية لا تتوقف عند زيادة الصادرات، وإنما تمتد إلى إعادة بناء فلسفة إدارة الثروة النفطية نفسها.

وفي هذا السياق، أكد مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية،

مظهر محمد صالح، في تصريح لمجلة "فيلي"، أن توجهات رئيس الوزراء خلال اجتماعه مع قادة القطاع النفطي ارتكزت على مسارات استراتيجية تواكب الحاجة إلى تعظيم سلاسل القيمة المضافة، بوصفها أحد أهم مرتكزات التنوع الاقتصادي. وقال صالح إن النفط الخام ينبغي ألا يُنظر إليه بوصفه مادة أولية للتصدير فقط، بل موردًا استراتيجيًا يمكن تعظيم عوائده عبر التوسع في الصناعات التحويلية وإنتاج المشتقات النفطية والبتروكيمياويات، موضحًا أن تصنيع برميل واحد من النفط الخام قد يحقق قيمة اقتصادية تعادل في



وتوفير حوافز حقيقية للدخار، من خلال تطوير المنتجات الادخارية ومنح عوائد تنافسية على الودائع، وتعزيز حماية المودعين وتحسين الخدمات المصرفية، إلى جانب تقليل كلفة وإجراءات فتح الحسابات والتحويلات والتوسع في الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية ونقاط البيع".

ويخلص صالح إلى أن "العملية لا ينبغي أن تتوقف عند انتقال الأموال من المنازل إلى المصارف، بل يجب أن تنتقل من الودائع إلى الائتمان، ومن الائتمان إلى الاستثمار، وصولاً إلى الإنتاج وخلق فرص العمل".

حجم الأموال خارج المصارف

في المقابل، يقدم الخبير المالي والمدير العام السابق في البنك المركزي، محمود داغر، قراءة مختلفة لطبيعة الأموال الموجودة خارج المصارف، مؤكداً أنها لا تمثل بمجملها أموالاً مكتنزة.

ويقول داغر في حديث لمجلة "فيلي" إن "الإصدار النقدي يبلغ نحو 105 تريليونات دينار، منها نحو 8 تريليونات دينار داخل الجهاز المصرفي، بينما يوجد نحو 97 تريليون دينار خارجه".

ويوضح أن "نحو ثلثي الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي تستخدم في تسوية المدفوعات النقدية بين التجار، وعمليات بيع وشراء العقارات، ودفع الرواتب والأجور، فيما قد يمثل الاكتناز نحو ربع الأموال الموجودة خارج المصارف".

ويربط داغر استمرار الاعتماد على النقد بـ"عدم الثقة الكافية بالمصارف، إلى جانب العادات السائدة في المجتمع العراقي وبطء التحول إلى الدفع الإلكتروني"، مشيراً إلى أن "الانتقال إلى نظام دفع إلكتروني واسع

وبيئنا لا تعني الأموال خارج الجهاز المصرفي بالضرورة أنها مكتنزة بالكامل، فإن ضخامة حجمها تثير تساؤلات بشأن ضعف التعامل المصرفي، ومدى قدرة المصارف على جذب المدخرات وتحويلها إلى قروض وتمويل للمشاريع والاستثمارات.

ويعيد هذا الواقع فتح ملف العلاقة بين المواطن والمصارف، وأسباب استمرار تفضيل النقد، وانعكاسات الاقتصاد النقدي على حركة الأموال والنشاط الاقتصادي، خصوصاً مع وجود عشرات المصارف العاملة في البلاد.

أموال خارج المصارف

يقول المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، في حديث لمجلة "فيلي"، إن "بقاء جزء من الأموال النقدية خارج الجهاز المصرفي يمثل أحد التحديات أمام الاقتصاد العراقي، في ظل محدودية استفادة القطاع المصرفي من هذه الأموال في عمليات الإيداع والائتمان وتمويل المشاريع والاستثمارات". ويوضح صالح أن "الأموال المكتنزة نقداً، سواء لدى الأسر أو الشركات، تبقى خارج نطاق الوساطة المالية، ما يحد من قدرة المصارف على توظيف المدخرات في تمويل النشاط الاقتصادي، ويزيد الاعتماد على النقد والاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن ارتفاع كلفة التعاملات النقدية وضعف الشفافية المالية".

ويؤكد أن "المشكلة لا تكمن في استخدام النقد بحد ذاته، وإنما في تحوله إلى وسيلة لاكتناز المدخرات بدلاً من توجيهها عبر القنوات المالية نحو الاستثمار والإنتاج". ويشير إلى أن "إعادة هذه الأموال إلى الدورة الاقتصادية تتطلب بناء الثقة بالمصارف

أزمة ثقة واقتصاد كاش..

نحو ٩٧ تريليون دينار عراقي خارج الجهاز المصرفي

فيلي : تُشكّل الأموال النقدية الموجودة خارج الجهاز المصرفي أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، في ظل استمرار اعتماد شريحة واسعة من المواطنين والتجار على التعامل النقدي والاحتفاظ بجزء من أموالهم خارج المصارف.



يحتاج إلى فترة طويلة مع استمرار تطوير المصارف وأدوات الدفع".
وتبرز أرقام الإصدار النقدي أهمية النقاش بشأن حجم الأموال المتداولة خارج المصارف، إلا أن الإصدار النقدي لا يعني بالضرورة أن كامل المبلغ يمثل أموالاً مكتنزة لدى المواطنين، كما أن ارتفاعه لا يعني تلقائياً طباعة أموال جديدة.
والجزء الأكبر من الأموال خارج المصارف، وفق قراءة داغر، يدخل في حركة السوق وتسوية المدفوعات النقدية، وهو ما يجعل التمييز بين النقد المتداول والأموال المكتنزة ضرورياً عند تقييم حجم المشكلة.
حضور "الكاش"

ورغم وجود عدد كبير من المصارف، لا يزال التعامل النقدي يحتل مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي في العراق.
وبلغ عدد المصارف العاملة 72 مصرفاً، بواقع 7 مصارف حكومية و65 مصرفاً خاصاً، إلا أن كثرة عدد المصارف لا تعني بالضرورة ارتفاع مستوى التعامل المصرفي، إذ يبقى التحدي الأساسي في مدى استخدام المواطنين والشركات للمصارف في الادخار والدفع والتمويل.

ويعمل البنك المركزي على تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المصرفي، إلى جانب التوسع في وسائل الدفع الإلكتروني ونشر الثقافة المالية.

التفضيل الأول للعراقيين

ويقول الخبير الاقتصادي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة ذي قار، نجم عبد طارش، لمجلة "فيلي"، إن "استمرار الاقتصاد النقدي يرتبط بمجموعة عوامل متداخلة، من بينها ضعف الثقة بالمصارف، والعادات المتجذرة في التعامل النقدي، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن

ومويل النشاط الاقتصادي".

وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد بطاقات الدفع في العراق تجاوز 20 مليون بطاقة، إلا أن الاستخدام الفعلي لها لا يزال أقل من حجم انتشارها، فيما يستخدم عدد من حاملي البطاقات الحسابات بصورة أساسية لسحب الرواتب بدلاً من استخدامها في عمليات الشراء والدفع اليومية.

محدودية استخدام الدفع الإلكتروني في بعض الأنشطة".
ويضيف أن "المشكلة لا تكمن في وجود النقد داخل الاقتصاد، فهو جزء طبيعي من أي نظام مالي، وإنما في أن يصبح النقد الوسيلة الأساسية لتسوية المعاملات والاحتفاظ بالمدخرات، بما يقلل الأموال التي تمر عبر المصارف ويحد من قدرتها على خلق الائتمان

الحلول الممكنة

ولا تتوقف معالجة المشكلة عند إعادة الأموال إلى المصارف، إذ إن الهدف النهائي يتمثل في إدخالها في الدورة الاقتصادية بصورة أكثر كفاءة.
فالأموال عندما تتحول إلى ودائع يمكن أن تمنح المصارف قدرة أكبر على توفير الائتمان، وعندما يتحول الائتمان إلى

استثمار ومشاريع إنتاجية، يمكن أن ينعكس ذلك على النمو وخلق فرص العمل وزيادة النشاط الاقتصادي.
وبالتالي، فإن التحدي أمام العراق لا يتمثل فقط في حجم الأموال الموجودة خارج المصارف، وإنما في بناء منظومة مصرفية تجعل المواطن والتاجر يجدان في المصرف وسيلة أكثر أماناً وفائدة وسهولة من

" بلغ عدد المصارف العاملة 72 مصرفاً، بواقع 7 مصارف حكومية و65 مصرفاً خاصاً، إلا أن كثرة عدد المصارف لا تعني بالضرورة ارتفاع مستوى التعامل المصرفي "

الاحتفاظ بالأموال والتعامل بها نقداً. وفي المحصلة، تكشف ضخامة النقد خارج الجهاز المصرفي عن استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على التعاملات النقدية، في وقت يسعى فيه القطاع المصرفي إلى زيادة دوره في الادخار والائتمان وتمويل الاقتصاد. وبينما يرى مظهر محمد صالح أن إعادة الأموال إلى الجهاز المصرفي تتطلب استعادة الثقة وتحفيز الادخار، يلفت محمود داغر إلى أن الجزء الأكبر من الأموال خارج المصارف يتحرك فعلياً في السوق ولا يمثل اكتنازاً كاملاً، فيما يربط نجم عبد طارش استمرار الاقتصاد النقدي بضعف الثقة والعادات السائدة ومحدودية استخدام الدفع الإلكتروني.

وببقى الانتقال من اقتصاد يعتمد على الكاش إلى اقتصاد أكثر اعتماداً على المصارف والدفع الإلكتروني مرتبطاً بقدرة القطاع المصرفي على استعادة الثقة، وتوفير خدمات أكثر كفاءة، وتحويل الأموال من مجرد تداول نقدي إلى ودائع وائتمان واستثمار وإنتاج.

ونظم دلالون وتجار عقارات ومواطنون وقفات احتجاجية واضرابات جزئية للمطالبة بإلغائها أو تخفيض رسومها التي يعدونها عبئا إضافيا على البائع والمشتري، وبرغم تلك الاحتجاجات والاعتراضات التي قدمتها مكاتب الوسطاء العقاريين والمواطنين ضد الرسوم والآليات الجديدة، غير أن المنصة التي يشرف عليها اتحاد الغرف التجارية وغرفة تجارة بغداد بالتعاون مع الجهات المعنية ما تزال معتمدة رسميا لتنظيم وإصدار العقود العقارية الرقمية.

وانتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي أخبار متكررة تفيد بإلغاء المنصة وعودة الأمور لسابق عهدها، ولكن لم يصدر أي قرار حكومي رسمي أو قضائي بإنهاء العمل بها.

واستنادا إلى المنصة، لا يسمح للوسيط العقاري بإجراء أو توثيق أي عقد بيع أو شراء أو إيجار إلا بوساطتها، إذ يجري إصدار عقد رقمي مؤمن برمز الاستجابة السريعة (كود) وبصمات الأطراف (البائع والمشتري)، ليرسل بعدها العقد إلكترونيا إلى دائرة التسجيل العقاري (الطابو) لإتمام الإجراءات ونقل الملكية.

من وجهة نظر الحكومة والجهات الداعمة تعد المنصة خطوة ضرورية نحو الأتمتة والتحول الرقمي للحد من عمليات التلاعب، والتزوير، وغسيل الأموال، والتهرب الضريبي؛ كما تهدف إلى تنظيم السوق العقاري، وضبط حقوق الأطراف المتعاقدة، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة لحركة الأموال والعقارات في البلاد.

أما من وجهة نظر الشارع والوسطاء العقاريين فيرون أنها فرضت قيودا بيروقراطية معقدة، وأنبطت إدارتها إلى جهات أهلية أو استثمارية برأيهم تفرض رسوما مالية طائلة تحت مسميات متنوعة، مما أدى إلى حالة من الشلل والركود التام في حركة سوق العقارات.

وتمحورت الاحتجاجات والوقفات الاحتجاجية بشأن عدة نقاط جوهرية تخص الجوانب المالية والقانونية، إذ تفرض أجور خدمات مالية لصالح المنصة والشركة المستثمرة المشغلة عند إتمام العقود، التي تتراوح بين 800 ألف إلى 950 ألف دينار، بحسب قيمة العقار وسعره، وهي مبالغ تدفع كأجور خدمات إضافية بخلاف الرسوم الحكومية الرسمية السابقة.

في السابق، كانت أغلب العقود تنظم محليا أو تحتسب رسومها بناء على التقديرات الرسمية أو أسعار البلدية المخفضة نسبيا، أما المنصة فألزمت الأطراف بكتابة السعر الحقيقي والفعلي للبيع. ونظرا لاعتماد "السعر الحقيقي" للبيع عبر المنصة والربط المباشر مع الدوائر الضريبية،

منصة "عقاري"

طوق نجاة تنظيمي

أم عبء مالي يزيد أزمة الإسكان؟

فيلي:



منصة عقاري الرقمية، هي منصة إلكترونية رقمية وصفت نفسها بأنها "المنصة الوطنية الأولى للمعاملات العقارية الرقمية"، تهدف إلى أتمتة قطاع العقارات في العراق فيما يتعلق بالبيع، والشراء، والإيجار عبر ربط الوسطاء العقاريين المرخصين من غرف التجارة وفق القانون رقم 58 لسنة 1987 بدوائر التسجيل العقاري والجهات الحكومية الرقابية.





**" فرض رسوم
وضرائب جديدة عبر
منصة رقمية تابعة
لجهة غير حكومية
مباشرة أو بشركة
مستثمرة يخالف
المادة (٢٨) من
الدستور العراقي التي
تنص على أن لا تفرض
الضرائب والرسوم..إلا
بقانون" ..**

مصادر الأموال والتحويلات المصرفية بخاصة للصفقات الكبرى التي تتجاوز 500 مليون دينار؛ هذا الربط الصارم مع تعليمات البنك المركزي ومكتب مكافحة غسيل الأموال، أدى إلى تخوف كثير من المتعاملين ممن اعتادوا على التداول النقدي السريع بعيدا عن التعقيدات المصرفية والرقابية المشددة، مما خلق حالة ترقب وحذر شديدين أودتا بحركة السوق.

وكذلك، ان توقف حركة بيع وشراء العقارات لم يؤثر فقط على المكاتب العقارية، بل أدى إلى شلل شبه جماعي في القطاعات المرتبطة بذلك ارتباطا وثيقا، مثل قطاع البناء، ومحال المواد الإنشائية، والمهن الحرة المرتبطة بالتشييد مثل النجارين، والحدادين، والعمالة بشتى أنواعها، كون العقار هو المحرك الرئيس للسيولة النقدية في السوق المحلي العراقي، ما أدى إلى تفاقم مستويات بطالة الايدي العاملة.

المفروضة حكوميا وعبر المنصة تستنزف مبالغ ضخمة قد تقارب أو تبلغ نحو 10% من قيمة العقار الإجمالية بين ضرائب ورسوم خدمات المنصة وأجور "الدلالية" المحسوبة على السعر الحقيقي. هذا التخوف المالي جعل المشتري والبائع يحجمان عن إتمام الصفقات خوفا من هذه المبالغ الطائلة التي تضاف إلى سعر العقار الأصلي. وترتبط المنصة بإجراءات محررة لتدقيق

ورسوم التسجيل تحسب من القيمة الكاملة المعلنه، وهو ما رفع الكلف المالية إلى أضعاف مضاعفة تصل أحيانا إلى ثلاثة أضعاف أو أكثر مقارنة بالسابق. وأدى احتساب النسبة الضريبية التصاعدية التي تبدأ من 3% وتصل إلى 6% ورسم الشراء الثابت (3.5%) على السعر الحقيقي إلى أرقام فلكية يتحملها البائع والمشتري معا، على سبيل المثال، عقار يباع بقيمة مليار دينار، أصبحت رسوم شرائه وضرائبه

في السابق، كانت معاملات البيع والشراء تعتمد على أسعار تقديرية أو تخمينية تضعها لجان الكشف البلدية أو الضريبية، وغالبا ما تكون أقل بكثير من القيمة السوقية الحقيقية للعقار، مما جعل الرسوم والضرائب السابقة مقبولة وفي متناول اليد، فجاءت المنصة والتعليمات المرتبطة بها إلزامية وفرضت ذكر السعر الحقيقي والفعلي للبيع والشراء في العقد الإلكتروني، وبناء عليه أصبحت الضرائب

العراقي التي تنص على أن "لا تفرض الضرائب والرسوم..إلا بقانون"، فضلا عن اعتراضهم على حصر صلاحيات توثيق العقود خارج الدوائر الرسمية التقليدية بشكل يثقل كاهل المواطن. إن ما تشهده السوق العقارية في العراق اليوم لاسيما في العاصمة بغداد من شلل وتوقف شبه تام في حركة البيع والشراء هو نتيجة مباشرة لآلية التقاطع المالي والنقدي التي فرضتها المنصة.

تضاعفت الضرائب والرسوم المتعلقة بنقل الملكية و "طوابع" التسجيل العقاري بشكل هائل مقارنة بالسابق، اذ يشكو السكان من دفع مبالغ تصل إلى أضعاف مضاعفة عما كان يدفع سابقا بناء على التقديرات القديمة. وجادل المحتجون والمعارضون بأن فرض رسوم وضرائب جديدة عبر منصة رقمية تابعة لجهة غير حكومية مباشرة أو بشركة مستثمرة يخالف المادة (28) من الدستور



لم يكن وليد الصدفة، بل هو الحصيلة الحتمية لتراكمات عقود طويلة من الحروب العبيثية، والعقوبات الاقتصادية القاسية التي استهدفت البنية التحتية للمجتمع قبل أن تستهدف الأبنية، تلاها غياب أو تغييب للتخطيط الاستراتيجي المستدام من قبل الإدارات الحكومية المتعاقبة، التي لم تضع بناء الإنسان على رأس أولوياتها.

أدت سياسات التهميش والتهميش القسري والهجرة للملاكات والكفاءات العلمية والثقافية ومجمل الطاقات البشرية عبر عقود إلى فراغ هائل في البنية المعرفية للمجتمع، ترافقت مع تراجع حاد في جودة مخرجات المنظومة التعليمية الرسمية، لتتحول المدارس والجامعات في كثير من الأحيان إلى مجرد مساحات لتلقين الحفظ الآلي بعيدا عن بناء العقل النقدي.

كما هيمنت حالة الاستهلاك السطحي والانكفاء على الهويات الفرعية، ففي ظل غياب المشاريع الاقتصادية والتنموية الحقيقية التي تستوعب الطاقات الشابة وتفتح أمامهم آفاق المستقبل، انكمش النقاش العام وانحسر نحو القشور والشعبوية، لتترسخ ظاهرة الجهل المركب الذي لا يعاني فقط من نقص المعلومة، بل يرفضها ويحاربها بسلاح العصبية والتسطيح، مما سهل عملية توجيه الشارع وإشغاله بأزمات جانبية تبقية بعيدا عن محاسبة الفشل الإداري والسياسي.

فعندما يفقد المجتمع صلته بالكتاب والقراءة العميقة مثلا، ويتحول إلى متلق سريع ومستهلك سلمي لمحتوى بصري هابط ومضلل عبر المنصات الرقمية، فإنه يفقد مناعته الحضارية؛ إذ تصبح الذاكرة الجمعية هشة وقابلة للاستقطاب السريع، وينهار بالنتيجة مشروع بناء الدولة الحديثة القائم على أساس المواطنة والكفاءة.

إن استعادة جزء من الاعتبار لهذا الإرث التاريخي العريق لا يمكن أن يجري عبر الحنين العاطفي لماضي "بغداد تقرأ"، بل يتطلب اعترافا شجاعا بحجم الخراب المعرفي، والبدء بمراجعة نقدية جذرية تبدأ من إصلاح منظومة التعليم وصولا إلى إعادة الاعتبار لقيمة العقل والبحث العلمي في إدارة الشأن العام.



سجون اليقين الزائف:

تداعيات الجهل المركب ورفض الآخر على مستقبل المجتمع

فيلي يمثل الجهل في الواقع المعاصر ظاهرة معقدة لا تقتصر على نقص المعلومات البسيطة، بل تتعداها إلى أشكال عملية وفكرية تؤثر بعمق على مسار التنمية والاستقرار المجتمعي.

مما يجعل الفريسة سهلة للتوجيه والتعبئة العشوائية. كما يتميز بالتعصب المسبق والانغلاق بالرفض التام لأي معطيات أو أدلة جديدة تتعارض مع القناعات الراسخة أو الإرث التقليدي، بغض النظر عن سلامة الدليل العلمي أو المنطقي، بالاعتماد على تصورات عن قضايا جرت في الماضي ولا تعرف مدى حقيقة معظمها، كما ان المدونات بشأنها ربما تكون مزيفة او غير حقيقية وتعرضت الى إعادة التدوين على وفق اهواء مريديها في ازمانها.

كما يتميز الجاهلون بما يسمى "وهم المعرفة" أي الاعتقاد المطلق بامتلاك الحقيقة المطلقة في قضايا شائكة بناء على اطلاع سطحي أو استهلاك سريع للمحتوى عبر منصات التواصل الاجتماعي. ويتخذ الجهل

في عالمنا اليوم أشكالا متعددة ومتباينة بحسب ما يصنفه المتخصصون والتجارب التي نعيشها، منها الجهل البسيط الواعي بحاله، وهو غياب المعلومة مع إقرار صاحبه بعدم معرفته بها، وهو النوع الأقل خطورة لأنه قابل للعلاج والتعلم السريع. والجهل المركب غير الواعي بحاله، وهو خطير للغاية؛ إذ يتمثل في ان صاحبه يجهل غير انه لا يعرف انه يجهل، فيرافقه شعور زائف بالثقة والعلم، وأي رأي يتعارض مع جهله يتخذ منه مواقف متطرفة تصل الى التهديد. وهناك الجهل المؤسسي أو الممنهج، وهو الجهل الذي يجري ترسيخه أو إعادة إنتاجه عبر منظومات تعليمية ضعيفة، أو سياسات إعلامية مضللة تهدف إلى تغييب الوعي العام وحرف النقاشات المجتمعية عن قضاياها الجوهرية، حتى انه يجري تسويق الفقر والمعاناة عن طريق الترويج بالآخرة، يشارك في ترسيخ هذا الجهل مسؤولون ورجال دين. وثمت الجهل التخصصي التقني وهو عجز الفرد المثقف أو المتعلم في مجال معين عن إدراك أبجديات المجالات الأخرى كالاقتصاد

أو التكنولوجيا الحديثة أو إدارة الموارد وغير ذلك، مما يعوق تشكيل رؤية شاملة للواقع. يترك الجهل بصمات كارثية على بنية المجتمعات الحديثة، وتتجلى أبرز آثاره في تسطيح النقاش العام وتراجع الأولويات، فيميل المجتمع الذي يطغى فيه الجهل المركب إلى استهلاك النقاشات "الشعبوية" السطحية والانشغال بالقشور، في ظل غياب أي ضغط حقيقي باتجاه التخطيط الاستراتيجي أو الإصلاح الاقتصادي والتنموي؛ والسعي لتسويق الألم والمعاناة وانعدام فرص الحياة الاعتيادية بإحالتها الى رؤيا دينية مختلف علما أصلا.

في الجهل المركب تتآكل الثقة المجتمعية والمؤسسية، اذ يسهل انتشار الشائعات ونظريات المؤامرة في بيئات الجهل، مما يؤدي إلى انهيار الثقة بين الأفراد من جهة، وبين المجتمع ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، ويحدث الاستقطاب الحاد والتعصب فيتحول الاختلاف في الرأي ضمن المجتمعات الجاهلة إلى صراعات هوية وعصبية فرعية مغلقة، عدا عن سهولة توجيه الشارع

وتخدير طاقاته الحية وخراب العلاقات الإنسانية والاجتماعية الى الحد الذي تظهر علاقات القرابة بلا قيمة حقيقية لأنها غدت ترتبط بالجهل المركب وما ينجم عنه من بؤر حزبية ضيقة وتحزبات سياسية و عقائدية لا تفسح في المجال لأواصر إنسانية اعتيادية، فيتجه الانسان الى العزلة وهي ظاهرة تنتشر لدينا في العراق.

كما تقف ثقافة الجهل عائقا أمام التحولات الاقتصادية نحو اقتصاد المعرفة أو تبني الحلول الحديثة، نظرا لارتباطها الوثيق بمقاومة التغيير والتمسك بالأنماط البيروقراطية أو الرعوية العقيمة.

تظل عبارة "بغداد تقرأ" واحدة من أعمق الاختلالات لدور العاصمة العراقية في النهضة العربية الحديثة، ولم تكن مجرد توصيف شعري، بل انعكاسا حقيقيا لمجتمع كان قد وجد في المعرفة والكتابة طوق نجاة ومساحة للتحرر والارتقاء.

إن الانتقال الموجه من موقع الريادة الثقافية ومنصة الإشعاع المعرفي إلى الهيمنة المتسارعة للجهل المركب اليوم،

الدخل المرتفع، بينما يبقى أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض معتمدين على السكن العائلي".

ومن الجانب النفسي، فإن أزمة السكن وارتفاع الإيجارات يجعل من الزواج مشروعاً مؤجلاً وبحمل هذا الأمر في طياته العديد من الأزمات النفسية.

حيث يقول الأكاديمي المختص في علم النفس أحمد الذهبي في تصريح لمجلة "فيلي"، إن ارتفاع الإيجارات تسلب حق الشباب في بداية زوجية مستقلة وتؤدي في ذات الوقت إلى خلافات زوجية قد تستمر لسنوات وقد تنتهي بالانفصال.

ويشير إلى أن "أزمة السكن متفاقمة، ووفق البيانات الرسمية، فإن العجز يصل إلى أكثر من أربعة ملايين وحدة سكنية".

وينوه الذهبي إلى أن "اختيار السكن مع الأهل يمثل حلاً مؤقتاً لأنه يتسبب مستقبلاً بمشاكل نفسية جمة في مجال العيش والسلوك والخصوصية وتربية الأطفال وغير ذلك من مزايا الحياة الزوجية".

ويلفت إلى أن من أبرز مشاكل السكن مع الأهل "فقدان الخصوصية الزوجية وخاصة في البداية حيث يكون الزوجان بأمس الحاجة للتعرف على طباعهما واتخاذ قرارهما بشأن بعض الأمور بعيداً عن تدخل الآخرين".

وينوه إلى أن "السكن مع الأهل يجعل الزوجين يشعران بأنهما مراقبان، ولذا فهما لا يستطيعان التعبير عن مشاعرهما بحرية، إضافة إلى التدخلات وتضارب الآراء من قبل الأب أو الأم أو الأخ أو الأخت والتي قد تؤدي إلى تضخيم الخلافات البسيطة بين الزوجين، وهو ما يجعل الزوجة تجد نفسها أمام سلطتين وهما سلطة الزوج وسلطة أهله، كما يشعر الزوج بأنه ممزق بين إرضاء زوجته وإرضاء والديه".

ويختم الذهبي بالقول إن "تعدد السلطات وتضارب الآراء داخل المنزل يؤثر سلباً على نفسية وذهنية الطفل، إذ لابد من تنشئته ضمن بيئة سليمة لا توجد فيها مناقضات ولا تصرفات وأفعال متباينة".

تجد لزوجها العذر بسبب وضعه المادي، فهو يعمل بأجر يومي زهيد.

وتشاطرهما الرأي نادية كاظم، فهي الأخرى تواجه مصاعب في السكن مع عائلة الزوج لأن ذلك يفقد حياة الزوجين خصوصيتها، كما تترتب على ذلك جملة من المشاكل التي قد تنتهي بالطلاق.

وتقول كاظم لمجلة "فيلي": "تحملت ما يكفي من قسوة أهل زوجي وتصرفاتهم الغريبة معي ومع الأولاد الذين يضيّقون ذرعاً داخل غرفة ضيقة وهم بحاجة إلى فناء للعب والقفز".

وتضيف: "ما أن يبدأ أحد أطفالي باللعب خارج الغرفة حتى تبدأ أم زوجي بالصراخ وتطرده إلى الشارع وهذا يؤلمني كثيراً لأن عالم الطفل هو اللعب فكيف يمكن حرمانه من ذلك وطرده إلى الشارع؟".

وتنوه إلى أنها حاولت أكثر من مرة تفادي المشاكل وعدم الصدام ولكن ذلك لم يجد نفعاً، مبينة أنها اقترحت على زوجها الانتقال للسكن مع أهلها لكنه رفض بشدة.

وتتابع: "حين يسّست من الحياة الزوجية المستقرة والتفرغ لتربية الأطفال لم يكن أمامي من حل سوى طلب الطلاق. فلا يمكن تصور أن تعيش 4 عوائل في مساحة 50 متراً مربعاً".

وفي الوقت الذي يخفف سكن الزوجين مع الأهل من الأعباء والنفقات المالية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، تظهر في المقابل سلبات كثيرة خاصة إذا كانت مساحة البيت صغيرة.

وهذا الصدد، يوضح المحلل الاقتصادي برهان الهادي في تصريح لمجلة "فيلي"، أن ارتفاع الإيجارات لا يؤثر فقط على قدرة الشباب على الزواج، بل يغير شكل الأسرة والمجتمع على المدى الطويل، مؤكداً أن من أبرز الآثار التي تترتب على ارتفاع الإيجارات، انخفاض معدلات الزواج وتأخر سن الزواج. ويلفت إلى أن "ظاهرة السكن المشترك مع الأهل، تفرض ضغطاً على البيوت الصغيرة، كما أن ارتفاع الإيجارات قد يخلق على المد البعيد فجوة بين الأجيال، إذ يصبح امتلاك أو استئجار مسكناً مستقلاً امتيازاً لا يستطيع الحصول عليه إلا أصحاب

مشاكل لهذا السبب".

وتشير إلى أن السكن مع العائلة "يصادر الخصوصية حتى مع الأطفال لأن جدتهم وأعمامهم يتدخلون في تربية طفلي، وكلما أردت تعليمهما بعض الأشياء والتصرفات تواجهين معارضة من عائلة زوجي ويسنفون كل محاولاتي لتربية أطفالي وتهذيبهم مثل ما أريد".

وتؤكد أن أم زوجها تتدخل بكل شيء "حتى في اختيار ثيابي وزيني والطعام الذي أعده لزوجي، إضافة إلى تدخلها وقسوتها مع طفلي"، مشيرة إلى أنها هددت أكثر من مرة بطلب الطلاق أن لم تحصل على سكن مستقل وإنهاء هذه "المعاناة، لكنها دائماً

والإنترنت والتي لا تزيد على 150 ألف دينار شهرياً، وبذلك وفر نحو 500 ألف دينار على أقل تقدير، وفقاً لحساباته.

وعن ضيق المساحة، يوضح سعدون: "للضرورة أحكام، فنحن الفقراء نتحمل كل شيء ونتعاون معاً لتيسير الأمور، فأنا أعمل سائق (تك تك) وما أتحصل عليه يكفي لتغطية نفقات عائلتي الضرورية".

لكن الحال يختلف بالنسبة للزوجات، فمثل هذا المسكن يكون سبباً للخلافات والمشاكل العائلية، إذ تقول هيفاء قاسم في حديث لمجلة "فيلي": "أسكن منذ ثلاث سنوات مع عائلة زوجي البالغ عددهم 10 أفراد، وأنا أم لطفلين، وحياتنا الزوجية لا تخلو من

بداية زواجه ويعفيه من الإيجارات وما يلحق بها من التزامات مالية، وبالتالي يمكنه من توفير المال.

ويتفق الشاب علي سعدون، مع حسن حمادي، إذ أنه جهز لنفسه غرفة من "السندويش بزل" على سطح بيت جده الذي تبلغ 100 متر مربع.

ويشرح سعدون لمجلة "فيلي"، مميزات السكن مع العائلة بالقول: "لو استأجرت بيتاً مستقلاً سأضطر لدفع 600 ألف دينار أو أكثر شهرياً، يضاف لذلك أجور المولدة الكهربائية والإنترنت".

وبناء على هذه المعطيات، قرر سعدو السكن في بيت الجد وتقاسم أجور المولدة

ومع مرور الوقت، تبرز مشكلات اجتماعية ونفسية وعائلية مرتبطة بهذا النمط من السكن، ولا سيما في ظل ضيق مساحة المنازل، إذ تتراوح مساحات كثير من بيوت العاصمة بغداد بين 50 و100 متر مربع، وهي مساحة لا تكفي، بحسب مواطنين، لاستيعاب عائلة إضافية

ويقول الشاب حسن حمادي، في حديث لمجلة "فيلي": "اخترت البقاء في منزل العائلة لأن الإيجارات مرتفعة للغاية فشقة بمساحة 50 متراً إيجارها لا يقل عن 450 ألف دينار شهرياً، وذلك تبعاً للحي والمنطقة فهي الأخرى تتباين أسعارها بشكل كبير".

ويرى أن السكن مع العائلة جيد لشباب في

السكن مع الأهل..

حل طارئ يحاصر الأزواج في العراق

تدفع الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار الإيجارات كثيراً من الشباب العراقيين المقبلين على الزواج أو المتزوجين حديثاً إلى السكن مع عائلاتهم، بسبب عدم قدرتهم على استئجار منازل مستقلة.

فيلي :

الاعتداء الجنسي على "نزيلات" الديوانية وواقع السجون في العراق

فيلي

أثارت قضية الاعتداء الجنسي على محتجزة في داخل مركز شرطة في محافظة الديوانية مطالبات فورية بمحاسبة المتورطين وحماية الضحية. بعد توقيف ضابط وثلاثة منتسبين على ذمة التحقيق، ووجه الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية حسين العوادي باتخاذ إجراءات رادعة وإحالة المتهمين إلى الجهات التحقيقية والقضائية. مشددا على أن الوزارة لن تتهاون مع أي انتهاك، وأن العقوبات ستطبق على من تثبت إدانته. بحسب قوله.

وعلى الفور جوبهت العملية الإجرامية التي يندر حدوثها في بلدان العالم بشجب عام من الرأي العام العراقي والمطالبة بالتطبيق الفوري لحكم القضاء والقانون المتعلق بمواجهة تلك الجرائم ولجمها. وبرغم إدانة الرأي العام لتلك الواقعة، فقد لاحظنا جملة أمور شذت عن القاعدة العامة؛ إذ حاول بعض الإعلاميين الذين دأبوا على النشر من التواصل الاجتماعي على محاولة إنقاذ الجاني وتحميل الضحية تبعات الجريمة، وتعمد بعضهم السخرية من الجريمة والتصرف معها كنكتة باستغلال الواقعة الجنسية ذاتها من دون التطرق إلى جذورها وأسبابها، فمن المعروف أن الوضع في العراق شهد في المدة الأخيرة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تمثلت في الضرب وايداء الآخرين و إيقاع الأذى بالناس حتى ذوي المطالب الاقتصادية مثل المتظاهرين، كما ترافقت حادثة الاعتداء على النزيلة في الديوانية مع نشر واقعة تحرش من قبل منتسب للشرطة في سوق القائم وصلت الى المجابهة مع المتبضعين ورفع السلاح بوجههم. لقد كانت مسوغات المشككين وحتى قبل أن يشرع التحقيق وتظهر نتائجه، أن امر الاعتداء الجنسي جرى بالتراضي، وهذا بالتأكيد ليس مسوغا لغض النظر عن القضية إذ لوكان الامر كذلك لسمحنا بممارسة الدعارة في دوائر ومؤسسات الدولة والمدارس، فهل يرضى هؤلاء الذين يحاولون تمبيع القضية بذلك ويعطون تخريجا قانونيا لتلك الأعمال؟

الحقيقة أن الممارسات التي يرتكها كثير من رجال الشرطة في العراق واستغلال موقعهم لممارسة الانتهاكات والقسوة المتناهية بحق المدنيين هي جزء من الأزمة العامة للبلد التي تسببت فيها عملية التغيير السياسي "غير الشعبية" في عام ٢٠٠٣ وأبرز مظاهرها انتشار واستمرار الفساد الاداري والمالي الذي شملت سطوته مديريات ومراكز الشرطة ولم تسلم من ممارسته الشرطة كأفراد ومؤسسات بنتيجة جهل وتخلف هذا

الجهاز وانعدام تعليم معظم منتسبيه. ويقول محامون إن خطورة الاتهامات تكمن في شمولها ضابطا ومنتسبين يعملون في داخل مركز يحتجز النساء، عادين أن الواقعة، في حال ثبوتها، تكشف خللا في منظومة إدارة مراكز التوقيف. ومن هنا برزت المطالب الواسعة بإسناد إدارة مراكز توقيف النساء إلى شرطيات وملاكات نسوية، مع إجراء تقويم شامل للعاملين فيها، وحتى في هذا المجال فقد برز بضعة معارضين بالتشكيك في مقدرة النساء على حماية مؤسساتهن.

إن حماية النساء والسجينات والقاصرات في داخل مراكز الاحتجاز و مراكز الشرطة تمثل واحدة من أهم المعايير الأساسية التي تبنتها النظم القانونية والحقوقية في الدول المتقدمة، وكرسها المواثيق الدولية عبر قواعد صارمة لا تقبل التأويل. وما حدث في محافظة الديوانية يمثل انتهاكا صارخا وبشعا ليس فقط للقانون والشرائع، بل للأعراف الإنسانية كافة، ويؤكد الحاجة الملحة لإصلاح جذري وعاجل لمنظومة حماية الأحداث والنساء في مراكز الاحتجاز العراقية.

ان أبرز ما تنص عليه المعايير الدولية والممارسات المتبعة في الدول المتقدمة للتعامل مع هذه القضية والمطبقة فعلا يتضمن ايداع النساء والسجينات لاسيما القاصرات عند الاحتجاز في سجون أو مراكز توقيف مستقلة تماما عن سجون الرجال، أو في أقسام معزولة كليا لها مداخلها وإدارتها الخاصة التي تحميهن من أي اختلاط أو احتكاك بالعناصر الذكور. وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2010 ما يعرف بـ "قواعد بانكوك" (قواعد معاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات)، التي تشدد بوضوح على الخصوصية الشديدة لظروف النساء، وضرورة توفير أقصى درجات الحماية لهن من جميع أشكال العنف الجنسي أو الجسدي أو التحرش. وتنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة

السجناء وقواعد بانكوك على أن تكون مهمة رعاية السجينات والإشراف عليهن والتفتيش والحراسة من اختصاص موظفات وشرطيات نساء حصرا؛ لا يسمح للشرطيين أو الضباط الرجال بالدخول إلى أقسام النساء أو التواجد معهن بمفردهم تحت أي ذريعة أمنية أو تحقيقية؛ وفي حال استدعت الضرورة القصوى دخول موظف ذكر (كأخصائي طبي أو فني صيانة عاجلة)، يجب أن يكون ذلك حصرا برفقة عناصر من الشرطة النسائية وبشكل علني وتحت الرقابة المشددة.

وتعتمد مراكز الاحتجاز الحديثة في الدول المتقدمة على أنظمة مراقبة إلكترونية دقيقة في الممرات والأقسام المشتركة مع مراعاة خصوصية غرف التزيلات، لتوثيق أي حركة ورصد أي تجاوز محتمل من قبل أي عنصر أمني فور وقوعه. تتيح السجون المتقدمة للسجينات لاسيما القاصرات إمكانية الوصول المباشر لجهات رقابة قضائية أو حقوقية مستقلة وخطوط ساخنة سرية للإبلاغ عن أي ابتزاز أو سوء معاملة من دون خوف من انتقام إدارة السجن أو العناصر الأمنية.

في الدول التي تحترم سيادة القانون، أي اعتداء من قبل رجل أمن على محتجزة أو سجينة لا يعامل كجريمة جنائية اعتيادية فحسب، بل يشدد عقابه قانونيا بصفته "خيانة جسيمة للثقة العامة واستغلالا للسلطة"، وتتعرض القيادات الأمنية المسؤولة للطرد والسجن بسبب الإهمال أو التقصير في توفير الحماية.

إن الواقعة المؤلمة التي حصلت في الديوانية تعري بشدة حجم الخلل في غياب آليات الرقابة الصارمة، وتثبت أن ترك النساء أو القاصرات عرضة لسطوة محققين أو منتسبين رجال شرطة بلا حراسة نسائية صارمة أو كاميرات مراقبة أو إشراف قضائي دقيق، يفتح الباب أمام كارثة أخلاقية وإنسانية تسقط هيبة القانون والدولة بأكملها.

بالقاموس والتاروت..

قراءة الطالع تصبح أون لاين في العراق

فيلي

في أغلب مدن العراق، كانت قراءة الطالع (الخيرة أو فتح الفال) تمثل جزءاً من العادات الشعبية، التي يلجأ لها البعض، وخاصة النسوة، لمحاولة معرفة المستقبل بأمر ما، مثل الزواج أو الانجاب أو عند الإقدام على مشروع معين، وهذا الأمر لم يكن عشوائياً، كانت هناك نساء مختصات بـ"الخيرة"، سواء عبر القهوة أو القاموس أو أدوات أخرى.

تسأل عن أمر ما"، مؤكدة، أن "قيمة السؤال الواحد تبلغ 5 آلاف دينار، تدفع عبر كارت اتصال، لكن هناك بعض الخدمات المعقدة تصل إلى 100 ألف دينار".

وتفضل اغلب النساء القاموس على أوراق التاروت، وفق ماتيين يسر مالك، موضحة: القاموس من الأدوات الشعبية المغروسة في اذهان النساء والفتيات، ولدهن ثقة به". وتكمل: شخصياً أميل إلى القاموس، لأن نتائجه أفضل، لأنه يعتمد على القراءة الواضحة وليس على الاوراق العشوائية"، مينة أن بثها على التيك توك وهي تقوم بقراءة القاموس، جذب لها اعدادا كبيرة من المتابعين، ووفر لها دخلاً جيداً.

لكن الباحث حسن عبد الصمد، يحذر من الاعتماد الكلي على قراءة الطالع في قرارات مصيرية، مؤكدة خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن "بعض الأشخاص يعتمدون تماماً على النتائج التي حصلوا عليها من الخيرة، بدل دراسة الظروف والنتائج بشكل واقعي".

ويتابع: يمكن لنتائج الخيرة تخفيف الضغط النفسي عن الأشخاص الذين يواجهون ظروفًا صعبة بحاجة إلى قرار حاسم"، مشدداً على أهمية أن يدرس الشخص قضيته بتمعن ويخضعها لحسابات واقعية ومنطقية قبل اتخاذ أي قرار".

وتحول التاروت والقاموس، إلى ملاذ لأي مشكلة تواجه النساء، للتخلص من الحيرة والغموض في بعض المواقف، كما تقول المواطنة رقية فؤاد.

وتوضح: أنا من أشد المتابعين لبثوث الفتيات عل اليك توك، وهن يعطين نتائج من خلال قاموس الخيرة"، مينة "الخيرة تنقذنا من الحيرة في بعض الاحيان، وخاصة في المواقف الغامضة التي لايمكننا اتخاذ قرار بشأنها، لذا نلجأ إلى القاموس في محاولة للتخلص من الحيرة والارتباك".

وتلفت رقية إلى أنه "بغض النظر عن الطريقة، إلا أن للنتائج التي نحصل عليها سواء عبر القاموس أو التاروت، أثر نفسي يبده العتمة بداخلنا في الظروف الحرجة".

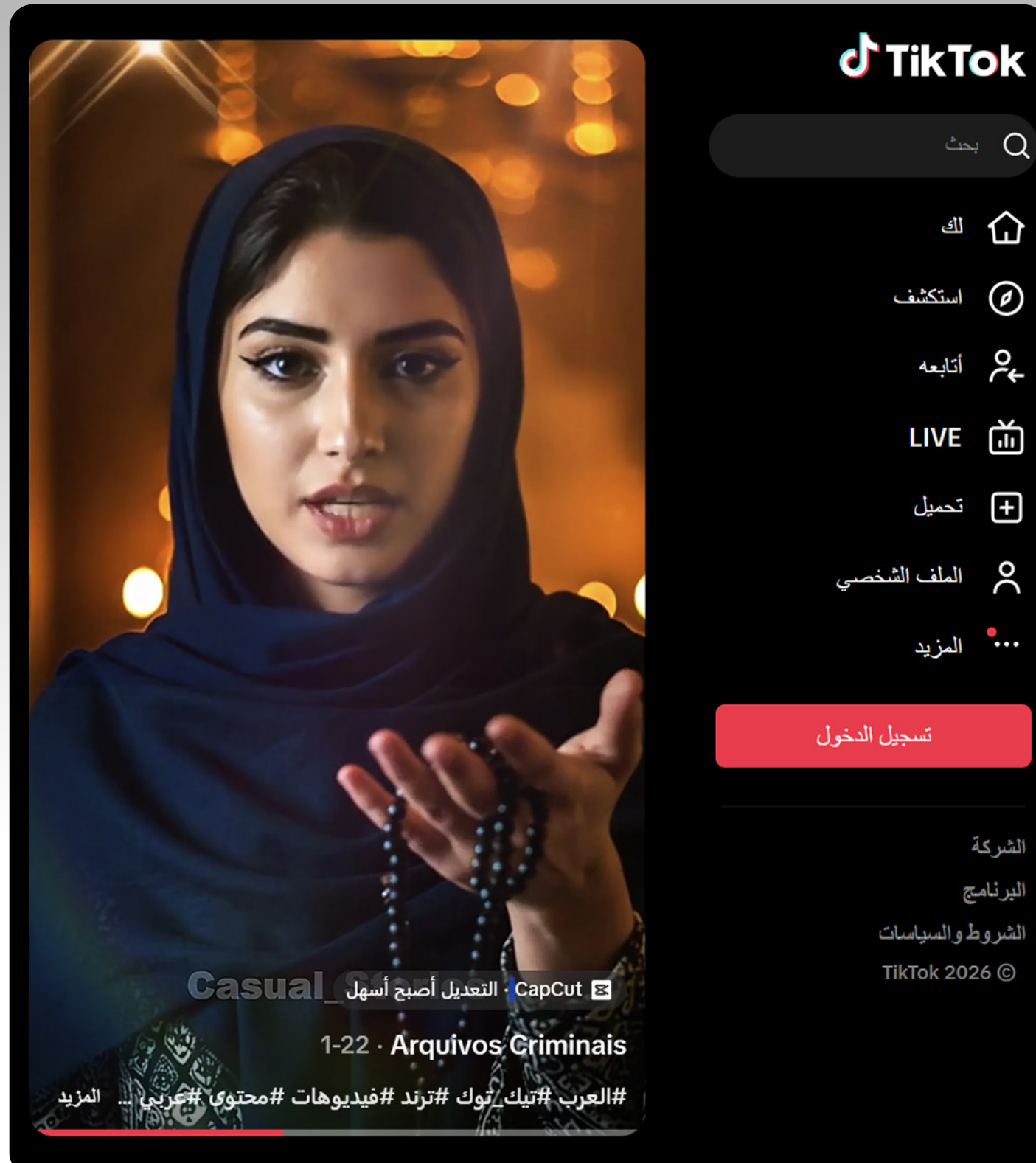
اليوم، ومع التطور وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، بات قراءة الطالع عبر القاموس يتم بطريقة "الأون لاين" وعبر بثوث مباشرة، ومقابل مبالغ تعد رمزية لمن يرغب، لكنها شكلت مصدر رزق لبعض الفتيات، اللواتي أخذهن على عاتقهن تحويل قراءة القاموس لمشروع بحد ذاته.

ومن الذهاب لمنزل معين والجلوس قبالة امرأة كبيرة في العمر، وبدء حديث مطول وقراءة الطالع عبر القهوة والضيافة، بات الآن معرفة الطالع أو المستقبل يتم عبر "التيك توك"، حيث يطرح الشخص سؤاله وتجيبه الفتاة. لمي محسن، وهي إحدى الفتيات اللواتي يقرأن الطالع منذ نحو عامين عبر وسائل التواصل، تقول لمجلة "فيلي": لم أكن محترفة في (خيرة القاموس)، ولم أفكر يوماً باتخاذها وسيلة للرزق، وبدأت بدافع الفضول، عبر قراءة الطالع للأقارب والصديقات، ولكن حين توسعت دائرة من يطلبن مني تحولت تدريجياً إلى عمل منتظم".

وتكمل، أن "أكثر الأسئلة التي تصلني ترتبط بالقرارات الشخصية والمصيرية، وخاصة الزواج والانفصال والرجوع والانتقال إلى منزل جديد، وأن بعض النسوة يكررن (الخيرة) أكثر من مرة عندما لا تعجبن نتيجة القراءة الأولى". وبسبب وجود إقبال على قراءة الطالع، زاد عدد النساء العاملات في هذا المجال، سواء عبر القاموس أو أوراق التاروت، (وهي أوراق خاصة بقراءة الطالع، حيث تتضمن العديد من الصور التي ترمز لأموور معينة)، وتساعد النساء بشكل خاص، على اتخاذ قرارات حاسمة في أمورهن، كما تقول سلطنة حميد.

وتوضح حميد لمجلة "فيلي": هناك فارق أساسي بين الأبراج والتاروت، حيث تعتمد الأبراج على علم الفلك ووقت الولادة لتحديد صفات الشخصية عبر 12 برجاً فلكياً، أما التاروت يستخدم مجموعة مكونة من 78 بطاقة ورقية مليئة بالرموز لقراءة الأفكار والاستكشاف عبر اختيار عشوائي للبطاقات".

وتلفت إلى: منذ سنوات أفتح بثوثاً على مواقع التواصل الاجتماعي لأعطاء نتيجة لكل امرأة



من ٧ إلى ٣ أطفال..

لماذا يختار العراقيون الأسرة الصغيرة؟

وكان مستشار صندوق الأمم المتحدة للسكان، مهدي العلاق، أعلن مطلع الشهر الجاري، انخفاض معدل النمو السكاني في العراق مقارنة بالعقدين الماضيين، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن النمو لا يزال مرتفعاً، لكنه تراجع من 3 بالمئة إلى 2.5 بالمئة.

ونوه العلاق إلى أن هذا المعدل، رغم بقائه مرتفعاً مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 1.1%، يعكس انخفاضاً حقيقياً في النمو السكاني للعراق، الذي يبلغ حالياً 2.51% الناحية الطبية

تؤكد اختصاصية النسائية الدكتور نضال البغدادي، لمجلة "فيلي"، أن معدلات ولادات النساء خلال ثمانينيات القرن الماضي كانت تتراوح بين 6 و7 ولادات، فيما تراجعت في الوقت الحاضر إلى نحو 3 ولادات.

وتضيف أن هذا الانخفاض في معدلات الولادة أسهم في تراجع النمو السكاني، مشيرة إلى أن معدل النمو الذي كان يبلغ سابقاً 3%، لا يتجاوز حالياً 2%.

وتعزو البغدادي، ذلك إلى جملة من العوامل، أبرزها تأخر سن الزواج، ووعي العديد من النساء بمسؤولية تربية الأطفال وتوفير مستلزماتهم، ما أسهم في تراجع نسب الولادات.

لكن هذا الانخفاض، وفق البغدادي، لا يغير حقيقة أن العراق ما يزال يسجل معدلات إنجاب مرتفعة، ولا سيما في المناطق الريفية، بسبب التقاليد الاجتماعية، مشيرة إلى وجود جملة من الأمراض الحديثة التي قد تعيق الإنجاب لدى النساء، من بينها تكيس المبايض، وبطانة الرحم المهاجرة، وانسداد قناة فالوب، واحتقان الحوض.

وتتابع أن هناك أيضاً مشكلات نفسية أسهمت في تأخر الزواج، فضلاً عن عوامل مرتبطة بالنظام الغذائي، قد تؤدي إلى مشكلات صحية، بينها السمنة التي تعد من المشاكل

يشهد العراق تراجعاً تدريجياً في معدلات النمو السكاني، بالتزامن مع انخفاض معدلات الإنجاب، في ظل تحولات اجتماعية واقتصادية متسارعة أسهمت في إعادة تشكيل نظرة الأسر إلى حجم العائلة، مع تصاعد الوعي لدى النساء بتحديات الزواج وتكاليف تربية الأطفال ومتطلبات توفير حياة مستقرة لهم.



من ٧ إلى ٣ أطفال.. لماذا يختار العراقيون الأسرة الصغيرة؟

الراهنة التي قد تؤثر في الخصوبة لدى النساء، وتحتاج إلى برامج علاجية وخطط استراتيجية. العامل الاقتصادي وتعد النساء والفتيات العاملات في القطاعين العام والخاص من بين الفئات الأكثر ميلاً إلى خفض عدد الولادات، نتيجة ارتباطهن بالعمل ومتطلباته. وتوضح زينب الركابي، وهي موظفة في إحدى الوزارات، أن "أعباء الحياة حالياً لا تسمح بولادة أكثر من طفلين".

وتضيف في حديث لمجلة "فيلي"، أن "ثمة اختلافاً نوعياً في الحياة المعاصرة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فالطفل بحاجة إلى إعداد ورعاية قد لا تتمكن الأمهات من توفيرها بسبب ارتباطهن بالعمل والإجهاد وضيق الوقت وغير ذلك".

وتبين أن "العديد من النساء أصبحن يدركن خطورة إنجاب عدد كبير من الأطفال، بسبب الآثار السلبية التي تنجم عن ذلك"، مؤكدة أن الطفل الذي يبلغ من العمر عاماً واحداً يكلف والديه أكثر من نصف مليون دينار شهرياً.

كما تلفت إلى أن طفلها البالغ من العمر عاماً ونصف العام مسجل في إحدى رياض الأطفال، مقابل اشتراك شهري يبلغ 400 ألف دينار، يضاف إليه مبلغ 100 ألف دينار للنقل، فضلاً عن النفقات الأخرى المتعلقة بالحليب والملابس ومصروفات اللعب.

وتقول إن "هذه الكلفة تدفع لطفل واحد شهرياً، فكيف يكون الحال إذا زاد عدد الأطفال؟"، مبيّنة أن "رعاية الطفل والاهتمام به مسؤولية كبيرة، عكس ما كان في السابق، فالآن كل شيء يحاصر الطفل، من الشاشات إلى الشوارع والمدارس".

وتختتم حديثها بالقول إن العامل الاقتصادي يحسم الكثير من الخلافات الأسرية بشأن زيادة عدد الولادات، ولا سيما لدى الطبقة المتوسطة.

ويؤدي الانفجار السكاني في أي بلد إلى استنزاف الموارد الطبيعية، كالمياه والغذاء،

وزيادة الضغط على البنى التحتية، كالمدارس والمستشفيات، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة وانتشار العشوائيات والفقر. في غضون ذلك، يؤكد الخبير الاقتصادي حسن العتاي، لمجلة "فيلي"، أن "انخفاض النمو السكاني في العراق يخفف الضغط على الموازنة العامة"، لافتاً إلى أن "انخفاض النمو في السنوات الأخيرة لا يبدو ملحوظاً، ولا يشكل تخفيفاً على الموازنة والموارد".

ويرى أن "حجم الإنفاق العام حالياً لا يتناسب مع الموارد، لا سيما أن الاقتصاد العراقي ربعي وأحادي الجانب"، موضحاً أنه "في حال استمر انخفاض النمو السكاني باضطراد خلال السنوات العشر المقبلة، فسيشكل ذلك مستقبلاً انفراجاً في الأزمات الاقتصادية والخدمات".

ويشير العتاي، إلى أن "انخفاض معدلات النمو السكاني يعتبر أحد حلول إنعاش الاقتصاد، شريطة أن يرافقه تفعيل حقيقي للقطاعات الحيوية الأخرى، كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها والمنافذ". ويعاني العراق منذ سنوات من أزمات اقتصادية وانتشار البطالة، فضلاً عن تراجع مستوى الخدمات العامة وتفشي العشوائيات والظواهر الاجتماعية المختلفة.

ونتيجة عن ذلك، بحسب المختصين، العديد من التداعيات الاجتماعية التي دفعت بعض المواطنين إلى التفكير ملياً في واقع البلاد ومستقبلها، وفي مقدمتها حجم الأسرة وقدرتها على توفير حياة مستقرة لأفرادها.

الأسرة الصغيرة.. المفهوم السائد حالياً بدورها، تقول مناهل الصالح، الباحثة في علم النفس الاجتماعي، لمجلة "فيلي"، إن "الضغوط النفسية والقلق من المستقبل، إلى جانب صعوبة تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، دفعت كثيراً من الأزواج إلى تأجيل الزواج أو الاكتفاء بعدد أقل من الأطفال".

وتبين أن "المرأة العاملة تواجه تحدياً مضاعفاً

بين متطلبات العمل ومسؤوليات الأمومة". وتشير إلى أن "استمرار هذه العوامل قد يؤدي إلى ترسيخ نمط الأسرة الصغيرة في المجتمع العراقي"، لافتة إلى أن "قرار الإنجاب أصبح لدى شريحة واسعة من الأسر قراراً محسوباً يرتبط بالقدرة على توفير التعليم والرعاية الصحية والسكن والمستوى المعيشي المناسب للطفل".

إلى ذلك، يقول المواطن سيف السراي، وهو أب لطفلين، إن الظروف الاقتصادية جعلته يعيد التفكير في زيادة عدد أفراد أسرته، مبيناً أن "تربية الطفل اليوم أصبحت مسؤولية

مكلفة، تبدأ من الحضانة والتعليم ولا تنتهي عند توفير الغذاء والملابس والرعاية الصحية". ويضيف في حديث لمجلة "فيلي"، أن "الأسرة الصغيرة تمنح الوالدين قدرة أكبر على الاهتمام بالأطفال وتوفير احتياجاتهم، بدلاً من إنجاب عدد كبير لا يستطيعون توفير حياة مستقرة لهم". ويتابع حديثه قائلاً إن "العديد من الأسر العراقية باتت تنظر إلى نوعية الحياة التي ستوفرها لأطفالها، وليس إلى عدد الأطفال فقط".

"العديد من النساء أصبحن يدركن خطورة إنجاب عدد كبير من الأطفال، بسبب الآثار السلبية التي تنجم عن ذلك"، مؤكدة أن الطفل الذي يبلغ من العمر عاماً واحداً يكلف والديه أكثر من نصف مليون دينار شهرياً".





مقبرة "الشيخ عمر السهروردي" تحرص ذاكرة بغداد

فيلي

يقف مرقد الشيخ عمر السهروردي شامخاً في منطقة الشيخ عمر وسط بغداد، شاهداً على حقبة تاريخية تمتد إلى العصر العباسي، ومحافظاً على جزء من الذاكرة العمرانية والدينية للمدينة، رغم ما يحيط به من مظاهر الإهمال التي تهدد أحد أبرز المعالم التراثية في العاصمة العراقية.

طابعاً روحياً يختلف عن صخب المدينة المحيطة به. ويشير عدد من سكان منطقة الشيخ عمر إلى أن المقبرة تضم أيضاً قبوراً تعود لشخصيات وعائلات كردية دفنت فيها خلال فترات تاريخية مختلفة، الأمر الذي يعكس التنوع الاجتماعي والثقافي الذي عرفته بغداد على امتداد تاريخها، ويمنح المقبرة بعداً إنسانياً يتجاوز حدودها الجغرافية. ولا يمثل مرقد الشيخ عمر السهروردي مجرد مزار ديني، بل يعد جزءاً من الهوية التاريخية لبغداد، وشاهداً على تطور فنون العمارة الإسلامية في العراق. وبين عراقة المكان وملامح الإهمال، يبقى المرقد واحداً من المعالم التي تنتظر جهوداً حقيقية لإعادة الاعتبار إليها، حفاظاً على إرث حضاري يشكل جزءاً من ذاكرة العاصمة وتاريخها الممتد عبر القرون.

ويقع المرقد داخل المقبرة الوردية، التي تعد من أقدم مقابر بغداد التاريخية، حيث تمتاز في أرجائها الشواهد الحجرية القديمة مع صفحات من تاريخ العاصمة، تروي سيرة أجيال تعاقبت على هذه الأرض عبر قرون طويلة. ويتميز المرقد بقبته المخروطية الفريدة، التي جعلته أحد أبرز النماذج الباقية للعمارة الإسلامية في بغداد، إذ ظلت هذه القببة لعقود علامة معمارية تستوقف الباحثين والمهتمين بالتراث، إلا أن عوامل الزمن والإهمال تركت أثارها على المكان، في وقت تتزايد فيه الدعوات إلى صيانتها والحفاظ عليه بوصفه معلماً تاريخياً وثقافياً. وحول المرقد تنتشر قبور وشواهد أثرية قديمة، ما تزال تحمل نقوشاً وزخارف تأكلت بفعل الزمن، فيما تتخلل المقبرة ممرات هادئة وأشجار متناثرة تمنح المكان





هجرها أصحابها فالتهمها الزمن..

منازل في بغداد تتحول
إلى بؤر للحشرات والكلاب

ستكون قريبة، وأنه سيقوم بإعادة تأهيله وبناءه من جديد. وتوجد أعداد غير قليلة من هذه المنازل في عدد من مناطق بغداد وأحيائها، ولا سيما الكرادة واليرموك والمنصور والعطيفية وغيرها، وربما لم تتح لأصحابها فرصة استثمارها، أو ربما لا يرغبون في إشغالها من قبل آخرين، لارتباطها بذكرياتهم وحياتهم السابقة. منازل للكلاب والحشرات

إذ لا توجد بينهما مكاتبات رسمية تخوله التصرف بالدار، لكنه ومن باب حسن الجوار لم يسمح لأحد بشغلها، كما لم يقيم بتأجيرها لكونه غير مخول بذلك". ويتابع أن "صاحب العقار أوصاه بالحفاظ على البيت لحين عودته، نظراً لعلاقة الجوار التي تمتد لأكثر من 20 عاماً"، مؤكداً أنه تواصل مع مالك الدار ووضعه في صورة الخراب الذي وصل إليه المنزل، إلا أن الأخير أخبره بأن عودته

مغادرتها، لتتركها نهياً لعوامل الزمن والإهمال. مهجورة منذ 23 عاماً ويقول المواطن صبيح رضوان، أحد وكلاء الدور، إن أسرة كانت تسكن منزلاً في منطقة الكرادة غادرت العراق منذ العام 2003، من دون أن تتمكن من بيع الدار أو تأجيرها. ويضيف رضوان، لمجلة "فيلي"، أنه "لم يكن وكيلاً رسمياً عن صاحب العقار،

في أحياء بغداد، تتحول منازل كانت شاهدة على حكايات عائلية طويلة إلى أماكن مهجورة تستوطنها الكلاب السائبة والحشرات والقوارض، فيما يجد الجيران أنفسهم في مواجهة خطر يتسع مع مرور الوقت. واللافت أن هذه المنازل ليست أبنية أثرية مهمة لم تصل إليها يد الإعمار أو التأهيل، بل هي أملاك خاصة تعود إلى عائلات قد تكون ظروفها أجبرتها على

فيلي :

كانت ذات يوم تعج بأصوات الأطفال، وضحكات العائلات، ودفء الذكريات، لكنها اليوم تقف صامتة خلف أبواب مغلقة وجدران متآكلة، بعدما غادرها أصحابها ولم يعودوا إليها.

▲ منازل في بغداد تتحول إلى بؤر للحشرات والكلاب

"لم تعد المنازل المهجورة والمتهاكة تمثل مجرد تشويه للمشهد العمراني في العاصمة، بل تحولت، بفعل تقادمها وإهمالها، إلى مصدر خطر على الصحة العامة"

”

أماكن لتجمع الحشرات والديدان والقطط والكلاب، وهو ما يؤثر في الجوار ويلحق أضراراً بالصحة العامة. وبينما يترك بعض أصحاب هذه المنازل أملاكهم على أمل العودة إليها يوماً ما، تجد الجهات الحكومية نفسها أمام قيود قانونية تمنعها من التصرف في الملكية الخاصة، ما يجعل هذه المنازل عالقة بين غياب أصحابها وتفاقم آثار الإهمال على المناطق السكنية المحيطة بها.

"قدموا عدداً من الشكاوى إلى الجهات المختصة لمعالجة مشكلة الكلاب والحشرات التي تتسلل إلى المنزل المهجور المجاور". وبحسب المواطنة البغدادية، فإن المشكلة لم تعالج بشكل جذري، لأن البيت متروك منذ عدة سنوات، ولا نعرف شيئاً عن صاحبه. وتدفع الظروف المختلفة بعض أصحاب العقارات إلى ترك منازلهم عرضة للتآكل والتهاك، لتتحول بمرور الوقت إلى

فضل تركه على حاله". ويضيف: "تلقيت اتصالاً مجهولاً قبل نحو أربع سنوات، واتضح لاحقاً أنه صاحب المنزل، الذي أوصاني بالاهتمام به لحين عودته، لكنه لم يعد حتى الآن"، مبيناً أن "حديقة المنزل أصبحت مأوى للكلاب التي تنبح طوال الليل، ولم أجد سبيلاً لطردها، لأن المنزل فارغ ولا يوجد أحد فيه". بدورها، تقول المواطنة رجاء محسن، من منطقة الكرادة، إن سكان المنطقة

الظواهر. ويرى المواطن شريف الموسوي، من منطقة المنصور، إنه "لا يعرف الوجهة التي قصدها جاره الذي ترك منزله قبل أكثر من عشر سنوات، من دون أن يخبرهم بشيء". وفي حديث لمجلة "فيلي"، يلتفت الموسوي، إلى أن "مساحة المنزل تبلغ نحو 400 متر مربع، وهو مشيد بطريقة جيدة، وكان بإمكان صاحبه بيعه أو تأجيرها، لكنه

وتقول المواطنة ياسمين محمد، 35 عاماً، من منطقة المنصور، إن جيرانها، وهم من الديانة المسيحية، تركوا منازلهم عام 2011 وغادروا إلى الولايات المتحدة، بعدما أوصوها خيراً به. وتشير إلى أن "هذه العائلة لا تملك أقارب في بغداد، فجميع أفرادها من مدينة الموصل، وقد حصلوا على إقامة في ولاية ميشيغان، ولم يعودوا إلى العراق حتى الآن"، مؤكدة أنها "حفظت الوصية، وتقوم بين فترة وأخرى بتنظيف المنزل وغسله بالماء، لكن ذلك غير كاف، لأن البيت المتروك تتسلل إليه الكلاب السائبة وتسكنه الحشرات". وتوضح أنها "تستخدم المبيدات للقضاء على الحشرات الموجودة في المنزل المهجور، خشية وصولها إلى المنازل المجاورة، لكن ذلك لا يعدو كونه حلاً مؤقتاً". ولا تستطيع الجهات الحكومية استثمار هذه المنازل أو إعادة إعمارها، كونها مملوكة لأشخاص، ولا يجوز التصرف فيها من الناحية القانونية من دون موافقة أصحابها. ولم تعد المنازل المهجورة والمتهاكة تمثل مجرد تشويه للمشهد العمراني في العاصمة، بل تحولت، بفعل تقادمها وإهمالها، إلى مصدر خطر على الصحة العامة، خصوصاً مع تحول بعضها إلى أماكن لتجمع النفايات والحشرات والحيوانات السائبة.

خطر صحي وتشكو عائلات عديدة من انتشار الكلاب السائبة والفئران والحشرات داخل هذه المنازل، في ظل صعوبة الوصول إلى أصحابها أو اتخاذ إجراءات تمنع هذه



تلك النظرة الصغيرة !

بين براءة الطفولة وقلق البلاد، تتزاحم الهواجس في الأذهان: أ بداية عهدٍ أكثر أماناً، أم شرارةٌ تعيد فتح أبوابٍ خبرها العراقيون جيداً خلال عقد مضى؟.. تقف أمام دخانٍ ينهض كذكرى لا تريد أن تُطوى، تحمل في عينيها سؤالاً أكبر من عمرها: هل يعود الليل الذي عرفناه؟ هل تتكرر الطرقات الخاوية، والصمت الذي كان يخفي خوفاً لا يُقال؟ ورغم ذلك، يبقى في الصورة شيء يشبه الرجاء. كأنها تقول إن العراقيين، مهما أثقلتهم المخاوف، ما زالوا قادرين على إطفاء النيران قبل أن تستعر، ويحفظوا الأمان قبل أن يُفقد. يومٌ تصبح فيه تلك النظرة شاهدة على بداية جديدة، لا على تكرارٍ آخر للأيام السوداء.

مدير التحرير

فيلي

FAILY MAGAZINE
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دهزگای روشنبیری و راگه باندنی كوردی فهیلی

SHAFAG FOUNDATION OF CULTURE &

MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 272 السنة الثانية والعشرون | آب / اغسطس 2026